الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التجارية
مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري(LNDEA)

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان: علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسييرالشعبة: علوم تجارية

الاختصاص: مالية وتجارة دولية

من إعداد:

البشير قمولة

بعنوان

الاقتصاد الجزائري بين التبعية للاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي للفترة (2001-2022)

بتاريخ: **2026/03/05** أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة		
السيد خروف منير	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
السيد بن الشيخ توفيق	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا
السيد بن هادي لرباع	أستاذ التعليم العالي	بجامعة باجي مختار – عنابة	ممتحنا
السيد بوعسلة رشيد	أستاذ التعليم العالي	بجامعة 8 ماي 1945 قالمة	ممتحنا
السيد خوني رابح	أستاذ التعليم العالي	بجامعة محمد خضير بسكرة	ممتحنا

السنة الجامعية: **2026/2025**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بعد الحمد والشكر لله المستعان الذي منا علينا بنعمة العلم والدراسة

وأعاننا ووفقنا في مشوارنا الدراسي وعلى عظيم فضله وسخاء عطائه على إنارة

دربنا

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان

إلى الأستاذ الذي أشرف على هذا العمل ولم يبخل عليا

بالإرشادات والنصائح والتوجيهات

من اجل إتمامه

"دكتور بن شيخ توفيق "

وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير

الإهـــــداء

قال تعالى (رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليا وعلى والدي

وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين)

أهدي ثمرة عملي هذا إلى:

أمي حبيبة قلبي وأبي فخري واعتزازي حفظهما الله ورعاهما

إلى كل عائلتي من الصغير إلى الكبير على دعمهم ومساندتهم

إلى كل من سار على درب العلم داعيا بدعاء الله تعالى

(وقل رب زدني علما)

الملخص

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2022)، باعتباره خيارًا استراتيجيًا لتحقيق النمو المستدام وتقليص الاعتماد على قطاع المحروقات. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا بالتحليل الكمي لمؤشرات الاقتصاد الكلي، باستخدام مؤشر هرفندال–هيرشمان (HHI) لقياس درجة التنويع في الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، والإيرادات العامة.

أظهرت النتائج أن الاقتصاد الجزائري ما يزال يتسم بطابع ريعي أحادي يعتمد بشكل كبير على عائدات النفط والغاز، إذ تتجاوز مساهمة هذا القطاع 90٪ من إجمالي الصادرات و60٪ من الإيرادات العامة خلال معظم سنوات الدراسة. ورغم تبني الجزائر لجملة من الإصلاحات الاقتصادية وبرامج التنمية القطاعية في مجالات الفلاحة، السياحة، والصناعة التحويلية، فإن أثرها ظل محدودًا بسبب القيود الهيكلية والبيروقراطية وضعف مناخ الاستثمار.

كما بيّن التحليل تحسنًا طفيفًا في مؤشرات التنويع الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، بفضل ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي، خاصة في الزراعة والصناعات الغذائية. خلصت الدراسة إلى أن تحقيق تنويع فعلي يستدعي إصلاحات مؤسساتية وهيكلية عميقة، واستراتيجية وطنية تقوم على تنويع مصادر الدخل، تشجيع الابتكار، وتثمين الموارد المحلية في إطار التحول نحو اقتصاد منتج ومستدام.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الريعي، المحروقات، التنمية المستدامة.

JEL: E60, Q32, O44, O13 .

Abstract:

This study analyzes the economic diversification in Algeria during the period (2001–2022), considering it a strategic choice to achieve sustainable growth and reduce dependence on hydrocarbons. The research adopts a descriptive and analytical approach, supported by quantitative analysis using the Herfindahl–Hirschman Index (HHI) to measure diversification in GDP, exports, and public revenues.

The findings reveal that the Algerian economy remains highly rent-based and dependent on oil and gas revenues, with hydrocarbons accounting for over 90% of total exports and 60% of fiscal income throughout most of the study period. Despite several economic reforms and sectoral development programs—notably in agriculture, tourism, and manufacturing—their impact remains limited due to structural constraints, bureaucracy, and a weak investment climate.

Nevertheless, the results show a slight improvement in diversification indicators in recent years, reflecting a gradual rise in the contribution of non-hydrocarbon sectors, especially agriculture and food industries. The study concludes that achieving effective diversification requires deep institutional and structural reforms, along with a coherent national strategy focused on broadening income sources, promoting innovation, and valorizing local resources within a transition towards a productive and sustainable economy.

Key Word: Economic Diversification, Rentier Economy, Hydrocarbons, Sustainable Development.

JEL: E60, Q32, O44, O13.

مقدمة

مقدّمة

يشكل التنويع الاقتصادي أحد المحاور الجوهرية في تحقيق التنمية المستدامة، إذ يهدف إلى إعادة تشكيل البنية الإنتاجية للاقتصاد من خلال إنشاء قطاعات جديدة قادرة على توليد الدخل وخلق فرص العمل، بما يقلل من الاعتماد المفرط على مورد رئيسي واحد، عادةً ما يكون عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية. ويُعدّ هذا التنويع عاملًا أساسيًا في تعزيز استقرار الاقتصاد الوطني، إذ يتيح توزيعًا متوازنًا للاستثمارات على قطاعات متعددة، مما يحد من المخاطر الاقتصادية ويمنح الاقتصاد مرونة أكبر في مواجهة الصدمات الخارجية.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية إدماج استراتيجيات التنويع الاقتصادي في السياسات العامة للدول الريعية، على غرار الجزائر، التي تمتلك مؤهلات وموارد بشرية وطبيعية تمكّنها من تنويع اقتصادها وتقليص تبعيتها لمداخيل المحروقات. فرغم ما تزخر به البلاد من إمكانات تنموية، لا يزال الاقتصاد الجزائري يتسم بكونه اقتصادًا ريعيًا أحادي البنية يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع النفط والغاز كمصدر أساسي للإيرادات العامة والصادرات. وقد جعل هذا الوضع الاقتصاد عرضة للتقلبات الدورية في أسعار النفط العالمية، ما انعكس سلبًا على مسارات التنمية وأدى إلى هشاشة مالية وهيكلية في فترات انخفاض الأسعار.

وإضافةً إلى الطبيعة غير المستدامة للموارد النفطية وكونها محدودة زمنيًا، يزداد الضغط على الدول المصدرة للنفط بسبب التحولات العالمية المتسارعة نحو الطاقات المتجددة والتكنولوجيات النظيفة، ما يستدعي تبني رؤية اقتصادية جديدة تقوم على تنمية القطاعات ذات الميزة النسبية كالزراعة، والصناعة التحويلية، والسياحة، والخدمات. ومن شأن توجيه الاستثمارات نحو هذه المجالات أن يساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية وتحقيق نمو متوازن ومستدام، يقلل من هشاشة الاقتصاد الوطني أمام تقلبات الأسواق النفطية.

وعليه، يُعد التنويع الاقتصادي خيارًا استراتيجيًا وضرورة ملحّة للجزائر من أجل بناء اقتصاد أكثر توازنًا واستقرارًا، قادرٍ على مواجهة تقلبات أسعار النفط وتعزيز قدرته التنافسية على المدى الطويل.

الإشكالية الرئيسية

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى استطاعت الجزائر خلال الفترة (2001–2022) تجاوز تبعيتها للاقتصاد الريعي وتحقيق تنويع فعلي في هياكلها الاقتصادية؟

الأسئلة فرعية

إن هذا السؤال الرئيسي يحمل عدة أسئلة فرعية يمكن إدراجها فيما يلي:

-ما هي طبيعة البنية الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2001–2022)؟

-ما درجة التنويع الاقتصادي التي حققتها الجزائر خلال هذه الفترة؟

-ما هي العوامل الاقتصادية والهيكلية التي أثرت في مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

-كيف انعكست التبعية لقطاع المحروقات على أداء الاقتصاد الوطني؟

-ما هي القطاعات الواعدة التي يمكن أن تسهم في تعزيز مسار التنويع الاقتصادي مستقبلاً؟

1. فرضيات الدراسة

الفرضية العامة:

من المحتمل أن الجزائر، خلال الفترة (2001–2022)، لم تتمكن من تحقيق تنويع اقتصادي فعلي رغم تبنيها لمجموعة من البرامج والإصلاحات، إذ ما يزال الاقتصاد الوطني يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات والناتج المحلي، ما يعكس استمرار الطابع الريعي للاقتصاد الجزائري.

الفرضية الأولى: من المرجح أن البنية الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة المدروسة ظلت أحادية الطابع، تهيمن عليها عائدات النفط والغاز.

الفرضية الثانية: يُتوقع أن درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001–2022) بقيت محدودة، مع ضعف مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثالثة: حتمل أن العوائق الهيكلية والإدارية، مثل ضعف مناخ الاستثمار ونقص الكفاءات الإنتاجية، كانت من أهم العوامل التي أعاقت تحقيق التنويع الاقتصادي.

الفرضية الرابعة: من المرجح أن استمرار التبعية لقطاع المحروقات جعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط، مما أثر سلبًا على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي.

الفرضية الخامسة: من المحتمل أن قطاعات الزراعة، السياحة، والصناعات التحويلية تمتلك إمكانات واعدة يمكن أن تسهم مستقبلاً في تنويع الاقتصاد الوطني إذا تم دعمها بسياسات فعّالة.

2. مبررات اختيار الموضوع

♦ تنبع أهمية اختيار هذا الموضوع من مجموعة من المبررات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

♦ أولاً – الأهمية الأكاديمية والتطبيقية:

يُعدّ موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر من القضايا الحيوية التي تستحق الدراسة العميقة، نظرًا لارتباطه المباشر بواقع الاقتصاد الوطني الذي يعاني من أحادية المصدر. كما تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن يلعبه التنويع في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، بما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويضمن تحقيق تنمية مستدامة.

♦ ثانياً – الدافع الذاتي:

تتمثل الدوافع الشخصية لاختيار هذا الموضوع في الرغبة الأكاديمية في فهم أعمق للعوامل المؤثرة في مسار التنويع الاقتصادي بالجزائر، واستكشاف السبل الكفيلة بتقليل التبعية لقطاع النفط. كما تهدف الدراسة إلى تقديم مساهمة علمية جادة من خلال تحليل التحديات واقتراح رؤى مبتكرة لدعم الاقتصاد الوطني.

♦ ثالثاً – ارتباط الموضوع بالتخصص:

يندرج هذا البحث ضمن مجال المالية والتجارة الدولية، إذ يتقاطع مع موضوعات السياسة الاقتصادية، تنمية الصادرات، وتوسيع قاعدة الإنتاج الوطني. مما يمنحه طابعًا تطبيقيًا يخدم التوجه الأكاديمي والتنموي في آن واحد.

♦ رابعاً – أهمية الموضوع بالنسبة للاقتصاد الجزائري:

يساعد تناول هذا الموضوع في التعرف على المتطلبات الأساسية لتحقيق تنويع فعلي للاقتصاد الجزائري، من خلال إبراز الدور الممكن لكل من قطاعات الزراعة، الصناعة، الصناعات التحويلية، والسياحة في بناء اقتصاد متوازن قائم على مصادر متعددة للدخل.

♦ خامساً – البعد التحليلي:

تهدف الدراسة إلى الكشف عن واقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات، وتقييم أهميتها كمصدر أساسي للدخل الوطني، وللنقد الأجنبي، ولمداخيل الميزانية العامة، مع التركيز على سبل رفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار في هذا المجال الحيوي..

3. أهداف الدراسة

♦ نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن تلخيصها فيما يلي:

♦ تحليل واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2022)، من خلال دراسة تطور مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتقييم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، والميزان التجاري.

- ♦ إبراز جهود الدولة في تهيئة الإطار التشريعي والتمويلي والمؤسساتي الداعم للتنويع الاقتصادي، عبر تشجيع المبادرات المقاولاتية والاستثمار في القطاعات غير الريعية.
- ♦ تقييم هيكل الاقتصاد الوطني وتشخيص أهم المقومات والموارد المتاحة التي يمكن استغلالها لتحقيق تنمية قطاعية متوازنة ومستدامة.
- ♦ تحديد أبرز العراقيل التي تواجه مسار التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع، مع الوقوف على أهم الفرص الممكنة لتحقيق هذا التحول.
- ♦ تقديم مجموعة من التوصيات العملية التي يمكن أن تسهم في تعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على مواجهة التبعية للمحروقات وبناء اقتصاد متنوع ومستدام.

4. أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها النظرية والتطبيقية من جملة من الاعتبارات المتصلة بواقع الاقتصاد الجزائري وتحدياته الراهنة.

فمن الجانب النظري، تبرز أهمية البحث في كونه يتناول موضوع التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي محوري لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، من خلال تحليل إمكانات القطاعات الاقتصادية المختلفة كالصناعة، الزراعة، السياحة، والخدمات، إلى جانب البحث في سبل تقليص التبعية التاريخية لقطاع المحروقات. كما تسعى الدراسة إلى إثراء الأدبيات الاقتصادية الوطنية عبر تقديم مقاربة شاملة توضح العلاقة بين التنويع الاقتصادي والاستقرار المالي والنمو طويل الأجل.

أما من الجانب التطبيقي، فتتجلى أهمية الدراسة في تقديم نتائج يمكن أن تسهم في صياغة سياسات عملية تدعم التحول نحو اقتصاد متنوع وأكثر مرونة، من خلال تطوير البنية التحتية، وتحسين مناخ الاستثمار، وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال، وتعزيز التكامل بين القطاعات الإنتاجية. كما يمكن أن تشكل هذه النتائج مرجعًا لصنّاع القرار في تقييم فعالية البرامج الاقتصادية الحالية، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات ذات الميزة النسبية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

5. منهج الدراسة وأدوات جمع البيانات

منهج الدراسة:

يُعَدّ اختيار المنهج العلمي الملائم من الركائز الأساسية لنجاح أي بحث، إذ يرتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة الموضوع ومحتوى الظاهرة المدروسة. ونظرًا لأن دراستنا تُعنى بموضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر ورهاناته في دعم الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، فقد تم تصنيفها ضمن الدراسات الوصفية التحليلية.

يهدف هذا المنهج إلى وصف الظاهرة المدروسة وتحليل مكوناتها وأبعادها في واقعها الفعلي، من خلال جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة، واستخلاص الدلالات والمؤشرات التي تساعد على فهم طبيعة التنويع الاقتصادي وتطوراته. ولتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكاليتها وتساؤلاتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على المتابعة الدقيقة للظواهر الاقتصادية في فترات زمنية محددة، بالاعتماد على مقاربات كمية ونوعية. كما سيسمح هذا المنهج بتقديم صورة شاملة من خلال تحليل الجداول والأشكال الإحصائية، واستقراء النتائج بما يتيح فهماً أعمق للواقع الاقتصادي الجزائري، ويسهم في استخلاص استنتاجات علمية دقيقة وقابلة للتطبيق.

أداة جمع البيانات:

تتطلب البحوث العلمية، ولا سيما في مجال العلوم الاقتصادية، اتباع خطوات منهجية دقيقة تُمكِّن من الوصول إلى الحقائق المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة. إذ يقوم بناء أي دراسة علمية على حسن اختيار الأدوات البحثية المناسبة، بما ينسجم مع طبيعة الموضوع وإمكانات الباحث، بغرض الحصول على بيانات ونتائج تخدم أهداف البحث وتنسجم مع إطاره العام.

تُعَدّ أدوات البحث الوسائل التي يعتمد عليها الباحث لجمع المعلومات والبيانات الضرورية لتحليل الظاهرة قيد الدراسة، وذلك ضمن إطار منهجي منظم يضمن الموضوعية والدقة في النتائج. وفي هذه الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات النظرية والمعرفية، شملت المراجع الأكاديمية، الكتب المتخصصة، المقالات العلمية المحكمة، المداخلات البحثية، والإحصائيات الرسمية، بما يتيح بناء قاعدة معرفية متينة تسهم في تحليل موضوع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

6. حدود الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول حالة الاقتصاد الجزائري، مع التركيز على جهود تنويع القاعدة الاقتصادية خارج قطاع المحروقات. وتم تحديد النطاق الزمني للدراسة بين سنتي 2001 و2022، باعتبارها فترة تميّزت نسبيًا بالاستقرار الاقتصادي والمؤسسي، مما يسمح بتحليل تطور مؤشرات التنويع الاقتصادي خلالها بدقة وموضوعية.

7. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة قسمنا الدراسة إلى ثلاثة فصول،

ينقسم الفصل الأول المعنون بـ **مدخل للإقتصاد الريعي والتنويع الاقتصادي** إلى ثلاثة مباحث رئيسية، حيث يتناول المبحث الأول ماهية التنويع الاقتصادي، في حين يركز المبحث الثاني على الريع والاقتصاديات الريعية، أما المبحث الثالث فيتناول مختلف تجارب التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط.

أما الفصل الثاني، الموسوم بـ **القطاعات اللاطاقوية وبرامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر**، فقد تم تقسيمه بدوره إلى ثلاثة مباحث، حيث يعالج المبحث الأول البرامج والسياسات الحكومية لقطاع الفلاحة، بينما يتناول المبحث الثاني موضوع إستراتيجية تنمية القطاع السياحي في الجزائر، ويخصص المبحث الثالث لعرض الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر.

في حين **خصص الفصل الثالث**، وهو الفصل التطبيقي، لدراسة تحليلية الواقع الاقتصادي وقياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2022. وقد تم تقسيمه كذلك إلى ثلاثة مباحث، حيث يسلط المبحث الأول الضوء على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري في الفترة (2001-2022)، ويتناول المبحث الثاني قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2001-2022)، أما المبحث الثالث فيركز على مدى آفاق تطوير القطاعات غير النفطية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.

الدراسات السابقة:

تناولت دراسة لبني ناصر المعنونة بـ الاستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي – دراسة حالة الجزائر، وهي أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه طور الثالث في تخصص المانجمنت والاقتصاد التطبيقي بجامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج خلال السنة الجامعية 2020/2019، موضوع تحليل مساهمة الاستراتيجيات الصناعية المعتمدة في الجزائر في دعم وتعزيز مسار التنويع الاقتصادي.

ركزت الدراسة على استراتيجيتين صناعيتين أساسيتين، تمثلت الأولى في استراتيجية الصناعات المصنعة التي تم اعتمادها خلال السبعينيات، والثانية في الاستراتيجية الصناعية الجديدة التي تمت صياغتها في بداية الألفية الثالثة. كما أبرزت أهمية ودور القطاع الصناعي في الجزائر باعتباره محركًا رئيسيًا للتنمية الاقتصادية، وأحد الدعائم الأساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي المستدام وزيادة معدلات النمو.

توصلت الباحثة إلى أن صياغة وتطبيق استراتيجية صناعية فعّالة وملائمة يشكلان عاملين حاسمين في تعزيز التنويع الاقتصادي. غير أن نتائج الدراسة أظهرت ضعف مساهمة كلتا الاستراتيجيتين الصناعيتين المطبقتين في الجزائر في تحقيق أهداف التنويع، إذ لم تنجحا في الحد من تبعية الاقتصاد الوطني للمحروقات. كما سجلت الدراسة فشل الاستراتيجية الصناعية الجديدة لأسباب متعددة، أهمها ارتفاع أسعار النفط خلال فترة تنفيذها، مما قلل من الحاجة الملحة لتنويع مصادر الدخل.

وفي ختامها، اقترحت الدراسة ضرورة وضع استراتيجية صناعية جديدة تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلاد، على أن تقوم على مرتكزات واضحة تبدأ بتحديد الأهداف وتنتهي بتنفيذها ضمن بيئة استثمارية محفزة وفعّالة، تضمن نجاح الاستراتيجية الصناعية وتسهم في تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي ومستدام.

تناولت أطروحة الباحث بوعبد الطيب ياس نان المعنونة بـ «البدائل التنموية في الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات: الطاقات المتجددة بديلاً»، وهي أطروحة دكتوراه في تخصص التحليل الاقتصادي بجامعة الجزائر 3 خلال السنة الجامعية 2018/2017، موضوع تحليل البدائل التنموية الممكنة لدعم الاقتصاد الجزائري في ظل تبعيته المفرطة لقطاع المحروقات، مع التركيز على الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

تطرقت الدراسة إلى تشخيص النموذج التنموي القائم على عائدات المحروقات وتقييم أدائه خلال فترة 2000–2015، من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية ومساهمة القطاعات الإنتاجية غير الطاقوية، لا سيما القطاع الفلاحي، الصناعي، والسياحي. كما ناقشت الأطروحة الإمكانات المتاحة لتفعيل الطاقات المتجددة (الشمسية والريحية) كبديل طاقوي وتنموي، يساهم في تنويع مصادر الدخل القومي وتقليص هشاشة الاقتصاد الجزائري أمام تقلبات أسعار النفط.

توصل الباحث إلى أن الاعتماد المفرط على قطاع المحروقات جعل الاقتصاد الجزائري أحادي البنية وضعيف المقاومة للصدمات الخارجية، كما أن غياب إستراتيجيات فعالة للتنويع أدى إلى فشل النموذج التنموي في تحقيق التنمية المستدامة. وأبرزت النتائج أن الطاقات المتجددة تمثل أحد أهم البدائل المستقبلية لما تمتلكه الجزائر من موارد طبيعية مؤهلة، بشرط تفعيل سياسات واضحة لجذب الاستثمار، وتطوير الإطار القانوني والمؤسساتي، وتحديث البنية التحتية الطاقوية.

وفي ختامها، اقترحت الدراسة تبني إستراتيجية تنموية جديدة تقوم على تنويع حقيقي للقطاعات الإنتاجية، وإدماج الطاقات المتجددة ضمن النموذج الاقتصادي الوطني كأولوية استراتيجية، بما يضمن انتقال الجزائر من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج ومستدام.

تناولت أطروحة نوال بن شيخة المعنونة بـ «دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر للفترة 2000–2020»، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وتجارة دولية، بجامعة 8 ماي 1945 قالمة، خلال السنة الجامعية 2025/2024، موضوع تحليل العلاقة بين سياسات

التنويع الاقتصادي وجهود الدولة الجزائرية لتنمية صادراتها خارج قطاع المحروقات، في ظل محاولات متكررة لتقليص التبعية للمحروقات وتعزيز مكانة القطاعات الإنتاجية البديلة.

سعت الدراسة إلى تحديد واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة المدروسة، وتحليل مساهمة القطاعات الاقتصادية غير النفطية –كالفلاحة، الصناعة التحويلية، والسياحة – في دعم الصادرات خارج المحروقات، مع تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة على مستوى السياسات التجارية والاستثمارية. كما ركزت الأطروحة على أهمية تبني إستراتيجيات فعالة لتنويع القاعدة الإنتاجية وخلق بيئة اقتصادية مرنة قادرة على مواجهة تقلبات أسعار النفط.

توصلت الباحثة إلى أن التنويع الاقتصادي في الجزائر ما يزال محدود الفعالية، إذ إن مساهمة الصادرات خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي تبقى ضعيفة رغم الجهود الحكومية المبذولة. وأرجعت ذلك إلى غياب التنسيق بين السياسات القطاعية، وضعف مناخ الاستثمار، وتباطؤ وتيرة التصنيع. كما أظهرت النتائج أن تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية يتطلب تعزيز الصادرات غير النفطية وتطوير البنية التحتية الإنتاجية بما يسمح بتحقيق تنويع حقيقي ومستدام.

وفي ختامها، أوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة اقتصادية شاملة تقوم على دعم القطاعات المنتجة، وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوفير حوافز للتصدير والاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب إصلاح الإطار المؤسساتي والمالي بما يعزز قدرة الاقتصاد الجزائري على الانتقال من الريع إلى الإنتاج، ويضمن نموًا مستدامًا قائمًا على تنويع فعلي في مصادر الدخل القومي.

تناولت أطروحة كريمة بقة المعنونة بـ «التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية – دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات (2000–2023)»، وهي أطروحة دكتوراه في تخصص المالية والتجارة الدولية بجامعة زيان عاشور – الجلفة، خلال السنة الجامعية 2024/2023، موضوع تحليل مدى نجاح الجزائر في تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مع مقارنة التجربة الجزائرية بنظيرتها الإماراتية التي تُعد من أبرز النماذج العربية الناجحة في تنويع الاقتصاد بعيدًا عن النفط.

ركّزت الدراسة على تقييم الجهود الجزائرية في تنويع القاعدة الاقتصادية خلال الفترة 2000–2023، من خلال تحليل أداء القطاعات غير النفطية كالزراعة، الصناعة، السياحة، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى دور القطاع المصرفي، القطاع الخاص، والدبلوماسية الاقتصادية في دعم السياسة التنويعية. كما اعتمدت الباحثة المنهج

الوصفي التحليلي واستخدمت مؤشر هرفندال–هيرشمان لقياس درجة التنويع، مع إجراء مقارنة كمية ونوعية بين الجزائر والإمارات.

توصلت الدراسة إلى أن الجزائر لم تنجح في تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود رغم تعدد البرامج التنموية والسياسات الإصلاحية، إذ لا يزال الاقتصاد الوطني مرتبطًا بشدة بعائدات قطاع المحروقات، مما جعله هشًا أمام تقلبات أسعار النفط والأزمات العالمية مثل أزمة 2014 وجائحة كوفيد–19. في المقابل، نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في بناء اقتصاد متنوع وتنافسي من خلال تعزيز قطاعاتها الإنتاجية والخدمية وتطوير بيئة استثمارية جاذبة.

وفي ختامها، أوصت الباحثة بضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري على أسس تنموية مستدامة، عبر تعزيز القطاعات الإنتاجية البديلة، وتفعيل دور القطاع الخاص، وتطوير البنية التحتية الاستثمارية، مع استلهام التجربة الإماراتية في مجال تنويع مصادر الدخل لضمان انتقال الجزائر من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج ومستدام.

تناولت دراسة عراب سمية المعنونة بـ «تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وتحليل درجة تنوعه حسب مؤشر هرفندل–هيرشمان (H.H) خلال الفترة 2001–2019»، والمنشورة في مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد السادس، العدد الثاني (ديسمبر 2021)، موضوعًا بالغ الأهمية يتمثل في قياس درجة تنويع الاقتصاد الجزائري ومدى تبعيته لقطاع المحروقات.

من خلال توظيف مؤشر هرفندل–هيرشمان كأداة كمية لقياس مستوى التركّز الاقتصادي. هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع التنويع في الاقتصاد الوطني عبر تحليل مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام، والصادرات، والإيرادات العامة للدولة خلال الفترة المدروسة، مع إبراز مدى تأثير هذا الاعتماد الريعي على مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر. اعتمدت الباحثة المنهج التحليلي الكمي القائم على تحليل البيانات الإحصائية الرسمية الصادرة عن بنك الجزائر ومنظمة الأوبك، إلى جانب توظيف أدوات كمية لقياس درجة التركّز الاقتصادي.

وأظهرت النتائج أن الاقتصاد الجزائري يتميز بـ تبعية شديدة لقطاع المحروقات، حيث تجاوزت مساهمة هذا القطاع 95٪ من إجمالي الصادرات في معظم سنوات الدراسة، كما تراوحت قيم مؤشر هرفندل–هيرشمان بين 0.95 و0.97، وهي نسب مرتفعة تدل على ضعف التنويع وارتفاع درجة التركّز. كما بيّنت النتائج أن تقلبات أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر في جميع المؤشرات الاقتصادية الأساسية، مما يجعل الاقتصاد الجزائري هشًّا أمام الصدمات الخارجية. وخلصت الدراسة إلى أن استمرار هذه التبعية يعكس غياب سياسة صناعية فعالة قادرة على تحفيز القطاعات الإنتاجية الأخرى، مؤكدةً على ضرورة صياغة استراتيجية اقتصادية جديدة تقوم على تنويع القاعدة

الإنتاجية، وتشجيع الاستثمار في القطاعات البديلة وعلى رأسها القطاع الفلاحي، الذي يمكن أن يشكل خيارًا استراتيجيًا لتقليص الاعتماد على المحروقات وتحقيق تنويع اقتصادي حقيقي ومستدام.

تناولت دراسة محمد دعمي المعنونة بـ «واقع مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي ودورها في الخروج من صفة الاقتصاد الأحادي في الجزائر – دراسة تحليلية للفترة 2000–2020»، والمنشورة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 29، سنة 2022، موضوع تحليل مساهمة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الجزائري ومدى قدرتها على تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليص التبعية لقطاع المحروقات.

هدفت الدراسة إلى إبراز واقع مساهمة كل من القطاع الفلاحي، الصناعي، والخدماتي في دعم مسار التنويع الاقتصادي خلال العقدين الأخيرين، وتحديد مدى قدرة هذه القطاعات على إخراج الاقتصاد الوطني من طابعه الأحادي.

اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا ببيانات إحصائية رسمية صادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات وبنك الجزائر ووزارة المالية، كما استخدم مؤشر هرفندل–هيرشمان (Herfindahl-Hirschman) لقياس درجة تنوع الاقتصاد الجزائري، إلى جانب مجموعة من المؤشرات الأخرى مثل مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج الداخلي الخام، تطور الصادرات غير النفطية، مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة، وتوزيع التشغيل حسب القطاعات.

أظهرت النتائج أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يتصف بصفة الاقتصاد الأحادي، إذ يظل قطاع المحروقات المساهم الأكبر في الناتج المحلي والإيرادات والصادرات، رغم بعض التحسن النسبي في أداء القطاعات الإنتاجية الأخرى، خصوصًا الفلاحة والبناء والخدمات. وأشارت الدراسة إلى أن قيمة مؤشر هرفندل–هيرشمان بقيت مرتفعة خلال أغلب سنوات الدراسة، ما يعكس ضعف التنوع الاقتصادي واستمرار التبعية للمحروقات. كما بيّنت النتائج أن مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة الكلية بدأت تتحسن بعد سنة 2010، ما يعكس بوادر تحوّل تدريجي نحو اقتصاد أكثر انفتاحًا وتنوعًا.

خلص الباحث إلى أن ضعف مساهمة القطاعات الإنتاجية في تحقيق التنويع الاقتصادي يعود إلى غياب استراتيجية اقتصادية متكاملة تربط بين السياسات القطاعية والكلية، وإلى ضعف الاستثمار المنتج وغياب التنسيق بين القطاعات.

وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل آليات دعم الاستثمار الصناعي والفلاحي، وتوسيع قاعدة الصادرات غير النفطية، مع تحسين بيئة الأعمال وتمكين القطاع الخاص من لعب دور محوري في خلق القيمة المضافة. كما شدد الباحث على أن تحقيق تنويع اقتصادي فعلي في الجزائر يتطلب إصلاحات هيكلية عميقة ترتكز على الحوكمة الجيدة، والاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير البنى التحتية الإنتاجية بما يضمن الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي متنوع ومستدام.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الدراسات السابقة في هذا المجال، فإن **الدراسة الحالية** تتميز عنها في عدة جوانب جوهرية.

أولاً، تربط الدراسة بين موضوع التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات من منظور شامل ومتكامل، ما يجعلها من الدراسات القليلة المتعمقة التي تناولت هذا الترابط بشكل تحليلي ضمن السياق الجزائري.

ثانيًا، تتمثل أهمية هذه الدراسة في اعتمادها على تحليل إحصائي دقيق للبيانات الفعلية للفترة الممتدة من 2001 إلى 2022، بما يتيح فهماً أعمق للعلاقة بين متغيرات التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات. هذا التحليل يسهم في تحديد العوامل المؤثرة في تعزيز التنويع القطاعي، ويضيف قيمة علمية من خلال تقديم نتائج كمية وتفسيرية تساعد على صياغة استراتيجيات فعالة لتنويع الاقتصاد الوطني وزيادة تنافسيته التصديرية.

كما تنفرد الدراسة الحالية عن سابقاتها بتركيزها على ثلاثة قطاعات رئيسية تمثل ركائز التنويع الاقتصادي في الجزائر، وهي :القطاع الصناعي، والقطاع الفلاحي، والقطاع السياحي .وقد تم تحليل مساهمة كل قطاع في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة المدروسة، بما يعكس الطبيعة التفاعلية والتكاملية بين هذه القطاعات في تحقيق التنويع الاقتصادي.

في المقابل، ركزت أغلب الدراسات السابقة على دراسة متغير واحد أو قطاع محدد بشكل منفصل، مما حدّ من شموليتها. أما هذه الدراسة، فقد سعت إلى تحليل العلاقات المتبادلة بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة ودورها الجماعي في دعم الصادرات وتنويع مصادر الدخل، لتقدم في النهاية رؤية تحليلية شاملة ومتكاملة تسهم في تطوير مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر وتعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.

الفهارس

فهرس المحتويات	الصفحة
البسملة	-
الشكر	I
الإهداء	II
الملخص	V
الفهرس	VII
المقدمة	أ
الفصل الأول: مدخل للإقتصاد الريعي والتنويع الاقتصادي	1
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي	3
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي	3
أولا: تعريف الأمم المتحدة (UN) والهيئات التنموية	3
ثانيا: تعريف صندوق النقد الدولي (IMF)	3
ثالثا: تعريف البنك الدولي	4
رابعا: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)	4
خامسا: وجهات نظر أكاديمية	4
المطلب الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي	6
أولا: التنويع الأفقي	6
ثانيا: التنويع الرأسي	6
ثالثا: التنويع المتقارب	6
رابعا: التنويع التكتلي	6
خامسا: تنويع الصادرات	7
سادسا: التنويع الجغرافي	7
سابعا: التنويع التكنولوجي	7
المطلب الثالث: مؤشرات وقياس التنويع الاقتصادي	7
المطلب الرابع: أهمية ودوافع التحول نحو التنويع الاقتصادي	10
اولا: أهمية التنويع الاقتصادي	10
ثانيا: دوافع التحول نحو التنويع الاقتصادي	11
المبحث الثاني: الريع والاقتصاديات الريعية	15
المطلب الأول: مفهوم الريع الاقتصادي وخصائصه	15

أولا: مفهوم الريع الاقتصادي	15
ثانيا: خصائص الاقتصاد الريعي.	16
المطلب الثاني: مفهوم الدولة الريعية وخصائصها.	17
أولا: تعريفات الدولة الريعية	17
ثانيا: خصائص الدولة الريعية	19
المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية المتعلقة بالريع	21
المطلب الرابع: المرض الهولندي ولعنة الموارد	23
أولا: المرض الهولندي	23
ثانيا: لعنة الموارد	24
ثالثا: استراتيجيات التخفيف لعنة الموارد والمرض الهولندي:	25
المبحث الثالث: تجارب التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط	26
المطلب الأول: تجارب التنويع الاقتصادي في بلدان جنوب شرق آسيا	26
أولا: إندونيسيا رحلة نحو التنويع الاقتصادي	26
ثانيا: استراتيجيات التنويع الرئيسية	27
ثالثا: التجربة الماليزية في التنويع الاقتصادي	29
المطلب الثاني: تجارب التنويع الاقتصادي في النرويج والدول الشرق الاوسط	31
اولا: التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي	31
ثانيا: التجربة الإمارتية في التنويع الاقتصادي	31
ثالثا: التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي	32
خلاصة الفصل الأول	34
الفصل الثاني: البدائل التنموية المتاحة غير الطاقوية في الاقتصاد الجزائري	35
تمهيد	36
المبحث الأول: القطاع الفلاحي بديل تنموي خارج قطاع المحروقات.	37
المطلب الأول: إمكانات القطاع الفلاحي في الجزائر (2000–2022)	37
أولاً: الموارد المائية	37
ثانيا: الموارد الأرضية	40
ثالثا: الموارد البشرية	41
رابعا: الموارد الرأسمالية	43
خامسا: الموارد التكنولوجية	45
سادسا: الموارد المؤسساتية والتنظيمية	46
سابعا: الموارد السوقية والتجارية	46
المطلب الثاني: البرامج والسياسات الحكومية الموجهة لقطاع الفلاحة (2000–2022)	46

أولا: البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية 2000–2004 (PNDA)	49
ثانيا: البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية2002–2009 (PNDAR)	51
ثالثا: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR) والمخطط الخماسي (2009–2019)	52
رابعا: برنامج توطيد النمو (2015–2019)	52
خامسا: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي	52
سادسا: خارطة الطريق الزراعية الجزائرية (2020–2024)	53
المطلب الثالث: أعراض ومعوقات القطاع الفلاحي	54
أولا: ضعف المساهمة في النمو الاقتصادي	54
ثانيا: تراجع في المكانة الاقتصادية	57
ثالثا: عجز في الميزان التجاري الزراعي	59
رابعا: تدني مساهمة العمالة	63
المبحث الثاني: القطاع السياحي بديل تنموي خارج قطاع المحروقات	66
المطلب الأول: إمكانيات القطاع السياحي الجزائري	66
أولا: الإمكانيات الطبيعية.	66
ثانيا: الإمكانيات التاريخية والحضارية.	68
المطلب الثاني: واقع النشاط السياحي الجزائري.	71
المطلب الثالث: أعراض ومعوقات القطاع السياحي.	74
أولا: ضعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام	76
ثانيا: عجز في الميزان السياحي	77
ثالثا: تدني مساهمة القطاع السياحي في التشغيل	79
المبحث الثالث: القطاع الصناعي بديل تنموي خارج قطاع المحروقات	83
المطلب الأول: إمكانات القطاع الصناعي الجزائري	83
المطلب الثاني: بنية القطاع الصناعي الجزائري	84
المطلب الثالث: أعراض ومعوقات النهوض بالقطاع الصناعي	89
أولًا: ضعف مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي	89
ثانيا: تراجع في المكانة الاقتصادية	90
ثالثًا: ضعف مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الصادرات الإجمالية	91
رابعا: تدني المساهمة في العمالة	92
خلاصة الفصل الثاني	98
الفصل الثالث: الواقع الاقتصادي وقياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2001–2022)	99
تمهيد	100
المبحث الأول: قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري في الفترة (2001–2022)	101

المطلب الأول: القيود الهيكلية الناجمة عن تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات والواردات.	101
المطلب الثاني: المحروقات ودورها في الاقتصاد الجزائري	102
المطلب الثالث: هيمنة الواردات كقيد هيكلي على النمو الاقتصادي	107
المبحث الثاني: قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري في الفترة (2001-2022)	110
المطلب الأول: مؤشر تنويع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي	110
أولاً: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	110
ثانيا: حساب مؤشر "هرفندل هيرشمان" لتنويع القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي	111
المطلب الثاني: مؤشر تنويع الواردات في الجزائر	113
أولًا: هيكل الواردات الجزائرية	114
ثانيا: مؤشر هيرشمان لتنويع الواردات في الجزائر	115
المطلب الثالث: مؤشر التنويع في الايرادات العامة للدولة	115
أولا: الايرادات الحكومية للميزانية العامة للجزائر	116
ثانيًا: قيم مؤشر هيرشمان لتنوع الإيرادات العامة	117
المبحث الثالث: آفاق تطوير القطاعات غير النفطية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	119
المطلب الأول: معوقات وتحديات تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر	119
المطلب الثاني: آفاق تطوير القطاعات غير النفطية في إطار دعم التحول نحو اقتصاد متنوع في الجزائر	120
أولاً: تحفيز المقاولاتية وتحرير المبادرة الاقتصادية	120
ثانياً: تمويل الاستثمار وتطوير النظام المالي	121
ثالثاً: تعزيز السياسة الصناعية ودعم القطاعات ذات الميزة النسبية	121
رابعاً: حوكمة النموذج الجديد للنمو الاقتصادي	121
خلاصة الفصل الثالث	124
الخاتمة	125
قائمة المراجع	129
الملاحق	134

فهرس الجداول

الرقم	فهرس الجداول	الصفحة
01-01	أهم الدراسات حول محددات عملية التنويع الاقتصادي	5
02-01	أثر التنويع الاقتصادي على التنمية البشرية	14
03-01	التحليل المقارن بين كل لعنة الموارد والمرض الهولندي	24
04-01	متوسط معدل النمو الاقتصادي عبر العقود	28
01-02	تطور معدل الهطول المطري في الجزائر بين 2000 و2022	38
02-02	تطور نسبة العمالة الفلاحية من مجموع العمالة النشطة في الجزائر (2000-2022)	43
03-02	تطور معدات الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2000-2019)	44
04-02	تطور المساحات المسقية (2001-2020)	45
05-02	الاستثمارات والدعم المالي في البرامج والسياسات الفلاحية بالجزائر (2000-2022)	48
06-02	أهم الصناديق المندرجة ضمن البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000-2004)	50
07-02	هيكل القطاع المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001-2004)	51
08-02	معدل النمو السنوي في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالجزائر (2000-2023)	55
09-02	مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للجزائر (2000-2022)	58
10-02	تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائر (مليار دولار) خلال فترة 2000-2021	60
11-02	العاملون في قطاع الفلاحة (% من إجمالي المشتغلين) في الجزائر للفترة (2000-2023)	63
12-02	الوفود السياحية الدولية والعوائد السياحية خلال الفترة (1995-2020)	72
13-02	تطوّر إيرادات السياحة في الجزائر (2000-2023)	75
14-02	معدلات نمو القطاعات الصناعية في الجزائر بين 2024 و2025	87
15-02	معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الصناعي في الجزائر (2001-2015)	89
16-02	تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الدخلي الخام خلال الفترة (2001-2015)	90
17-02	مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الصادرات الاجمالية	92
18-02	مساهمة القطاع الصناعي في العمالة خلال الفترة (2000-2015)	93
01-03	تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية	103
02-03	تطور مساهمة الجباية البترولية (عائدات المحروقات) في ميزانية الدولة الجزائرية	105
03-03	المبادلات التجارية للجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2005-2020)	108
04-03	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	110
05-03	يمثل قياس درجة التنويع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة (2000-2023)	112
06-03	تطور مؤشر هيرشمان لتنويع واردات الجزائر خلال فترة (2000-2023)	115
07-03	الواردات النفطية للجزائر خلال الفترة (2000-2023)	116
08-03	الواردات غير النفطية للجزائر خلال الفترة (2000-2023)	116

09-03	قيم مؤشر هيرشمان لتنوع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	117

فهرس الأشكال

الرقم		الصفحة
01-01	تركيبة الصادرات الماليزية حسب القطاعات الاقتصادية (بالنسبة المئوية من إجمالي الصادرات)	30
01-02	تطور معدل الهطول المطري في الجزائر بين 2000 و2022	39
02-02	تطور المساحات المسقية (2001-2020)	45
03-02	ملخص البرامج والسياسات الفلاحية في الجزائر (2000-2022)	47
04-02	معدل النمو السنوي في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالجزائر (2000-2023)	55
05-02	مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للجزائر (2000-2022)	58
06-02	تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائر (مليار دولار) خلال فترة 2000-2021	61
07-02	العاملون في قطاع الفلاحة (% من إجمالي المشتغلين) في الجزائر للفترة (2000-2023).	64
08-02	الأدوار المختلفة للسياحة.	71
09-02	الوفود السياحية الدولية والعوائد السياحية خلال الفترة (1995-2020)	73
10-02	تطور مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000-2023)	76
11-02	تطور الميزان السياحي خلال الفترة (2000-2023)	78
12-02	تطور مساهمة السياحة في التشغيل خلال الفترة (2000-2023)	79
13-02	معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الصناعي في الجزائر (2001-2015)	89
14-02	تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الدخلي الخام خلال الفترة (2001-2015)	91
15-02	مساهمة القطاع الصناعي في العمالة خلال الفترة (2000-2015)	93
01-03	تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية	103
02-03	تطور مساهمة الجباية البترولية (عائدات المحروقات) في ميزانية الدولة الجزائرية	105
03-03	المبادلات التجارية للجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2005-2020)	108
04-03	معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)	111
05-03	تطور قيم مؤشر هيرشمان للجزائر	113
06-03	هيكل تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2023)	114
07-03	الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2023)	116

فهرس الملاحق

الرقم		الصفحة
1	الجدول 1: تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية	135
2	الجدول 2: مساهمة الايرادات البترولية في ميزانية الدولة خلال الفترة 2000-2022	136
3	الجدول 3: مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 2001-2023	137
4	الشكل 1: اجمالي الصادرات والواردات لدولة ماليزيا لسنة 2019	138

الفصل الأول

مدخل للإقتصاد الريعي والتنويع الاقتصادي

تمهيد

يُعدّ الاقتصاد الريعي من أكثر الأنماط الاقتصادية انتشارًا في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية، حيث تعتمد هذه الدول بشكل كبير على العائدات المتأتية من تصدير المواد الأولية، خصوصًا النفط والغاز، مما يجعلها عرضة للتقلبات الخارجية وتذبذب الأسواق العالمية. وقد أفرز هذا النمط الاقتصادي مجموعة من التحديات البنيوية التي تمسّ قدرة الدولة على تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، لاسيما في ظل ضعف القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتراجع مساهمتها في خلق القيمة المضافة.

في هذا السياق، برز مفهوم التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي تسعى من خلاله الدول الريعية إلى تقليص تبعيتها لمورد واحد، وتعزيز مساهمة قطاعات بديلة قادرة على دعم النمو، وخلق فرص العمل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. ويُعدّ التنويع الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لما له من دور في تعزيز الابتكار والتنافسية وتحسين توزيع الموارد.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل يوضح مفهوم الاقتصاد الريعي، وأبرز خصائصه وآثاره الاقتصادية والاجتماعية، مع التطرق إلى أهمية التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتجاوز القيود التي يفرضها الريع، واستعراض أهم التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال. كما يسعى إلى إبراز الدروس المستخلصة التي يمكن الاستفادة منها في صياغة سياسات تنويع فعالة للاقتصاد الجزائري، تمهيدًا للانتقال نحو نموذج تنموي أكثر توازنًا واستدامة. وذلك وفق المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي.**
- ✓ **المبحث الثاني: الريع والاقتصاديات الريعية.**
- ✓ **المبحث الثالث: تجارب التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط.**

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

يُعد التنويع الاقتصادي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة والحد من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على موارد أو قطاعات محددة. على مر العقود، أظهرت العديد من الدول التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على الموارد الطبيعية أو القطاعات الريعية أن هذا النهج الاقتصادي غير قادر على ضمان الاستقرار طويل الأمد. ويأتي التنويع الاقتصادي كاستراتيجية محورية لمواجهة هذه التحديات من خلال تقليل التبعية لقطاع واحد وتعزيز مساهمة قطاعات أخرى في الناتج المحلي الإجمالي.

في هذا السياق، يحظى التنويع الاقتصادي باهتمام واسع من قبل الحكومات والمؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، باعتباره أداة فعالة لتحفيز الابتكار، وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز القدرة على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

يهدف هذا المبحث إلى استكشاف ماهية التنويع الاقتصادي، من خلال تقديم نظرة شاملة للمفهوم، وتوضيح أسسه النظرية والعملية. كما يتناول الأبعاد التي يشملها التنويع الاقتصادي، والأهداف التي يسعى لتحقيقها، ودوره في تحسين الكفاءة الاقتصادية وتحقيق الاستدامة في الدول الريعية، بما في ذلك الجزائر.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول التنويع الاقتصادي

أصبحت المعرفة تشكل ثروة حقيقية لكل من الأفراد والجماعات والمنظمات فهي تساهم في تحقيق أهدافها مما جعل مفهوم إدارة المعرفة يلقي الاهتمام الكبير ولتسليط الضوء على مفهومها تم التطرق من خلال هذا البحث إلى تعاريف متنوعة حول إدارة المعرفة.

أولا: تعريف الأمم المتحدة (UN) والهيئات التنموية

يشير التنويع الاقتصادي إلى توسيع الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد من خلال تقليل الاعتماد على نطاق ضيق من الصناعات، مثل الموارد الطبيعية أو السلع الأولية. يهدف هذا النهج إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعزيز القدرة على مواجهة الاضطرابات الخارجية، وتحقيق نمو مستدام للدخل. (UN org، 2019)

ثانيا: تعريف صندوق النقد الدولي (IMF)

يصف صندوق النقد الدولي التنويع الاقتصادي بأنه عملية تحويل هيكل الاقتصاد من خلال إدخال مجموعة أوسع من الصناعات وتحسين جودة ونطاق المنتجات والخدمات القائمة. يُعتبر هذا التحول ذا أهمية خاصة في الاقتصادات التي تعتمد على الموارد الطبيعية لضمان التوازن الاقتصادي على المدى الطويل. (IMF fund, 2014)

ثالثا: تعريف البنك الدولي

يتضمن تنويع الاقتصاد تطوير طيف أوسع من القطاعات، بما في ذلك الصناعات غير التقليدية والناشئة، مع تعزيز الإنتاجية والمرونة. تهدف هذه الاستراتيجية إلى تقليل مواطن الضعف المرتبطة بالصدمات الاقتصادية أو البيئية وتعزيز النمو والمرونة. (World Bank, 2020)

رابعا: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

تفسر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التنويع الاقتصادي على أنه نهج تنموي يهدف إلى بناء مزيج من الصناعات والخدمات المتكاملة. يعزز هذا المزيج خلق فرص العمل، ويزيد من فرص الدخل، ويساهم في بناء إطار اقتصادي أكثر استدامة(OECD, 2018) .

خامسا: وجهات نظر أكاديمية

- هيس :(2009) يمثل التنويع الانتقال من الاعتماد على صـــناعات تقليدية ومحدودة إلى بنية أكثر تنوعًا، مما يعزز النمو الاقتصادي والاستقرار.
- شـيدياك وآخرون :(2008) يُعد التنويع الاقتصـادي عملية ديناميكية تقلل الاعتماد على الموارد المحدودة من خلال تعزيز الصناعات الابتكارية وخلق مسارات نمو مستدامة.
- رودريك :(2005) يستخدم صناع السياسات التنويع الاقتصادي كوسيلة لدفع التحول الهيكلي، مما ينقل الأنشطة الاقتصادية نحو القطاعات ذات القيمة العالية والتقدم التكنولوجي.

وبينما لقيت مزايا التنويع الاقتصادي إجماعا كبيرا، فان هناك القليل من التوافق في الآراء يشان ما هي العوامل التي تسمح لبعض الدول بالنجاح وغيرها بالفشل في التنويع الاقتصادي، وكانت هناك تفسيرات أساسية على الصعيد الجغرافي والاقتصادي والديمغرافي وحديثا على الصعيد المؤسساتي، والتي تم تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01-01): يمثل أهم الدراسات حول محددات عملية التنويع الاقتصادي

الدراسات التجريبية (نظريات ونماذج)	السنة	النتائج
Murphy, Shleifer & Vishny	1993	وجود ثلاث قنوات رئيسية من خلالها يؤثر الحصول على الريع -rent seeking التنويع الناجح: ◆ التأثير السياسي للنخبة الحاكمة على الابتكار والمبتكرين. ◆ الاعتماد على الريع يضيف تكلفة ثابتة إضافية لإطلاق منتج جديد. ◆ الابتكارات تمثل مشاريع طويلة الأجل والمحتمل أنها تتضمن المزيد المراحل ومن ثم المزيد من البحث عن الريع
Acemoglu and Zilibotti	1997	البلدان ذات الهياكل الإنتاجية المفرطة التركيز، المقاولون وأصحاب المشاريع فيها يفتقروا الحوافز الابتكار لأنها محفوفة بالمخاطر ومكلفة.
David E. Bloom and Jeffrey D. Sachs	1998	مشاكل قطاع التصنيع في البلدان الإفريقية يمكن تفسيرها إلى حد كبير بالآثار العكسية الجغرافية، كالمناخ الحار، الأمراض المعدية، التضاريس.. إلى
Dennis and Shepherd	2007	الانخفاض بنسبة 10% في قيمة الصادرات يرتبط بتكاليف النقل أو دخول السوق الدولية.
Cimoli and Rovira	2008	وجد أن الهيكل الصناعي كان متغيرا رئيسيا مؤثر في النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية. وتم الربط بين هيكل الإنتاج القائم على السلع الأولية والحصول على الريع والذي بدوره له تأثير سلبي على فرص التغيير الهيكلي، وبالتالي التنويع الاقتصادي
Malik, Adeel and Jonathan R.W. Temple	2009	الوصول إلى الأسواق، وتقلب المناخ والجغرافيا لها تأثير قوي على تركيز الصادرات.
Cuberes & Jerzmanowsk	2009	نوع النظام السياسي الذي يقاس على بصورة عامة بالاستقراطية مقابل الأنظمة غير الديمقراطية يعد مؤشرا قويا على التنويع، ومع ذلك البحث في إذا كان النظام السياسي له تأثير على التنويع من خلال الموارد الطبيعية ظل غير واضح، بالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يمكن تجزئة خصائص نظام معين والتي قد تكون لها تأثير على احتمال التنويع الناجح.
Malik & Temple	2009	إختبار تقلبات الناتج باستخدام أربعة عناصر محددة من التنظيم السياسي بدلا من الرقم القياسي الكلي وإيجاد علاقة سلبية بين درجة القيود التنفيذية وتقلب الانتاج بصورة عامة مع أهمية ودور المتغيرات المؤسسية وأهمية دمجها في تحليل هذه النتائج الاقتصادية وفي القلب الناتج.
Klinger and Lederman	2010	فرص التنويع الاقتصادي تتأثر بإخفاقات السوق، والتي تعد كابحا للاستثمار في الأنشطة الاقتصادية الجديدة.

Source: Anar Ahmadov," Political Determinants of Economic Diversification in Natural, Resource- Rich Developing Countries , oxfords , UK , May , 2012, p4

المطلب الثاني: أنواع التنويع الاقتصادي

يُعتبر التنويع الاقتصادي استراتيجية محورية تسعى الدول إلى تبنيها لتقليل الاعتماد على قطاعات أو موارد محدودة، خاصة في الاقتصادات الريعية التي تعتمد على الموارد الطبيعية كالنفط والغاز. يلعب التنويع الاقتصادي دورًا رئيسيًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تعزيز النمو المستدام، وخلق فرص العمل. يتناول هذا البحث بالتفصيل الأنواع المختلفة للتنويع الاقتصادي، مع تقديم أمثلة عملية من واقع الدول التي تبنّت هذه الاستراتيجيات بنجاح.

أولا: التنويع الأفقي (Horizontal Diversification)

يركز التنويع الأفقي على إضافة منتجات أو خدمات جديدة ضمن نفس الصناعة القائمة دون تغيير في مراحل الإنتاج. الهدف الأساسي هو تعزيز التنافسية داخل القطاع، توسيع قاعدة العملاء، وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على منتج واحد. في قطاع الزراعة، يمكن لدولة منتجة للأرز أن تتوسع إلى إنتاج الفواكه أو الزهور للزراعة التصديرية. (Dhir، 2015).

ثانيا: التنويع الرأسي (Vertical Diversification)

يتمثل هذا النوع في توسيع الأنشطة الاقتصادية لتشمل مراحل الإنتاج المختلفة، سواءً كانت مراحل الإنتاج الأولية (المدخلات) أو النهائية (المخرجات). يهدف هذا التنويع إلى زيادة القيمة المضافة وتعزيز استقلالية الاقتصاد عن الاعتماد على الصادرات الخام. مثل الدول النفطية التي تطور صناعات التكرير والبتروكيماويات بدلاً من تصدير النفط الخام. (Shediac, R., Abouchakra, R & ,.Moujaes، 2008).

ثالثا: التنويع المتقارب (Concentric Diversification)

يحدث التنويع المتقارب عندما يتوسع الاقتصاد في صناعات أو منتجات ترتبط بشكل وثيق بالقطاعات الحالية. على سبيل المثال، قد يتنوع الاقتصاد الذي يركز على صناعة الإلكترونيات إلى إنتاج أشباه الموصلات. يستفيد هذا النوع من التنويع من البنية التحتية والمعرفة الحالية لتحقيق التكامل. مثل شركة تكنولوجيا الهواتف الذكية التي تتوسع إلى إنتاج الأجهزة اللوحية أو البرمجيات المدمجة. (Hartmann, D. & ,.Pyka, A، 2013).

رابعا: التنويع التكتلي (Conglomerate Diversification)

يشير التنويع التكتلي إلى الدخول في صناعات أو قطاعات لا ترتبط على الإطلاق بالنشاطات الحالية. بينما يقدم هذا النوع أنشطة جديدة تمامًا، إلا أنه يتطلب استثمارات وخبرات كبيرة. مثل دول تعتمد على التعدين وتدخل مجال السياحة أو التكنولوجيا الخضراء. (Rodrik، 2005)

خامسا: تنويع الصادرات (Export Diversification)

يسعى هذا النوع إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية. يتم تحقيق ذلك من خلال تنويع السلع المصدّرة أو دخول أسواق جديدة لتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وكمثال ماليزيا التي انتقلت من الاعتماد على تصدير المطاط إلى تنويع صادراتها لتشمل الإلكترونيات والمواد الكيميائية(Gelb, 2010) .

سادسا: التنويع الجغرافي (Geographical Diversification)

يستهدف هذا النوع توزيع الأنشطة الاقتصادية بشكل عادل عبر مختلف المناطق في الدولة. يُعزز هذا النهج من التوازن الإقليمي ويقلل من الفجوات الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية. وكنموذج نقل الصناعات التحويلية من المدن الكبرى إلى المناطق الريفية أو تطوير المدن الصغيرة كمراكز صناعية جديدة. (Deller, S.C., & Chicoine, D.L، 1989)

سابعا: التنويع التكنولوجي (Technological Diversification)

يتمثل في الاستثمار في الصناعات عالية التكنولوجيا والابتكار لزيادة القيمة المضافة، تحسين الإنتاجية، وتعزيز القدرة التنافسية الدولية. (Landesmann, 2013)

المطلب الثالث: مؤشرات وقياس التنويع الاقتصادي

يشير التنويع الاقتصادي إلى العملية التي يتم من خلالها توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية لتقليل الاعتماد على مجموعة محدودة من القطاعات، بهدف تحسين الاستقرار وتعزيز النمو طويل الأجل. يُعد قياس التنويع الاقتصادي أمرًا بالغ الأهمية لتقييم تقدم الاقتصاد نحو الاستدامة والمرونة. فيما يلي استعراض لأهم المؤشرات المستخدمة في قياس التنويع الاقتصادي.

1.مؤشر تنويع الصادرات (Export Diversification Index – EDI) .

يقيس هذا المؤشر تنوع السلع والخدمات التي تصدرها الدولة. يشير انخفاض درجة EDI إلى اعتماد كبير على عدد قليل من السلع، بينما تعكس الدرجة الأعلى تنوعًا أكبر في الصادرات.

التطبيق :يُستخدم عادة لتقييم الاقتصادات التي تعتمد على الموارد والتي تسعى للانتقال نحو التصنيع أو الخدمات.

المثال :تعتمد الأمم المتحدة (UNCTAD) على مؤشر EDI لتقييم تركيبة الصادرات في البلدان النامية. (Lashitew, A.A., Ross, M.L & ,.Werker, E، 2021)

2.مؤشر هيرفيندال–هيرشمان(Herfindahl–Hirschman Index – HHI)

يقيس هذا المؤشر التركيز القطاعي من خلال جمع مربعات الحصص السوقية لجميع الصناعات داخل الاقتصاد. تشير الدرجات المنخفضة إلى زيادة التنويع الاقتصادي.والمعادلة التالية هي الخاصة به. (Gylfason، 2017)

$$H.H = \frac{\sqrt{\Sigma(xi|x)2} - \sqrt{(1|n)}}{1 - \sqrt{(1|n)}}$$

حيث:

H.H مؤشر هيرفندل هيشمان:

- يأخذ القيمة (0) عندما يكون هناك تنوعا كاملا (كل القطاعات مساهمة في النمو الاقتصادي بنفس النسبة).

- يأخذ القيمة (1) عندما يكون مقدار التنوع صفرا وفي هذه الحالة يكون الناتج متمركزا على قطاع واحد فقط.

xi: الناتج المحلي الإجمالي في القطاع

x: الناتج المحلي الإجمالي PIB.

n: عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات التي يتكون منها التركيب الهيكلي المدروس).

3. مقياس مقياس فلاديمير كوسوف: يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية:

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث:

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف، حيث كلما أصبحت قيمة (Cos = 0) يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعنى، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية.

$\boldsymbol{\alpha i}$: الأهمية النسبية لكل قطاع في محمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

$\boldsymbol{\beta i}$: الأهمية النسبية لكل قطاع في محمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

4.مؤشر التعقيد الاقتصادي (Economic Complexity Index – ECI)

يعكس مؤشر التعقيد الاقتصادي تنوع وقدرات الإنتاج في الدولة. يُقيم هذا المؤشر ليس فقط نطاق المنتجات التي يمكن للدولة إنتاجها ولكن أيضًا تعقيد هذه المنتجات.

التطبيق: يُستخدم على نطاق واسع للتنبؤ بإمكانيات النمو على المدى الطويل والتحولات الاقتصادية الهيكلية.

المثال: تصنف كوريا الجنوبية بدرجة عالية بسبب صادراتها المتنوعة والمتقدمة تكنولوجيًا. (Siegel, P.B., Johnson, T.G ,. & Alwang, J، 1995)

5. مؤشر مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

يُقيّم هذا المؤشر النسبة المئوية للناتج المحلي الإجمالي التي تساهم بها القطاعات الاقتصادية المختلفة، مثل الزراعة والصناعة والخدمات.

التطبيق: يساعد في تحديد القطاعات التي تتطلب جهود تنويع أكبر.

القيود: قد لا يأخذ في الحسبان التداخلات بين القطاعات. (Hausmann, R., Hidalgo, C.A.,، 2014)

6.مؤشر شانون للإنتروبيا (Shannon Entropy Index)

مقياس إحصائي يُستخدم لتقييم التوزيع المتساوي بين القطاعات الاقتصادية أو الصادرات. تشير درجة الإنتروبيا العالية إلى اقتصاد أكثر تنوعًا.

التطبيق: يُستخدم غالبًا في اقتصاديات الطاقة والبيئة لتقييم تنوع تخصيص الموارد. (Streimikiene, D., & Lekavicius, V. ،2023)

7. مؤشر تنويع العمالة

يفحص هذا المؤشر انتشار العمالة عبر الصناعات المختلفة. كلما توزعت القوى العاملة بالتساوي بين القطاعات، زاد التنويع.

المثال: الاقتصادات المعتمدة على الموارد غالبًا ما تظهر تركيزًا عاليًا للعمالة في الصناعات الاستخراجية.

8. مؤشر تنويع مزيج الطاقة (Energy Mix Diversification Index)

يقيس تنوع مصادر الطاقة المستخدمة في الاقتصاد. تسجل الدول التي تمتلك مزيجًا متنوعًا من مصادر الطاقة (مثل الطاقة المتجددة والنووية والوقود الأحفوري) درجات أعلى.

التطبيق: يقيم العلاقة بين تنويع الطاقة والاستقرار الاقتصادي.

9. مؤشر القيمة المضافة في الصناعة والخدمات

يقيس هذا المؤشر مساهمة قطاعات الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي. تميل الاقتصادات التي تنتقل من الاعتماد على الموارد الأولية إلى الصناعات ذات القيمة المضافة العالية إلى إظهار نمو في هذه القطاعات.

يُعد التنويع الاقتصادي عملية متعددة الأبعاد تتطلب أدوات قياس دقيقة. في حين أن أي مؤشر واحد لا يقدم رؤية شاملة، إلا أن الجمع بين مؤشرات مثل مؤشر هيرفيندال–هيرشمان، مؤشر التعقيد الاقتصادي، ومؤشر تنويع الصادرات يوفر فهمًا عميقًا لمستويات التنويع. تُعد هذه الأدوات ضرورية لصياغة السياسات الاقتصادية الفعالة التي تهدف إلى تعزيز المرونة وتحقيق النمو المستدام.

المطلب الرابع: أهمية ودوافع التحول نحو التنويع الاقتصادي

يُعد التنويع الاقتصادي ضرورة واستراتيجية محورية لتحقيق التنمية المستدامة في مختلف الدول. فهو يمثل أداة فعّالة لتعزيز مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية، وضمان استقرار اقتصادي طويل الأمد، إضافةً إلى تشجيع الابتكار وتحفيز النمو في القطاعات غير التقليدية. وتعكس دوافع التحول نحو التنويع تطلعات الدول لبناء اقتصادات شاملة، قادرة على مواكبة التحديات العالمية، وقائمة على المعرفة والاستدامة. من خلال معالجة قضايا الاعتماد على الموارد المحدودة والتقلبات الاقتصادية العالمية، يمكّن التنويع الاقتصادي الدول من وضع أسس متينة لتحقيق الازدهار والرفاهية على المدى البعيد.

اولا: أهمية التنويع الاقتصادي

يُعتبر التنويع الاقتصادي مسارًا حيويًا لتحقيق الاستقرار طويل الأجل، والحد من المخاطر الناتجة عن الاعتماد على عدد محدود من القطاعات، وتعزيز التنمية المستدامة. تواجه الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على الموارد، مثل النفط أو المعادن، تحديات خاصة تجعل من التنويع الاقتصادي أمرًا ضروريًا. فيما يلي أبرز الأبعاد التي تسلط الضوء على أهمية التنويع الاقتصادي:

1. الاستقرار والقدرة على مواجهة الصدمات الخارجية

تكون الاقتصادات الغنية بالموارد عرضة لتقلبات الأسواق العالمية. يقلل التنويع الاقتصادي الاعتماد على القطاعات المتقلبة، مما يعزز القدرة على مقاومة تقلبات الأسعار.

مثال: دول مصدرة للنفط مثل السعودية ونيجيريا تعرضت لإنكماشات اقتصادية كبيرة بسبب انخفاض أسعار النفط. (Gelb، 2010)

2. النمو الاقتصادي المستدام

يدعم التنويع النمو المتوازن من خلال توسيع القاعدة الاقتصادية لتشمل قطاعات ذات قيمة مضافة عالية. يشجع هذا التحول الابتكار ونقل التكنولوجيا، كما يتضح في تجارب دول مثل كوريا الجنوبية التي انتقلت من الزراعة إلى التصنيع التكنولوجي. (Hausmann, R., Hidalgo, C.A.,، 2014)

3. خلق فرص العمل والحد من الفقر

من خلال توسيع الأنشطة الاقتصادية، يساهم التنويع في توفير فرص عمل متنوعة في قطاعات متعددة. مثال: الاستثمار في الطاقة المتجددة والتكنولوجيا في دول مثل ألمانيا والولايات المتحدة ساهم في خلق ملايين الوظائف الخضراء. (Rodrik، 2005)

4. تقليل استنزاف الموارد والمخاطر البيئية

يؤدي الاعتماد المفرط على استخراج الموارد إلى استنزافها وتدهور البيئة. يسهم التنويع نحو قطاعات مستدامة مثل السياحة البيئية والطاقة النظيفة في حماية البيئة وضمان حقوق الأجيال القادمة. (Albassam، 2015)

5. تعزيز التنافسية العالمية

يساعد الاقتصاد المتنوع على الانخراط في سلاسل القيمة العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية. مثال: دول مثل الصين وماليزيا التي تتميز بصادرات متنوعة وقواعد إنتاج قوية تظهر تنافسية أكبر في الأسواق العالمية. (Rodrik، 2005)

ثانيا: دوافع التحول نحو التنويع الاقتصادي

هناك العديد من الدوافع التي تحفز الاقتصادات للتحول نحو التنويع، خاصةً مع السعي لتقليل الاعتماد على القطاعات المحدودة وتعزيز النمو الشامل. وتشمل هذه الدوافع ما يلي:

1. تقليل الضعف الاقتصادي

تواجه الاقتصادات التي تعتمد على الموارد مخاطر كبيرة نتيجة تقلب أسعار السلع، التوترات الجيوسياسية، والأزمات العالمية. يساهم التنويع في توفير مصادر دخل بديلة واستقرار الميزانيات. يُعد تقليل الهشاشة الاقتصادية أحد الدوافع الرئيسية للتنويع الاقتصادي، خاصة بالنسبة للاقتصادات المعتمدة على الموارد والتي تكون عرضة للصدمات الخارجية مثل تقلبات أسعار السلع وتغيرات الطلب العالمي. يؤدي الاعتماد المفرط على قطاع واحد إلى تعريض الدول لعدم الاستقرار المالي والمخاطر الجيوسياسية والركود الاقتصادي. يساهم التنويع في الحد من هذه المخاطر من خلال توسيع مصادر الدخل، تحقيق استقرار الإيرادات الحكومية، وتعزيز المرونة المالية. على سبيل المثال، نجحت دول مثل قطر والإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها من خلال الاستثمار في قطاعات مثل التمويل، السياحة، والطاقة المتجددة، مما قلل اعتمادها على الموارد الطبيعية وعزز استقرارها الاقتصادي. من خلال توزيع الأنشطة الاقتصادية

على قطاعات متعددة، يضمن التنويع مرونة أكبر، ويقلل الضغوط المالية، ويدعم النمو المستدام على المدى الطويل. ومثلا على ذلك رؤية قطر الوطنية 2030 تهدف إلى تقليل الاعتماد على صادرات الغاز الطبيعي. (Callen, M.T., et al.، 2014)

2. التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة

مع التطورات التكنولوجية، تنتقل الاقتصادات من النماذج المعتمدة على الموارد إلى النماذج المعتمدة على المعرفة. الاستثمار في التعليم والبحث والتكنولوجيا يعزز الابتكار ويدفع التحول الاقتصادي. يُعد التحول نحو اقتصاد قائم على المعرفة أحد المحركات الرئيسية للتنويع الاقتصادي، حيث يركز على استغلال الابتكار والتكنولوجيا ورأس المال البشري لدفع عجلة النمو الاقتصادي. وعلى عكس النماذج المعتمدة على الموارد، تُعطي الاقتصادات القائمة على المعرفة الأولوية لقطاعات مثل تكنولوجيا المعلومات، والتكنولوجيا الحيوية، والتصنيع المتقدم، التي تولد قيمة مضافة عالية وتكون أقل عرضة لنضوب الموارد أو تقلبات الأسعار. يُمكن هذا التحول الاقتصادات من تعزيز الإنتاجية، وتشجيع الابتكار، وخلق مزايا تنافسية مستدامة. على سبيل المثال، نجحت دول مثل سنغافورة وكوريا الجنوبية في الانتقال من الصناعات التقليدية إلى القطاعات المعتمدة على المعرفة من خلال الاستثمار الكبير في التعليم، والبحث، والبنية التحتية الرقمية. لا تسهم هذه الجهود في تنويع القاعدة الاقتصادية فحسب، بل تعزز أيضًا مكانة الدول كمراكز عالمية للابتكار والنمو المستدام. ومثالا على ذلك تركيز سنغافورة على الصناعات التكنولوجية جعلها مركزًا عالميًا للابتكار. (Hausmann, R., Hidalgo, C.A.,، 2014)

3. التعامل مع الضغوط الديموغرافية

يتطلب النمو السكاني السريع في العديد من البلدان خلق فرص عمل جديدة وتنويع مصادر الدخل. التعامل مع الضغوط الديموغرافية يُعد دافعًا رئيسيًا للتنويع الاقتصادي، لا سيما في الدول التي تشهد نموًا سكانيًا سريعًا وزيادة في عدد السكان في سن العمل. تتطلب هذه الضغوط توفير فرص عمل متنوعة لاستيعاب القوى العاملة المتزايدة وتقليل معدلات البطالة. يتيح التنويع في القطاعات كثيفة العمالة، مثل التصنيع والزراعة والخدمات، خلق فرص عمل جديدة وتوليد الدخل، مما يدعم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي. على سبيل المثال، تهدف مبادرات مثل حملة "صنع في الهند" إلى تعزيز التصنيع وريادة الأعمال لتلبية احتياجات القوى العاملة المتنامية. من خلال تعزيز الأنشطة الاقتصادية الشاملة، يساعد التنويع الاقتصادي الدول على مواجهة التحديات الديموغرافية بفعالية وضمان النمو الشامل والمستدام.

4. تعظيم القيمة المضافة

ينطوي التنويع على تحسين سلسلة القيمة من خلال معالجة المواد الخام محليًا، مما ينتج عنه منتجات ذات قيمة أعلى وزيادة في الإيرادات. تعظيم القيمة المضافة يُعد دافعًا رئيسيًا للتنويع الاقتصادي، حيث يركز على زيادة الفوائد الاقتصادية الناتجة عن الموارد الطبيعية والأنشطة الإنتاجية. وبدلاً من تصدير المواد الخام، يشجع التنويع على تطوير الصناعات ذات القيمة المضافة مثل المعالجة، والتكرير، والتصنيع، مما يسهم بشكل كبير في خلق فرص العمل، وزيادة عائدات التصدير، وتعزيز النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، انتقلت بوتسوانا من تصدير الألماس الخام فقط إلى

إنشاء صناعات تقطيع وصقل الألماس، مما أدى إلى زيادة كبيرة في قيمة صادراتها وتعزيز التوظيف المحلي. من خلال التقدم في سلسلة القيمة، يمكن للدول استغلال إمكانيات مواردها بشكل أمثل، وتعزيز مكانتها التنافسية في الأسواق العالمية، وضمان التنمية الاقتصادية المستدامة. (Werker, E. & ,.Lashitew, A.A., Ross, M.L، 2021)

5. تعزيز التنمية الإقليمية

يساعد التنويع في توزيع الأنشطة الاقتصادية بشكل أكثر عدالة عبر المناطق، مما يقلل الفوارق بين الحضر والريف. تعزيز التنمية الإقليمية يُعد دافعًا هامًا للتنويع الاقتصادي، حيث يهدف إلى تقليل الفجوات الاقتصادية بين المناطق الحضرية والريفية وتعزيز النمو الشامل. من خلال تنويع الأنشطة الاقتصادية عبر مختلف المناطق، يمكن للحكومات خلق فرص للتصنيع، وتطوير البنية التحتية، وتوفير فرص العمل في المناطق الأقل تطورًا أو المهمشة. على سبيل المثال، ركزت مبادرة الحزام والطريق الصينية على تنشيط النشاط الاقتصادي في المناطق الأقل تطورًا من خلال الاستثمار في النقل، ومراكز التجارة، والمناطق الصناعية. تسهم هذه الجهود في تحقيق توازن جغرافي في النمو الاقتصادي، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتقليل الضغوط الناتجة عن الهجرة إلى المدن، مما يضمن نموذجًا أكثر عدالة واستدامة للتنمية. (Alwang, J. & ,.Siegel, P.B., Johnson, T.G، 1995)

6. الأهداف البيئية والمناخية

تدفع القضايا البيئية والاتفاقيات العالمية الدول إلى التنويع في مجالات الطاقة المتجددة والتقنيات الخضراء والصناعات منخفضة الكربون. تُعد الأهداف البيئية والمناخية من المحركات الرئيسية للتنويع الاقتصادي، حيث تسعى الدول إلى تقليل اعتمادها على الصناعات كثيفة الكربون والتحول نحو ممارسات أكثر استدامة. يساهم التنويع في مجالات مثل الطاقة المتجددة، والتقنيات الخضراء، والقطاعات منخفضة الكربون، في الحد من التدهور البيئي، مع التوافق مع الاتفاقيات العالمية مثل اتفاقية باريس للمناخ. على سبيل المثال، ركزت ألمانيا من خلال استراتيجيتها "إينيرجي ويندي" على الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة كجزء من جهودها لمواجهة التغير المناخي. وبالمثل، فإن الاستثمارات في الصناعات الصديقة للبيئة توفر فرصًا اقتصادية جديدة وتدعم أهداف الاستدامة العالمية، مما يبرز أن التنويع يمكن أن يكون مسؤولًا بيئيًا ومربحًا اقتصاديًا في الوقت نفسه.

7. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)

يوفر التنويع فرصًا جديدة للاستثمار الأجنبي من خلال فتح قطاعات اقتصادية جديدة. تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) يُعد دافعًا رئيسيًا للتنويع الاقتصادي، حيث يجذب رأس المال، والتكنولوجيا، والخبرات التي تساهم في توسيع الاقتصاد إلى قطاعات جديدة. يخلق التنويع فرصًا للاستثمار الأجنبي من خلال فتح مجالات مثل التكنولوجيا، والسياحة، والطاقة المتجددة، والتي غالبًا ما تكون جذابة للمستثمرين الدوليين. على سبيل المثال، أنشأت الإمارات العربية المتحدة مناطق اقتصادية حرة تجذب المستثمرين الأجانب إلى قطاعات تتجاوز النفط، مثل الخدمات اللوجستية، والرعاية الصحية، والذكاء الاصطناعي. من خلال تعزيز بيئة اقتصادية متنوعة، يمكن للدول

تحسين تنافسيتها، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وتحقيق نمو مستدام من خلال زيادة الشراكات والاستثمارات الأجنبية. (Albassam، 2015)

وفي هذا الجدول يوضح العلاقة بين التنويع الاقتصادي والتنمية البشرية، حيث يساهم التنويع في تحقيق تقدم شامل في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية:

الجدول رقم (01-02): يمثل أثر التنويع الاقتصادي على التنمية البشرية

العنصر	الوصف	الأثر على التنمية البشرية
التنويع في القطاعات الاقتصادية	الانتقال من الاعتماد على قطاع واحد (مثل الزراعة أو الموارد الطبيعية) إلى تنويع القطاعات كالصناعة والخدمات.	تحسين فرص العمل، زيادة الاستقرار الاقتصادي، وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية.
التعليم والتدريب	الاستثمار في التعليم والتدريب لتعزيز مهارات القوى العاملة.	تحسين جودة القوى العاملة وزيادة القدرة على الابتكار والإنتاجية.
الابتكار	تعزيز الابتكار التكنولوجي والممارسات الجديدة في الإنتاج.	زيادة الكفاءة الاقتصادية، تحسين مستويات الدخل، وتوفير حلول جديدة لتحسين جودة الحياة.
النمو الاقتصادي المستدام	تحقيق معدلات نمو اقتصادي مستدامة ومتوازنة بين القطاعات المختلفة.	زيادة الدخل القومي، تحسين القدرة على الاستثمار في الخدمات العامة كالصحة والتعليم.
تقليل الفوارق الاجتماعية	توزيع متوازن للموارد والفرص بين مختلف الفئات الاجتماعية.	تعزيز العدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة للفئات الأقل حظاً.
تعزيز رأس المال الاجتماعي	تعزيز التعاون والثقة بين الفاعلين الاقتصاديين والمجتمعات المحلية.	تحسين جودة الحياة الاجتماعية وزيادة التماسك الاجتماعي.
التأثير على الصحة	التنويع يؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية وتقليل الضغوط البيئية.	تحسين مؤشرات الصحة العامة مثل معدل العمر المتوقع وانخفاض معدلات الوفيات.

المصدر: من إعداد الباحث

المبحث الثاني: الريع والاقتصاديات الريعية

يُعد الاقتصاد الريعي نموذجًا اقتصاديًا يعتمد بشكل أساسي على العائدات الناتجة عن استغلال الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز والمعادن، كمصدر رئيسي للدخل. يتميز هذا النوع من الاقتصادات بتركيزه العالي على الإيرادات الريعية التي تحققها صادرات الموارد، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى إهمال تنمية القطاعات الإنتاجية الأخرى كالصناعة والزراعة والخدمات.

على مر العقود، أظهرت التجارب أن الاقتصادات الريعية تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة. من أبرز هذه التحديات الاعتماد المفرط على تقلبات أسعار الموارد في الأسواق العالمية، مما يعرض هذه الدول لصدمات اقتصادية حادة في حال انخفاض الأسعار. بالإضافة إلى ذلك، يرتبط الاقتصاد الريعي في كثير من الأحيان بمظاهر مثل ضعف التنويع الاقتصادي، والفساد، وغياب الحوكمة الرشيدة.

في هذا السياق، يثير الاقتصاد الريعي اهتمام الحكومات والمؤسسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، نظرًا للحاجة الملحّة إلى تطوير سياسات تقلل من تأثير الريع على الاقتصاد الوطني. ومن بين الاستراتيجيات المقترحة تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية، وبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

المطلب الأول: مفهوم الريع الاقتصادي وخصائصه

نشأ مصطلح "الاقتصاد الريعي" من فكرة الإيجار الاقتصادي، وهو الفائض الذي يُكتسب دون مساهمة إنتاجية مقابلة. وقد تأثر هذا المفهوم بالنظريات الاقتصادية الكلاسيكية لآدم سميث وديفيد ريكاردو، بالإضافة إلى مساهمات باحثين حديثين مثل حسين مهدوي وحازم الببلاوي. قدم مهدوي مفهوم "الدول الريعية"، مع التركيز على الاقتصادات المصدرة للنفط في الشرق الأوسط التي تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الريعية.

أولا: مفهوم الريع الاقتصادي

تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) :

"يشير الريع الاقتصادي إلى الدخل الفائض الذي يحصل عليه مالك أحد عوامل الإنتاج بما يتجاوز الحد الأدنى المطلوب لإبقاء هذا العامل في استخدامه الحالي".

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) :

"الريع الاقتصادي هو الجزء من الدخل الناتج عن استغلال الموارد الطبيعية أو أي أصول أخرى يتجاوز ما هو ضروري لتحفيز الإنتاج أو التوريد في ظل ظروف السوق التنافسية".

تعريف البنك الدولي(World Bank) :

"الريع الاقتصادي هو الفرق بين السعر السوقي للسلعة أو المورد وتكلفة الفرصة البديلة للمدخلات المستخدمة في إنتاجه. غالبًا ما يُطبق على الموارد الطبيعية أو الأراضي أو الامتيازات الاحتكارية".

التعريف الكلاسيكي:

الريع الاقتصادي في الفكر الكلاسيكي، كما أوضحه ديفيد ريكاردو (1817) في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب، يشير إلى الدخل الناتج عن استخدام الأرض أو الموارد الطبيعية الذي يتجاوز التكاليف الضرورية لإحضار هذه الموارد إلى الإنتاج. يتمثل الريع هنا في الفارق بين عائدات استخدام قطعة معينة من الأرض أو المورد وعائدات استخدام الموارد الأقل إنتاجية. يعتمد هذا التعريف على مفهوم الندرة الطبيعية، حيث تُحقق الأرض أو الموارد الأكثر خصوبة أو ملاءمة للإنتاج ريعًا اقتصاديًا أعلى بسبب محدودية توفرها.

من منظور الاقتصاد الحديث:

الريع الاقتصادي هو أي دفع لعامل إنتاج يتجاوز ما هو مطلوب للإبقاء عليه في استخدامه الحالي. ينطبق هذا التعريف ليس فقط على الأرض ولكن أيضًا على العمل ورأس المال في ظروف معينة. وسّعا مفهوم الدولة الريعية، مشددين على الخصائص السياسية والاقتصادية التي تجعل الاعتماد على الموارد عائقًا أمام التنمية ويؤدي إلى تعزيز الحكم السلطوي. باختصار، الاقتصاد الريعي يعتمد على الإيرادات الخارجية (مثل النفط أو الغاز أو الاستثمارات المالية)، مما يجعله متميزًا عن الاقتصادات المعتمدة على الأنشطة الإنتاجية مثل التصنيع.

ثانيا: خصائص الاقتصاد الريعي.

- **الاعتماد الكبير على الإيرادات الخارجية**

يعتمد الدخل بشكل أساسي على الإيرادات الريعية الخارجية بدلاً من الإنتاج المحلي. على سبيل المثال، تمثل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي في دول مثل السعودية والكويت.

مثال: تشير تقارير البنك الدولي إلى أن الإيرادات الريعية غالبًا ما تشكل أكثر من 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الريعية.

- **ضعف القطاعات الإنتاجية**

انخفاض مستوى التصنيع والتنوع الاقتصادي، حيث تركز الدولة على سلعة أو مورد واحد.

الاعتماد الكبير على استيراد السلع المصنعة والمواد الغذائية.

- **الاعتماد المالي على عائدات الموارد**

تعتمد ميزانيات الحكومات بشكل كبير على الإيرادات الريعية، مما يؤدي إلى إعفاءات ضريبية أو غياب الضرائب تمامًا عن المواطنين (مثل دول مجلس التعاون الخليجي).

يتم الحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال توزيع الريع على المجموعات الأساسية.

- **سياسات توزيع الريع**

يتم إعادة توزيع الإيرادات الريعية على المواطنين عبر الدعم الحكومي، التوظيف في القطاع العام، وبرامج الرفاه الاجتماعي، غالبًا لضمان الشرعية السياسية وتقليل المعارضة.

- **سيطرة الدولة المركزية**

تهيمن الحكومات على الاقتصاد، مع سيطرة الدولة على الصناعات الأساسية مثل النفط، مما يؤدي إلى البيروقراطية وعدم الكفاءة وانتشار الفساد.

- **غياب التنوع الاقتصادي**

الاعتماد الكبير على صادرات الموارد يؤدي إلى هشاشة أمام تقلبات أسعار السلع العالمية.

غالبًا ما تعاني الاقتصادات الريعية من لعنة الموارد أو المرض الهولندي، حيث يعيق الاعتماد على الموارد الطبيعية تطور القطاعات الإنتاجية.

- **الضرائب المنخفضة وضعف المحاسبة السياسية**

يدفع المواطنون ضرائب قليلة أو لا يدفعون ضرائب على الإطلاق، مما يقلل من المطالبة بالمحاسبة الديمقراطية والمشاركة في الحوكمة. يُطلق على ذلك الديناميكية "لا ضرائب، لا تمثيل سياسي".

- **التأثيرات الثقافية والاجتماعية**

غالبًا ما تظهر الاقتصادات الريعية ثقافة استهلاكية نتيجة لإعادة توزيع الثروة، حيث يفضل المواطنون الاستهلاك على الإنتاج.

يتميز الاقتصاد الريعي بالاعتماد على الإيرادات الخارجية، والسيطرة المركزية للدولة، وضعف التنويع الاقتصادي، وانخفاض مستوى المحاسبة السياسية. تؤدي هذه الديناميكيات إلى تحديات مثل هشاشة الاقتصاد، ضعف الحوكمة، والركود الاجتماعي-السياسي. ويتطلب تجاوز الريعية التركيز على التنويع الاقتصادي، إصلاح المؤسسات، وتطبيق سياسات تنموية مستدامة.

المطلب الثاني: مفهوم الدولة الريعية وخصائصها.

أولا: تعريفات الدولة الريعية

تعريف حسين مهدوي :

"الدولة الريعية هي الدولة التي تعتمد بشكل كبير على جزء كبير من دخلها الوطني من الإيجارات المستمدة من مواردها الطبيعية المقدمة لعملاء خارجيين." (ح.، 1970)

تعريف حازم الببلاوي وجيامبولو لوتشياني :

"الدولة الريعية هي التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على الإيرادات الخارجية الريعية، حيث يشارك عدد قليل فقط في توليد هذه الإيرادات، بينما يستفيد الأغلبية من توزيعها."

تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP):

"الدولة الريعية هي الدولة التي تحصل على معظم إيراداتها من الإيجارات الناتجة عن الموارد الطبيعية بدلاً من الضرائب، مما يقلل من الحاجة إلى المحاسبة السياسية."

تعريف البنك الدولي:

"الدولة الريعية هي الدولة التي تحصل على الجزء الأكبر من دخلها من الإيجارات الخارجية، وخاصة من الموارد الطبيعية، مما يجعلها مختلفة عن الاقتصاديات القائمة على الإنتاج."

تعريف تيري لين كارل:

"الدول الريعية تعتمد بشكل كبير على الريوع النفطية، مما يشكل مؤسساتها السياسية واقتصاداتها وهياكلها الاجتماعية بطريقة تعيق التنويع والديمقراطية."

وكتعريف عام للدولة الريعية: هي دولة تعتمد بشكل كبير على الإيرادات الريعية الخارجية بدلاً من الأنشطة الإنتاجية المحلية مثل الصناعة أو الزراعة أو الضرائب. تُشتق هذه الإيرادات عادةً من استغلال وتصدير الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز والمعادن، أو من مصادر خارجية أخرى كالمساعدات الأجنبية، التحويلات المالية، أو رسوم العبور.

في الدولة الريعية، تلعب الحكومة دورًا محوريًا في السيطرة على الإيرادات الريعية وتوزيعها. يؤدي هذا الاعتماد على الإيرادات الخارجية إلى ديناميكيات سياسية واقتصادية فريدة. نظرًا لأن الدولة لا تعتمد على الضرائب المحلية، غالبًا ما ينعدم الربط بين المواطنين والدولة، مما يؤدي إلى ضعف المحاسبة السياسية وانخفاض مستوى التمثيل، وهو ما يُعبر عنه بعبارة "لا ضرائب، لا تمثيل سياسي."

اقتصاديًا، تعاني الدول الريعية من قلة التنويع الاقتصادي واعتمادها الشديد على مورد واحد، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار الموارد عالميًا. كما تعاني هذه الدول من **"المرض الهولندي"**، حيث يؤدي تدفق الثروة الناتجة عن الموارد إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، مما يضر بالصناعات الأخرى الموجهة للتصدير. سياسيًا، تستخدم الدول الريعية الإيرادات الريعية للحفاظ على السلطة من خلال إعادة توزيع الثروة عبر الإعانات، التوظيف في القطاع العام، وبرامج الرفاه الاجتماعي، مما يساهم في قمع المعارضة وتعزيز التوجهات السلطوية.

ثانيا: خصائص الدولة الريعية

فيما يلي الخصائص الرئيسية للدولة الريعية:

1. الاعتماد على الإيرادات الريعية الخارجية

تعتمد الدولة الريعية بشكل كبير على الإيرادات الناتجة عن الإيجارات الخارجية، مثل صادرات الموارد الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن. هذه الإيرادات تُدفع عادةً من قِبل عملاء خارجيين، مما يميز الدول الريعية عن الاقتصادات التي تعتمد على الإنتاج أو الضرائب المحلية.يقلل هذا الاعتماد على الإيرادات الخارجية من الحاجة إلى الإنتاجية الاقتصادية المحلية ويمنح الدولة سيطرة مركزية على الموارد. على سبيل المثال، تمثل الإيرادات النفطية نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لدول مثل السعودية والكويت. (ح.، 1970)

2. غياب الضرائب أو ضعف المحاسبة السياسية

في الدول الريعية، يدفع المواطنون ضرائب قليلة أو لا يدفعونها على الإطلاق، حيث تعتمد الدولة على الإيرادات الريعية لتمويل ميزانيتها. يؤدي ذلك إلى تقليل المطالب بالمحاسبة السياسية وضعف العقد الاجتماعي بين الحكومة والمواطنين. غياب الضرائب يؤدي إلى ديناميكية "لا ضرائب، لا تمثيل سياسي"، مما يقلل من مشاركة المواطنين في الحوكمة والسياسة. (Beblawi, H.,, Luciani, G. & ،1987)

3. السيطرة المركزية على الموارد

في الدولة الريعية، غالبًا ما تحتكر الحكومة السيطرة على الموارد الطبيعية وعائداتها، مما يمنحها سلطة مركزية كبيرة على العمليات الاقتصادية والسياسية. تعمل الدولة كالموزع الرئيسي للإيرادات الريعية، مما يتيح لها الحفاظ على الاستقرار السياسي من خلال إعادة توزيع الثروة عبر الإنفاق العام والشبكات المحسوبية. (Karl, T. L.، 1997)

4. إعادة توزيع الثروة:

بدلاً من استخدام الإيرادات الريعية لبناء صناعات منتجة، تقوم الدول الريعية بتوزيع الثروة من خلال توظيف القطاع العام، الإعانات، وبرامج الرفاه الاجتماعي للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. يؤدي هذا النهج إلى اعتماد المواطنين على الدولة ويثبط ريادة الأعمال ونمو القطاع الخاص. (Ross, M. L.، 2001)

5. ضعف التنوع الاقتصادي:

تفتقر الدول الريعية غالبًا إلى التنوع الاقتصادي وتعتمد بشكل كبير على مورد أو موردين أساسيين، مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار السلع العالمية. يصبح النمو الاقتصادي مرتبطًا بصادرات الموارد، بينما تبقى القطاعات الأخرى مثل الصناعة أو الزراعة متخلفة. مثال على ذلك: اعتماد اقتصاد فنزويلا بشكل كبير على النفط.

6. المرض الهولندي:

غالبًا ما تعاني الدول الريعية من "المرض الهولندي"، حيث يؤدي تدفق الثروة الناتجة عن الموارد إلى رفع قيمة العملة المحلية، مما يجعل الصادرات غير الريعية غير تنافسية. الاعتماد الكبير على الصادرات المرتبطة بالموارد يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية ويؤدي إلى اختلالات اقتصادية. (Van der Ploeg, F، 2011)

7. سلوك ريعي وانتشار الفساد:

غالبًا ما يؤدي توزيع الإيرادات الريعية إلى سلوك ريعي، حيث تتنافس النخب والمجموعات ذات المصالح على الوصول إلى الثروة بدلاً من المشاركة في أنشطة إنتاجية. يعزز هذا السلوك الفساد وعدم الكفاءة، حيث يتم إساءة استخدام الموارد العامة لتحقيق مكاسب شخصية بدلًا من تطوير الاقتصاد الوطني. (Collier, P., & Hoeffler, A.، 2005)

8. النزعات السلطوية:

ترتبط الدول الريعية غالبًا بالأنظمة السلطوية، حيث تستخدم الدولة الثروة الريعية لقمع المعارضة والحفاظ على السيطرة السياسية. من خلال توزيع الإيرادات بشكل استراتيجي، يمكن للحكومات تهدئة المعارضة وتقليل المطالب بالإصلاح السياسي. من أمثلة ذلك دول الخليج مثل السعودية والإمارات. (Beblawi, H., & Luciani, G، 1987)

9. ثقافة استهلاكية:

تؤدي الثروة الناتجة عن الإيرادات الريعية إلى ظهور مجتمع استهلاكي يركز على الاستهلاك بدلاً من الإنتاجية أو الابتكار. الإنفاق العام على الإعانات والرفاهية يخلق ثقافة اعتماد، مما يقلل من الحوافز للمشاركة في القوى العاملة أو تطوير مشاريع خاصة.

10. القابلية للصدمات الخارجية:

تعتمد الدول الريعية بشكل كبير على أسعار الموارد الطبيعية، مما يجعلها عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية.

عندما تنخفض أسعار الموارد، تواجه الدولة أزمات اقتصادية مثل العجز في الموازنة أو الاضطرابات الاجتماعية، كما حدث في فنزويلا أثناء انهيار أسعار النفط.

المطلب الثالث: النظريات الاقتصادية المتعلقة بالريع

الريع يُعرّف في الاقتصاد على أنه الدخل الناتج عن استغلال الموارد الطبيعية أو الاحتكارات دون بذل جهد إنتاجي إضافي. وقد تناولت عدة نظريات اقتصادية هذا المفهوم من زوايا مختلفة منها:

1. نظرية الريع التفاضلي(Differential Rent Theory) :

تُعد نظرية الريع التفاضلي التي طوّرها ديفيد ريكاردو واحدة من أقدم النظريات التي تناولت مفهوم الريع. تركز هذه النظرية على أن الريع ينشأ نتيجة الفروقات في جودة الموارد الطبيعية، مثل الأراضي الزراعية. عندما تكون بعض الأراضي أكثر خصوبة أو أقل تكلفة للاستغلال مقارنة بأراضٍ أخرى، فإن الملاك يحصلون على دخل إضافي يُعرف بالريع. هذا الريع لا يعتمد على الجهد الإنتاجي المبذول، بل على الطبيعة التفاضلية للموارد نفسها. من منظور ريكاردو، يظهر الريع عندما تكون هناك موارد أفضل تُستغل أولاً، ومع زيادة الطلب، تُستخدم موارد أقل إنتاجية، ما يخلق فارقًا في العائد. (Ricardo, D.، 1817)

2. نظرية لعنة الموارد(Resource Curse Theory) :

تُعرف هذه النظرية أيضًا بمفارقة الوفرة، وتتناول الكيفية التي يمكن أن يؤدي بها الاعتماد الكبير على الموارد الطبيعية إلى تأثيرات اقتصادية سلبية على التنمية. وفقًا لهذه النظرية، فإن الاقتصادات الغنية بالموارد تواجه غالبًا مشاكل في التنويع الاقتصادي، حيث يصبح الاعتماد على الموارد عائقًا أمام تطوير قطاعات أخرى مثل الصناعة والخدمات. علاوة على ذلك، ترتبط لعنة الموارد بزيادة معدلات الفساد، وتفاقم الفجوات الاجتماعية، وضعف المؤسسات. طوّر هذه النظرية ريتشارد أوتي وآخرون، مشيرين إلى أن الموارد الطبيعية قد تصبح نقمة إذا لم تُدار بعناية. (Auty, R. M.، 1993)

3. نظرية الدولة الريعية(Rentier State Theory) :

تناقش هذه النظرية، التي قدمها حسين مهداوي، كيف تعتمد بعض الدول بشكل رئيسي على عائدات الموارد الطبيعية، خاصة النفط، كمصدر أساسي للدخل. في هذا النوع من الاقتصاد، يتمركز الدور الاقتصادي والسياسي في يد الدولة، مما يؤدي إلى ضعف المجتمع المدني وغياب الحوكمة الشفافة. بدلاً من الاعتماد على الضرائب كأداة لتمويل الأنشطة العامة، تعتمد الدول الريعية على عائدات الموارد، ما يؤدي إلى تقوية السلطات المركزية وتقليل المساءلة السياسية. تعتبر هذه النظرية محورية لفهم الديناميكيات الاقتصادية والسياسية في الدول الغنية بالموارد. (ح.، 1970)

4. نظرية الفخ الريعي(Rent Trap Theory) :

تشير هذه النظرية إلى أن الدول التي تعتمد بشكل مفرط على عائدات الريع غالبًا ما تجد نفسها عالقة في "فخ"، حيث يصبح من الصعب عليها تنويع اقتصادها أو تقليل اعتمادها على الموارد الطبيعية. يركز هذا الفخ على أن الاعتماد على الريع يجعل الابتكار والاستثمار في القطاعات الإنتاجية أقل أولوية، مما يضعف القدرة التنافسية على المدى الطويل. هذه الظاهرة تؤدي إلى اقتصاد هش يعتمد على تقلبات أسعار الموارد في السوق العالمية. (Torvik, R.، 2002)

5. نظرية الريع السياسي(Political Rent Theory)

توضح هذه النظرية أن الريع الناتج عن الموارد الطبيعية يمكن أن يكون أداة سياسية تُستخدم لتقوية الأنظمة السلطوية. في الدول التي تعتمد على الريع، تُستخدم العائدات لشراء الولاءات السياسية أو تمويل المشاريع التي تخدم النخب الحاكمة، ما يؤدي إلى ترسيخ الفساد وتقليل الحوافز للإصلاح السياسي. تعتمد هذه الأنظمة على عائدات الموارد بدلاً من الضرائب، مما يؤدي إلى ضعف العلاقة بين الحكومة والمواطنين، ويقلل من المساءلة الديمقراطية. (Ross, M. L.، 2001)

6. نظرية الريع والفساد(Rent and Corruption Theory)

تناقش ه توضح هذه النظرية أن الريع الناتج عن الموارد الطبيعية يمكن أن يكون أداة سياسية تُستخدم لتقوية الأنظمة السلطوية. في الدول التي تعتمد على الريع، تُستخدم العائدات لشراء الولاءات السياسية أو تمويل المشاريع التي تخدم النخب الحاكمة، ما يؤدي إلى ترسيخ الفساد وتقليل الحوافز للإصلاح السياسي. تعتمد هذه الأنظمة على عائدات الموارد بدلاً من الضرائب، مما يؤدي إلى ضعف العلاقة بين الحكومة والمواطنين، ويقلل من المساءلة الديمقراطية. (Weidmann, J & ,.Leite, C، 1999)

7. نظرية التأثير الهولندي(Dutch Disease Theory)

تتناول هذه النظرية كيفية تأثير ازدهار قطاع الموارد الطبيعية على القطاعات الاقتصادية الأخرى، مثل الصناعة والزراعة. يتمثل التأثير الرئيسي في أن العائدات الكبيرة من الموارد الطبيعية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية، مما يجعل الصادرات الأخرى أقل تنافسية ويضعف القطاعات الإنتاجية. وُصفت هذه الظاهرة لأول مرة في الستينيات عندما اكتُشفت احتياطيات الغاز الطبيعي في هولندا، لكنها أصبحت نموذجًا يُستخدم لشرح تحديات الدول المعتمدة على الريع. (Neary, J. P. & ,.Corden, W. M، 1982)

8. نظرية توزيع الريع(Rent Distribution Theory)

تركز هذه النظرية على الكيفية التي يُوزَّع بها الريع داخل المجتمع، وتأثير ذلك على الاستقرار الاجتماعي والسياسي. تشير إلى أن توزيع الريع بعدالة يُمكن أن يقلل من الفجوات الاجتماعية ويعزز التنمية، بينما يؤدي التوزيع غير العادل إلى النزاعات وعدم الاستقرار. تؤكد النظرية أهمية السياسات التي تضمن وصول عائدات الموارد إلى كافة شرائح المجتمع بشكل منصف(Bebbington, A. J., & Bury, J. T., 2013) .

النظريات الاقتصادية المتعلقة بالريع تسلط الضوء على التأثيرات المتنوعة لعائدات الريع على الاقتصاد والسياسة والمجتمع. يتضح أن التحديات المرتبطة بالريع تتطلب سياسات تنموية مبتكرة للتخفيف من آثارها السلبية

المطلب الرابع: المرض الهولندي ولعنة الموارد

تُظهر ظاهرتا المرض الهولندي ولعنة الموارد العلاقة المتناقضة بين وفرة الموارد والأداء الاقتصادي الضعيف. فعلى الرغم من اعتبار الموارد نعمة نظرًا لقدرتها على زيادة الإيرادات وتعزيز التنمية، فإن هذه الظواهر تفسر كيف يمكن للثروة الناتجة عن الموارد أن تؤدي إلى نتائج اقتصادية واجتماعية وسياسية سلبية. يستكشف هذا البحث هذه المفاهيم وآلياتها الأساسية، ويقدم أدلة من دراسات تجريبية، إلى جانب توصيات للتخفيف من آثارها.

أولا: المرض الهولندي

1. تعريف المرض الهولندي

المرض الهولندي هو مفهوم اقتصادي يشرح العواقب السلبية لازدهار الموارد على اقتصاد البلد بشكل عام. نشأ المصطلح في السبعينيات بعد اكتشاف هولندا احتياطيات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال. وعلى الرغم من أن هذا الاكتشاف أدى إلى زيادة الإيرادات، إلا أنه تسبب في آثار سلبية على قطاعي الصناعة والزراعة بسبب ارتفاع قيمة العملة.

2. آليات عمل المرض الهولندي

يعمل المرض الهولندي من خلال قناتين رئيسيتين:

1. **ارتفاع سعر الصرف الحقيقي** :تؤدي التدفقات الكبيرة من العملات الأجنبية الناتجة عن صادرات الموارد إلى زيادة قيمة العملة المحلية، مما يجعل الصادرات غير المتعلقة بالموارد أقل تنافسية في الأسواق العالمية.
2. **تأثير حركة الموارد** :ينتقل العمال ورأس المال إلى قطاع الموارد المزدهر، مما يترك القطاعات الأخرى مثل الصناعة والزراعة تعاني من نقص التمويل والتطوير.

3. الأدلة التجريبية

- **هولندا** :(**1960–1970**) بعد اكتشاف الغاز، ارتفعت قيمة الغيلدر الهولندي، وتعرضت الصناعات التقليدية للتراجع الكبير في التنافسية (Neary, J. P. & ,.Corden, W. M، 1982).
- **نيجيريا** :(**1970**) أدى ازدهار النفط إلى زيادة الإنفاق الحكومي وإهمال الزراعة، مما أدى إلى استيراد الغذاء وعدم الاستقرار الاقتصادي. (Auty, R. M.، 1993)

ثانيا: لعنة الموارد

1. تعريف لعنة الموارد

تشير لعنة الموارد، أو "مفارقة الوفرة"، إلى الملاحظة بأن الدول الغنية بالموارد الطبيعية غالبًا ما تعاني من نمو اقتصادي أبطأ، وضعف في الحوكمة، وزيادة في الصراعات مقارنة بالدول الفقيرة بالموارد.(Auty, 1993)

2. السمات الرئيسية للعنة الموارد

- **التقلب الاقتصادي** :يؤدي الاعتماد على عائدات الموارد إلى تعرض الاقتصادات لتقلبات الأسعار العالمية، مما يسبب دورات ازدهار وركود.
- **ضعف المؤسسات** :يمكن أن تؤدي الثروة الناتجة عن الموارد إلى السلوك الريعي والفساد وتآكل جودة المؤسسات. (Ross, M. L.، 2001)
- **الصراعات** :يمكن أن يؤدي التنافس على السيطرة على الموارد إلى اندلاع الحروب الأهلية، لا سيما في المناطق غير المستقرة سياسيًا.

3. الأدلة التجريبية

- **أنغولا** :(**1990**) أدى النفط إلى زيادة الفساد وتفاقم الحرب الأهلية.(Karl, 1997)
- **فنزويلا** :(**2000**) أدى سوء إدارة عائدات النفط إلى أزمات اقتصادية وتضخم مفرط رغم وفرة الموارد (Ross, 2012).

الجدول رقم (01–03): يوضح التحليل المقارن بين كل لعنة الموارد والمرض الهولندي:

الجانب	لعنة الموارد	المرض الهولندي
السبب الرئيسي	مشكلات الحوكمة والاعتماد على الموارد	ارتفاع قيمة العملة وتحولات القطاع
التأثير الاقتصادي	التقلب الاقتصادي وعدم المساواة	تراجع الصادرات غير المرتبطة بالموارد
التأثير الاجتماعي/السياسي	الفساد، الصراعات، وضعف المؤسسات	تأثيرات محدودة مباشرة
الدول النموذجية	نيجيريا، فنزويلا، أنغولا	هولندا، أستراليا

المصدر: من إعداد الباحث

ثالثا: استراتيجيات التخفيف لعنة الموارد والمرض الهولندي:

1. **التنويع الاقتصادي** :تشجيع الاستثمار في القطاعات غير المرتبطة بالموارد لتقليل الاعتماد على عائدات الموارد.
2. **صناديق الثروة السيادية** :ادخار عائدات الموارد خلال فترات الازدهار لتثبيت الاقتصاد في فترات الركود (مثل صندوق التقاعد الحكومي في النرويج).
3. **إدارة سعر الصرف** :استخدام السياسات لمنع الارتفاع المفرط في قيمة العملة.
4. **تعزيز المؤسسات** :تحسين الحوكمة والشفافية والمساءلة في إدارة عائدات الموارد.

وعلى الرغم من أن الثروة الناتجة عن الموارد لديها القدرة على دفع عجلة التنمية، فإن المرض الهولندي ولعنة الموارد يسلطان الضوء على أهمية الإدارة الاقتصادية الرشيدة والحوكمة المؤسسية. ويمكن للدول التخفيف من هذه التحديات من خلال تنويع اقتصاداتها، وإدارة عائدات الموارد بحكمة، وتعزيز المؤسسات لضمان تحويل ثروة الموارد إلى ازدهار طويل الأجل.

المبحث الثالث: تجارب التنويع الاقتصادي في البلدان المصدرة للنفط

يُعدّ التنويع الاقتصادي أحد أهمّ التحديات التي تواجه الاقتصادات الريعية المعتمدة على عائدات النفط والغاز، لما ينطوي عليه من دور محوري في تحقيق الاستقرار والنمو المستدامين. فقد أظهرت تجارب العديد من الدول المصدّرة للنفط أن الاعتماد المفرط على قطاع واحد يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الحادة في الأسواق العالمية، ويحدّ من قدرته على خلق فرص عمل وتنويع مصادر الدخل القومي.

ومن هذا المنطلق، يسعى هذا المبحث إلى تحليل واستعراض أبرز التجارب الدولية في مجال التنويع الاقتصادي، ولا سيما في بلدان جنوب شرق آسيا مثل إندونيسيا وماليزيا، التي نجحت في الانتقال من اقتصادات أولية إلى اقتصادات صناعية متنوعة، إضافة إلى تجارب بعض الدول النفطية المتقدمة كالنرويج والإمارات وقطر، التي استطاعت بفضل سياسات رشيدة وإصلاحات هيكلية أن تبني نماذج تنموية قائمة على الابتكار والحوكمة الرشيدة والاستثمار في رأس المال البشري.

المطلب الأول: تجارب التنويع الاقتصادي في بلدان جنوب شرق آسيا

يعتبر التنويع الاقتصادي استراتيجية حاسمة لتحقيق نمو مستدام وحماية من التعرض للتقلبات الاقتصادية الخارجية. في جنوب شرق آسيا، انتهجت البلدان استراتيجيات مختلفة للتنويع الاقتصادي، بهدف التقليل من الاعتماد على قطاع أو قطاعات معدودة. هذا الفصل يوضح تجارب التنويع الاقتصادي في بلدان جنوب شرق آسيا، مع التركيز على إندونيسيا وماليزيا، تليها مراجعة لتجارب البلدان الأخرى في المنطقة.

أولا: إندونيسيا رحلة نحو التنويع الاقتصادي

1.السياق التاريخي

تُعد إندونيسيا، أكبر اقتصاد في جنوب شرق آسيا، دولة ذات تاريخ غني يرتكز على الزراعة واستخراج الموارد الطبيعية. لقرون عديدة، ساهمت الأراضي الخصبة والثروات الطبيعية الوفيرة في دعم سكانها وتأسيس اقتصادها. وخلال الحقبة الاستعمارية، لعبت السلع مثل التوابل والقهوة والمطاط وزيت النخيل دورًا محوريًا في جعل إندونيسيا لاعبًا رئيسيًا في التجارة العالمية.

بعد حصولها على الاستقلال في عام 1945، استمر تركيز الاقتصاد الإندونيسي على القطاعات الأولية مثل الزراعة والغابات والتعدين. وظلت هذه الصناعات تهيمن على صادرات البلاد وتولد عائدات كبيرة. ومع ذلك، أدى الاعتماد على تصدير السلع الأولية إلى تعريض البلاد لتقلبات الأسعار العالمية، مما أعاق آفاق النمو طويل الأجل.

ومن أجل إدراك مخاطر الاقتصاد القائم على الموارد، بدأت إندونيسيا في أواخر القرن العشرين في تحويل استراتيجيتها التنموية. ويمثل ذلك بداية رحلة نحو تنويع الاقتصاد، مدفوعة بالتصنيع والتحضر والإصلاحات السياسية

التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية. وركزت جهود الحكومة على بناء اقتصاد أكثر مرونة وشمولية من خلال تعزيز النمو في قطاعات الصناعة والخدمات والتكنولوجيا.

ثانيا: استراتيجيات التنويع الرئيسية

شهد الاقتصاد الإندونيسي تطورًا ملحوظًا في تنويع موارده الاقتصادية، حيث تبنت الحكومة استراتيجيات متعددة لتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية وتعزيز استدامة النمو نذكر منها:

تطوير القطاع الصناعي

ركزت إندونيسيا على تعزيز الصناعات التحويلية مثل السيارات والإلكترونيات والنسيج، مما ساهم في تحويل البلاد إلى مركز إنتاج إقليمي. وقد قدمت الحكومة حوافز متنوعة للمستثمرين، بما في ذلك الإعفاءات الضريبية وإنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة (Special Economic Zones) التي تستهدف تحسين بيئة الأعمال. كما أولت الدولة اهتمامًا كبيرًا للبحث والتطوير لتحسين جودة المنتجات وزيادة تنافسيتها في الأسواق الدولية (Ministry of Industry of Indonesia, 2020).

تعزيز القطاع الخاص

عملت الحكومة على تعزيز القطاع الخاص باعتباره محركًا رئيسيًا للنمو الاقتصادي. شملت هذه الجهود تقديم دعم مالي وإداري للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل غالبية النشاط الاقتصادي في إندونيسيا. كما جرى تبسيط الإجراءات البيروقراطية من خلال مبادرات مثل نظام "Online Single Submission" لتسهيل بدء الأعمال التجارية وجذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية.(World Bank, 2021)

تنمية قطاع السياحة

تبنت إندونيسيا مبادرات طموحة لتنويع قطاع السياحة عبر الترويج لمناطق جديدة مثل "10 وجهات بالي جديدة"، والتي تشمل أماكن مثل بحيرة توبا في سومطرة ولابوان باجو في فلوريس. كما ركزت الحكومة على تحسين البنية التحتية السياحية لتوفير تجربة أفضل للسياح، إلى جانب تعزيز السياحة المستدامة للحفاظ على البيئة الطبيعية والتنوع الثقافي.(UNWTO, 2022)

توسيع قطاع الخدمات المالية

شهد القطاع المالي في إندونيسيا تحولًا كبيرًا مع تبني تقنيات جديدة لتعزيز الشمول المالي. أطلقت الحكومة مبادرات لتمكين المجتمعات الريفية من الوصول إلى الخدمات المصرفية من خلال منصات الخدمات المصرفية الرقمية.

علاوة على ذلك، دعمت التطور السريع للتكنولوجيا المالية(FinTech) ، مما ساهم في تحسين الكفاءة وتوسيع نطاق الخدمات المالية.(Bank Indonesia, 2021)

دعم قطاع التكنولوجيا والابتكار

ركزت إندونيسيا على تطوير اقتصادها الرقمي من خلال دعم الشركات الناشئة وتعزيز التحول الرقمي في مختلف القطاعات، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والخدمات اللوجستية. كما استثمرت الحكومة في التعليم والتدريب لتطوير المهارات الرقمية لدى القوى العاملة، مما ساعد على تسريع الابتكار وتعزيز التنافسية في الاقتصاد العالمي (Indonesia Digital Economy Report, 2022).

تنويع أسواق التصدير

عملت إندونيسيا على تقليل اعتمادها على الأسواق التقليدية مثل الصين والولايات المتحدة من خلال فتح أسواق جديدة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية. كما وقعت اتفاقيات تجارة حرة مع العديد من الدول لتسهيل التجارة، مما عزز من قدراتها التصديرية وساعد على تقليل تأثير تقلبات الأسواق العالمية (ASEAN Secretariat, 2021).

الجدول رقم (01–04): يوضح متوسط معدل النمو الاقتصادي عبر العقود

الفترة الزمنية	متوسط معدل النمو السنوي (%)
1970–1975	8.3
1975–1980	7.8
1980–1985	4.7
1985–1990	7.5
1990–1995	7.5
1995–2000	0.7
2000–2005	4.5
2005–2010	5.4
2010–2015	5.3
2015–2019	4.8

المصدر: من إعداد الباحث

ثالثا: التجربة الماليزية في التنويع الاقتصادي

شهد الاقتصاد الماليزي خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين تحولاً بنيوياً عميقاً رافقته قفزة اقتصادية لافتة. فقد كانت السلع الأولية تمثل ما يقارب 70% من إجمالي الصادرات الماليزية خلال سبعينيات القرن الماضي، غير أن وتيرة التصنيع ارتفعت تدريجياً منذ مطلع السبعينيات، ليتراجع نصيب السلع الأولية إلى حدود 5% تقريباً، مقابل ارتفاع مساهمة الصادرات السلعية إلى حوالي 70%، مع انتقال هيكل الصادرات نحو منتجات ذات قيمة مضافة أعلى كالسفنات والآلات والمعدات.

وقد تمكّنت ماليزيا من تثبيت هذا التحول البنيوي عبر حزمة إصلاحات شاملة شملت تعزيز الاستقرار السياسي وتحسين إدارة الاقتصاد الكلي، إلى جانب رفع القيود عن التجارة الخارجية، وتبني سياسات ليبرالية قائمة على تشجيع الصادرات من خلال الحوافز الضريبية، وتطوير المناطق الحرة للتجارة، وهو ما ساهم في خلق بيئة تنافسية محفزة للقطاع المنتج. كما لعبت الدولة دوراً محورياً في توجيه النمو نحو القطاعات المستهدفة، من خلال دعم المعرفة التكنولوجية والتركيز على استقطاب الشركات النفطية الوطنية للوصول إلى سلاسل الإنتاج العالمية.

وفي هذا السياق ارتكزت الاستراتيجية الماليزية لتنويع الصادرات على تنمية الصناعات الثقيلة والتوجه نحو تصنيع السلع الموجهة للتصدير، ضمن بيئة منافسة دولياً. وقد تحقق ذلك عبر سياسات متعددة كان من أبرزها: استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للصناعات القابلة للتصدير، وتحسين نوعية اليد العاملة عبر برامج التدريب والتأهيل، إضافة إلى تعزيز قدرات الشركات المحلية من خلال صناديق دعم الصناعات والبحث العلمي. وبموازاة ذلك، أولت الدولة اهتماماً واسعاً بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي مثّلت محوراً مهماً في عملية التنويع بفضل دورها في خلق الروابط الصناعية ودعم سلاسل الإنتاج، فضلاً عن مساهمتها في امتصاص البطالة وتطوير روح ريادة الأعمال. كما شجعت ماليزيا أنشطة القيمة المضافة من خلال تطوير الصناعات التحويلية المعتمدة على المعرفة والتكنولوجيا، إلى جانب توفير بيئة مواتية للابتكار والتمويل، ودعم المبادرات الريادية، وهي الإجراءات التي مكّنت البلاد من تحقيق نقلة نوعية في هيكل صادراتها، والحدّ من تقلبات الإيرادات الطبيعية المرتبطة بأسواق السلع الأساسية.

الشكل الرقم (01-01): تركيبة الصادرات الماليزية حسب القطاعات الاقتصادية (بالنسبة المئوية من إجمالي الصادرات)

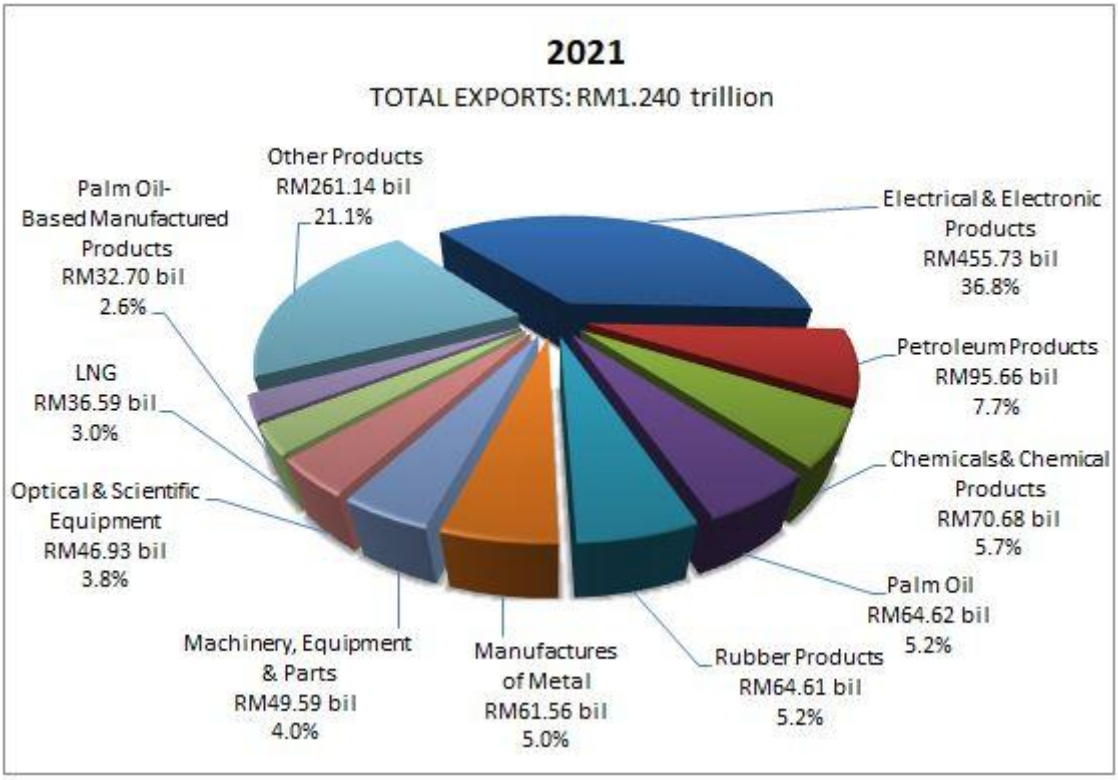

يبين الشكل توزيع الصادرات الماليزية عبر مختلف القطاعات الاقتصادية، حيث يتضح أن القطاع الصناعي التحويلي يحتل النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات، خصوصًا في مجالات المنتجات الإلكترونية والكهربائية التي تُعد العمود الفقري للاقتصاد الماليزي.

وتأتي بعده الصناعات الكيماوية والمطاطية والمنتجات النفطية، وهي قطاعات ذات قيمة مضافة عالية تعكس تطور البنية التحتية الصناعية في البلاد.

أما القطاع الزراعي، فرغم تراجعه النسبي، ما زال يساهم بنسب معتبرة بفضل صادرات زيت النخيل والمطاط الطبيعي، اللذين يعدان من أهم السلع الزراعية التنافسية عالميًا.

في المقابل، تظل الخدمات مثل السياحة والنقل المالي والخدمات اللوجستية ذات مساهمة أقل في إجمالي الصادرات مقارنة بالسلع المادية، لكنها تشهد نموًا مطردًا في السنوات الأخيرة بفضل التحول الرقمي.

بشكل عام، يعكس هذا التوزيع تنوع الاقتصاد الماليزي واعتماده المتزايد على الصناعات التحويلية عالية التقنية، مما ساهم في تعزيز قدرته التصديرية واستدامة نموه الاقتصادي.

المطلب الثاني: تجارب التنويع الاقتصادي في النرويج والدول الشرق الاوسط

اولا: التجربة النرويجية في التنويع الاقتصادي

بعد اكتشاف النفط سنة 1969، عملت الحكومة النرويجية على حماية اقتصادها من آثار ما يُعرف بـ"المرض الهولندي"، وذلك من خلال تجنّب التأثيرات السلبية المحتملة على القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الصناعة، الشحن، والزراعة. وبدلاً من التوسع المفرط في الإنفاق على البنية التحتية، وجهت الحكومة استثماراتها نحو دعم الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة، مع العمل على تعزيز دور القطاع الخاص ورفع الإنتاجية عبر خفض سن التقاعد وزيادة دعم المنتجات الزراعية. وقد ساهم هذا التوجه في نجاح التجربة النرويجية في تحقيق تنويع اقتصادي فعّال ومستدام. ومن أبرز العوامل التي ميزت هذا النموذج الناجح: تركيز الدولة منذ البداية على **السيطرة الوطنية الكاملة على القرارات المرتبطة بقطاع النفط**، ما أتاح إدارة حكومية كفؤة ونزيهة امتدت آثارها الإيجابية إلى مختلف القطاعات. كما أن **التمسك بمبدأ التنويع داخل الشركات العامة** مكّن من تبادل الخبرات وتعزيز المنافسة الإيجابية، مما أدى إلى تحسين شروط العقود وزيادة الكفاءة التشغيلية. إضافة إلى ذلك، **شجعت الحكومة على المساهمة الوطنية المباشرة في قطاع النفط** من خلال امتلاك حصص في الامتيازات النفطية وتقديم الخدمات والمعدات المرتبطة بها، وهو ما عزز الدور الوطني في إدارة هذا القطاع الحيوي وساهم في بناء قاعدة اقتصادية متوازنة وقوية. توفّر إدارة حكومية عادلة ونزيهة وذات كفاءة عالية يعزز قدرة القطاع النفطي على الاستفادة من التنوع القائم بين الشركات العامة، بما يتيح تبادل الخبرات والتجارب بينها، ويُحفّز المنافسة البنّاءة التي تسهم في تحسين شروط العقود ورفع كفاءة عمليات التشغيل، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على أداء القطاع ككل ويدعم استدامة نموه وتطوره. (بوطالعة محمد، د. بن دبيش نعيمة، 2018)

ثانيا: التجربة الإمارتية في التنويع الاقتصادي

كانت دولة الإمارات من أوائل الدول النفطية التي أدركت مبكرًا أهمية التحضير لمرحلة ما بعد النفط، فسعت إلى تبني استراتيجية وطنية شاملة للتنويع الاقتصادي تمتد لخمسين عامًا، بهدف بناء اقتصاد مستدام ومتوازن. وقد شهدت الدولة تطورًا اقتصاديًا متسارعًا بفضل رؤيتها الاستراتيجية الواضحة، واستقرارها السياسي، وتوفر بنية تحتية حديثة ومتقدمة. ارتكزت السياسة الاقتصادية الإماراتية على تنويع مصادر الدخل من خلال خلق فرص متكافئة لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وتوفير بيئة قانونية وتنظيمية مشجعة على المنافسة والابتكار وريادة الأعمال.

ركزت التجربة الإماراتية في التنويع على جملة من المحاور الأساسية، من أبرزها إنشاء المدن الصناعية وتطويرها وفق متابعة دقيقة واستقطاب الخبرات الأجنبية لتأسيس صناعات محلية تنافسية، إلى جانب تأسيس معاهد تدريب ومراكز أبحاث متخصصة تسهم في تأهيل اليد العاملة الوطنية وتعزيز القدرات الإنتاجية والابتكار الصناعي. كما تبنت الدولة سياسة مالية توسعية استثمرت من خلالها إيرادات النفط لتطوير البنية التحتية، مما أتاح فرصًا أوسع أمام القطاع

الخاص وخفّض تكاليف ممارسة الأعمال. وساهمت الإعفاءات والحوافز الضريبية في جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز ديناميكية الاقتصاد الوطني. (Al Balushi, Y & ,.Mishrif, A، 2018)

ومن الجوانب البارزة كذلك، تطوير شبكات المواصلات العامة والسكك الحديدية واعتماد أنظمة حديثة لتحصيل رسوم الخدمات الحكومية الأساسية، مع التركيز على تحسين كفاءة إدارة الموارد والنفقات العامة، بما يضمن ترشيد الإنفاق وتعزيز فاعليته في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

استثمرت الإمارات فوائضها النفطية في تطوير القطاعات غير النفطية، مركّزة على مجالات حيوية مثل الطيران، والسياحة، والصناعات الخفيفة، وخدمات النقل، وتجارة التجزئة، مما أسهم في تنويع قاعدتها الاقتصادية. وقد ارتفعت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو 11.2%عام 2015، وهو ما يعكس نجاح الدولة في تقليل اعتمادها على النفط وتعزيز نمو الاقتصاد غير الريعي. كما تبنت الإمارات رؤى وخططًا استراتيجية بعيدة المدى مثل رؤية الإمارات 2021 ورؤية أبوظبي 2030، إضافة إلى استراتيجية الطاقة 2050، التي تهدف إلى خلق بيئة اقتصادية مستدامة قادرة على دعم النمو في مختلف القطاعات وتنويع مصادر الطاقة بما يضمن تحقيق التنمية الشاملة والمستقبل الاقتصادي المزدهر.

ثالثا: التجربة القطرية في التنويع الاقتصادي

بعد اكتشاف النفط وتدفّق إيراداته في أوائل خمسينيات القرن الماضي، أنشأت دولة قطر نظامًا للموازنة العامة بهدف تنظيم وتوزيع هذه الإيرادات. وقد صدرت أول موازنة في عام 1953 خلال فترة الإدارة البريطانية، ثم أصدرت قطر أول موازنة بعد الاستقلال سنة 1972 بإجمالي إيرادات بلغ نحو 1079.2 مليون ريال قطري ونفقات قدرها 765.8 مليون ريال قطري. وفي إطار تطوير السياسة المالية، صدر القانون رقم (2) لسنة 1962 كأول تشريع مالي ينظم الإيرادات والنفقات العامة، ثم تلاه إصدار أول دليل للحسابات عام 1977، وصولًا إلى القانون رقم (5) لسنة 1989 الذي أسس لأول مرة القواعد والمبادئ المنظمة لإعداد وتنفيذ الميزانية العامة، وتم تعديله لاحقًا سنة 2009 لتحديث آلياته بما يتماشى مع متطلبات التنمية.

ركّزت قطر في العقود الأخيرة على تنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على قطاع النفط والغاز من خلال تبني استراتيجيات اقتصادية محفزة، تهدف إلى جذب الاستثمارات وتعزيز مساهمة القطاع الخاص. فقد أنشأت الدولة إطارًا تشريعيًا جاذبًا يعتمد على مبادئ القانون العام الإنجليزي ويتيح حرية الملكية الأجنبية بنسبة 100%، وحق إعادة الأرباح بالكامل، مع فرض ضريبة منخفضة على الشركات بنسبة 10%، ما جعل السوق القطري وجهة مفضلة للاستثمارات الأجنبية. كما أسهمت هذه الإجراءات في تعزيز مكانة قطر في مؤشر التنافسية العالمية، حيث احتلت مراتب متقدمة إقليميًا وعالميًا بفضل بيئة أعمالها المرنة والشفافة.

واهتمت قطر كذلك بتوسيع قاعدة اقتصادها من خلال إطلاق مشاريع استراتيجية كبرى في مجالات الخدمات اللوجستية، الأمن الغذائي، التعليم، الصحة، السياحة، والرياضة، مع تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص. كما أولت الدولة أهمية خاصة لتطوير البنية التحتية، حيث نفذت مشاريع ضخمة مثل ميناء حمد، ومطار حمد الدولي، ومترو الدوحة، وشبكة السكك الحديدية القطرية (الريل)، إلى جانب شبكة طرق حديثة تربط مختلف مناطق البلاد. وقد أسهمت هذه الجهود في تعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتوفير بيئة استثمارية متطورة تدعم مسار التنويع تصادي المستدام في قطر. (ح. أ.، 2021)

الخلاصة

تعددت استراتيجيات التنمية عبر الزمن، وكان الهدف الرئيسي منها هو مساعدة صُنّاع القرار والمسؤولين في الدول النامية على إيجاد السبل المثلى لتوظيف ما تمتلكه من موارد محدودة (سواء كانت طبيعية أو بشرية أو مالية) بهدف إعادة بناء اقتصادها وتطويره بشكل مستدام. وقد تباينت الرؤى والاتجاهات حول كيفية تطبيق هذه الاستراتيجيات واتخاذ القرارات المناسبة لتحقيقها، إلا أن أغلبها أجمعت على أن التنويع الاقتصادي يمثل خيارًا استراتيجيًا ضروريًا لتحقيق النمو المستدام وتقليل الاعتماد على مصدر دخل واحد، خاصة بالنسبة للاقتصادات النفطية التي تعاني من تقلبات أسعار النفط.

يُعدّ التنويع الاقتصادي من أهم المسارات التي تساعد الدول النامية على الخروج من "لعنة الموارد"، إذ يسهم في تقليل الاعتماد على العوائد الريعية للموارد الطبيعية، ويحوّل الاقتصاد من نمط يعتمد على مصدر واحد للدخل إلى اقتصاد متنوع يشمل عدة قطاعات إنتاجية وخدمية مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة. وبهذا يصبح الاقتصاد أكثر توازنًا واستقرارًا، مما يجعل التنويع الاقتصادي مطلبًا أساسيًا للدول النفطية.

ورغم الجهود والسياسات الرسمية التي تبذلها الاقتصادات العربية المصدّرة للنفط لتحقيق هذا الهدف، إلا أنها ما زالت تواجه تحديات كبيرة، يأتي في مقدمتها الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية. كما أن ضعف البنية الإنتاجية في القطاعات غير النفطية يعيق عملية التحول الاقتصادي المنشود، ويؤدي إلى تباطؤ النمو المستدام. لذلك، أصبح تبني استراتيجيات تنويع فعّالة وشاملة ضرورةً ملحة لهذه الدول من أجل بناء اقتصاد متين ومتوازن، قادر على مواجهة الصدمات الخارجية والتقلبات في أسعار النفط، والسير بخطى ثابتة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

الفصل الثاني

البدائل التنموية المتاحة غير الطاقوية في الاقتصاد الجزائري

تمهيد

تولي الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا لمسألة إيجاد بدائل تنموية خارج قطاع المحروقات، إدراكًا منها لضرورة بناء نموذج اقتصادي جديد أكثر تنوعًا واستدامة. فقد أظهرت التجربة الاقتصادية الوطنية محدودية الاعتماد المفرط على العائدات النفطية، باعتبار النفط مورداً ناضبًا خاضعًا لتقلبات الأسعار العالمية، الأمر الذي يجعل من الصعب التحكم في مسار التنمية الاقتصادية وفي القدرات التمويلية للدولة.

هذا الواقع، إلى جانب التحولات الإقليمية والدولية المتسارعة، دفع السلطات العمومية إلى تبني رؤية تنموية شاملة تهدف إلى تقليص التبعية للقطاع الريعي، عبر البحث عن قطاعات إنتاجية قادرة على خلق الثروة وتوليد مناصب الشغل وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وقد برزت في هذا السياق مجموعة من المجالات الواعدة التي لم تبلغ بعد مرحلة التشبّع، ويمكن تحفيزها لتصبح ركائز حقيقية لاقتصاد متنوع ومستدام، في مقدمتها القطاع الفلاحي، والقطاع السياحي، والقطاع الصناعي.

وانطلاقًا من هذه المعطيات، يهدف هذا الفصل إلى دراسة البدائل التنموية غير الطاقوية في الاقتصاد الجزائري، من خلال تحليل أهم القطاعات القادرة على الإسهام في تنويع القاعدة الإنتاجية، وذلك وفق المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: القطاع الفلاحي بديل تنموي خارج قطاع المحروقات.**
- ✓ **المبحث الثاني: القطاع السياحي بديل تنموي خارج قطاع المحروقات.**
- ✓ **المبحث الثالث: القطاع الصناعي بديل تنموي خارج قطاع المحروقات.**

المبحث الأول: القطاع الفلاحي بديل تنموي خارج قطاع المحروقات.

يشهد الاقتصاد الجزائري منذ مطلع الألفية الثالثة تحديات كبيرة نتيجة تقلبات أسعار النفط وتراجع عائدات المحروقات، وهو ما كشف هشاشة البنية الاقتصادية المعتمدة بدرجة شبه كلية على هذا القطاع الريعي. وقد دفع هذا الوضع إلى البحث عن بدائل تنموية مستدامة قادرة على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتحقيق الأمن الغذائي. وفي هذا السياق، يُعَدّ القطاع الفلاحي من أبرز القطاعات الاستراتيجية التي يمكن الرهان عليها، نظرًا لما يتوفر عليه من إمكانات طبيعية وبشرية ومؤسساتية، تجعله مؤهلاً للاضطلاع بدور محوري في التنمية الوطنية.

المطلب الأول: إمكانات القطاع الفلاحي في الجزائر(2000–2022)

تتمتع الجزائر بمؤهلات طبيعية وبشرية هامة تجعل من القطاع الفلاحي بديلاً استراتيجيًا خارج قطاع المحروقات. فهي تمتد على مساحة إجمالية تقدّر بـ 2,38 مليون كلم^2، منها حوالي 41 مليون هكتار أراضٍ زراعية وقرابة 8,5 مليون هكتار صالحة للزراعة (MADR، Annuaire statistique de l'agriculture 2000– 2020، 2021). كما تمتلك شريطًا ساحليًا بطول 1644 كلم يفتح نحو السوق الأوروبية، إلى جانب موارد مائية سطحية وجوفية معتبرة تُقدَّر بأكثر من 18 مليار م^3 سنويًا.

من الناحية الديموغرافية، يشكّل النشاط الفلاحي نحو 10–12% من اليد العاملة النشيطة خلال الفترة 2000–2020 (ONS، 2020). بينما يساهم القطاع بحوالي 12% من الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة. وتدعم هذه المؤهلات موارد مالية، تكنولوجية، ومؤسساتية تسمح بتعزيز الأمن الغذائي وتقليص فاتورة الاستيراد التي بلغت نحو 50 مليار دولار في مجملها خلال العقدين الأخيرين (WTO، 2021).

وانطلاقًا من هذه المعطيات، يمكن حصر إمكانات القطاع الفلاحي الجزائري في مجموعة من الموارد الأساسية كما يلي:

أولاً: الموارد المائية

تُعدّ الموارد المائية أحد الركائز الحيوية للتنمية الفلاحية، خاصة في ظل الطبيعة شبه الجافة للجزائر وتفاوتها المناخي الشاسع. فيما يلي سردٌ مفصّل موثّق بدقة:

1. **الموارد المطرية (التساقطات)**

تسجّل الجزائر معدل هطول سنوي وطني منخفض يُقدَّر بحوالي 89 مم في السنة حتى عام 2021، بحسب بيانات منظمة الأغذية والزراعة. (FOA، 2021) هذا المتوسط يخفي انقسامًا كبيرًا، حيث يشهد الشمال أحيانًا

أكثر من 1,000 مم سنويًا، مقابل أقل من 100 مم في المناطق الصحراوية. وخلال الفترة 2000–2022، برزت سنوات رطبة مثل عامي 2002 و2009، خصوصًا في الشمال الشرقي، في مقابل سنوات جافة مثل 2005 و2016 و2021، حيث هبطت كميات الأمطار إلى ما دون 250 مم في مناطق السهوب والهضاب العليا، ما قلّص بشكل ملحوظ من مردودية إنتاج الحبوب المطرية.

ان الأمطار في الجزائر لا يمكن الاعتماد عليها بشكل مستقر كمصدر وحيد لدعم الفلاحة، بل يجب اعتبارها موردًا متذبذبًا يتطلب استراتيجيات تسيير متكاملة ومكملة بمصادر أخرى من أجل ضمان أمن غذائي وتنمية فلاحية مستدامة. التي تظهر في الجدول الموالي:

الجدول رقم (02–01): تطور معدل الهطول المطري في الجزائر بين 2000 و2022

السنة	كمية الأمطار (مليار $م^3$)
2000	79.3
2001	41.3
2002	70.6
2005	45.7
2006	69.1
2007	73.4
2008	74.5
2009	68.6
2010	63.3
2011	68.4
2013	52.1
2015	52.5
2016	39.9
2017	57.2
2018	39.9
2019	52.5
2020	39.9
2021	71.3

المصدر: أنظر:

- وزارة الموارد المائية والأمن المائي الجزائرية. (تقارير سنوية 2000–2022). الجزائر.
- Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO). (2021). AQUASTAT database: Algeria water resources. Rome: FAO.
- المكتب الوطني للإحصائيات (ONS). (2022). الإحصاءات البيئية والفلاحية. الجزائر.
- World Bank. (2022). World Development Indicators: Renewable internal freshwater resources (Algeria). Washington, DC.

الشكل رقم (02–01): تطور معدل الهطول المطري في الجزائر بين 2000 و2022

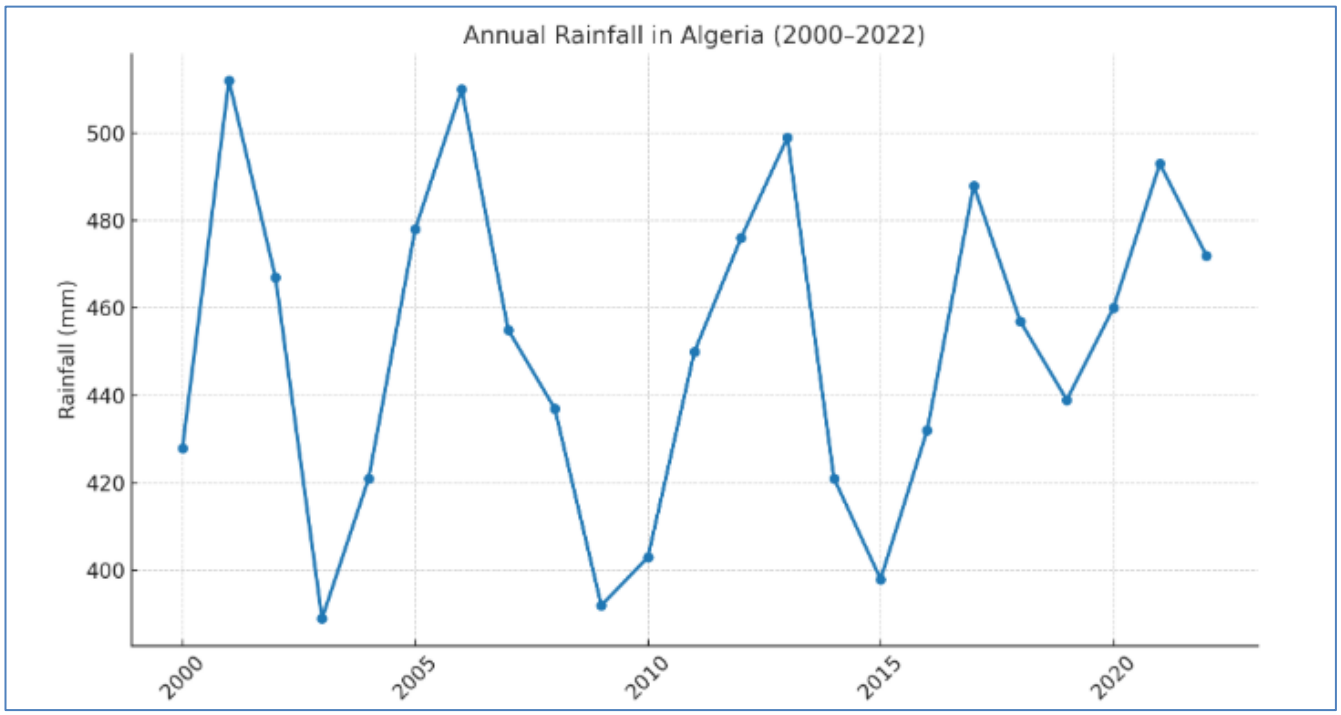

المصدر: من اعداد الطالب بناء عن الجدول رقم (02–01)

2. الموارد السطحية (الأنهار والسدود)

تُقدر الموارد المائية السطحية المتجددة بنحو 9.8 مليار م³ سنويًا (حسب WaterActionHub). (GEO- AQUIFER , 2025) استثمرت الدولة بشكل واسع في بناء السدود، إذ تبنّت مشاريع ضخمة رفعت عدد السدود الكبرى من حوالي 40 في سنة 2000 بنحو 3.5 مليار م³ من السعة التخزينية إلى أكثر من 80 سدًا بحوالي 9 مليار م³ في 2022. هذا التوسع ساهم في دعم الري وتزويد المناطق الحضرية والمناطق النامية، ورغم ذلك، يظل توزيع السدود غير متوازن لصالح الشمال، في حين أن الجنوب يعتمد على الموارد الجوفية. (Ridha، June 2019) كما يعاني بعض السدود من ظاهرة التوحّل (الطمس) التي تخفّض سعتها التخزينية الفعلية بنحو 20–30 %.

3. الموارد الجوفية (المياه الجوفية)

تُعد الجزائر غنية نسبيًا بمصادر المياه الجوفية، خاصة ضمن النظام المائي الصحراوي الجوفي (SASS) الذي يشمل الخزانات العميقة مثل الطبقة المتداخلة (CI) والمركبة الطرفية (TC)، ويمتد عبر الجزائر وتونس وليبيا. (MERZOUGUI Touhami، 2023) يشير تقرير UNESCO/FAO إلى أن الكميات الاقتصادية القابلة للاستغلال قد تصل إلى نحو 5 مليار $م^3$ سنويًا، بالإضافة إلى موارد أقل عمقًا بقيمة 700 مليون $م^3$ تحت تصنيف "مياهه المتجددة" (Ridha، June 2019). وفي الشمال، يُستغل ما يقدّر بـ1.9 مليار $م^3$ سنويًا من الخزانات المتجددة، وهو ما يقترب من سقفها الاستغلالي (Remini، 2025). من جهة أخرى، التوسع المكثف في استخراج المياه الجوفية، خصوصًا لأغراض الري، يتسبب في تدهور نوعيتها بسبب ارتفاع الملوحة وانخفاض مستويات المياه، ويُصورها الباحثون على أنها في طريقها إلى "الاستنزاف" (Mohammed Amin Kendouci, 2023).

ثانيا: الموارد الأرضية

تُمثّل الموارد الأرضية قاعدة النشاط الزراعي في الجزائر، وتكشف بيانات العقدين الماضيين عن اتّساعٍ في المساحة الزراعية المستغلة (UAA) وارتفاعٍ ملحوظ في المساحات المسقية، دون تغيّرٍ كبير في نسب الأراضي الزراعية من إجمالي المساحة الوطنية. فعلى امتداد الفترة المدروسة، ظلّت المساحة الزراعية المستغلة عند مستوى يفوق 8 ملايين هكتار منذ مطلع الألفية، مع زيادةٍ تدريجية من 8.22مليون هكتار سنة 2000 إلى قرابة 8.60مليون هكتار سنة 2021 (+4.55%)، وهو تحسن يعكس أثر برامج الاستصلاح والتوسّع الجزئي في الاستغلال دون طفرةٍ هيكلية في الإتاحة الكليّة للأراضي الصالحة للزراعة. (Amine M. Benmehaia، 2024)

بالنظر إلى الحقبة 2000–2014 التي ركزت عليها الدراسات السابقة، كانت مؤشرات الاستغلال تُظهر فجوةً بين المخزون الأرضي القابل للزراعة وبين المساحة المستثمرة فعليًا، ما يعني وجود طاقة توسّع غير مستغلة. وقد تواصل هذا المنحى بعد 2015 ولكن بوتيرة حذِرة: فبرغم تحسن استخدام الأرض، بقيت نسبة الأراضي الزراعية من إجمالي مساحة البلاد بحدود نحو 17.3% في 2022، كما استقرّت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة عند (Arable land) نحو 3.16% في 2021–2022، ما يدلّ على استقرارٍ نسبي في القاعدة الأرضية القابلة للحراثة مقابل تحسّنٍ أكبر في أساليب الاستغلال والإرواء. (Bank، 2022)

المساحة المسقية هي الجانب الأكثر ديناميكية في الموارد الأرضية خلال الفترة 2000–2022؛ إذ ارتفعت من نحو 350 ألف هكتار سنة 2000 إلى 1,489,989 هكتار سنة 2022، أي ما يعادل نحو 17% من

UAA، مع متوسط توسّع سنوي يقارب 52 ألف هكتار بفضل برامج الإرواء المقتصد للمياه وتوسيع شبكات السقي التكميلي، لا سيما لمواجهة تذبذب التساقطات. هذا التوسّع في المساحات المسقية هو الذي حمل الجزء الأكبر من المكاسب الإنتاجية، مقارنةً بثبات نسبي في حدود الأرض الصالحة بحد ذاتها. (Amine M. Benmehaia، 2024)

وتؤكد المصادر القطاعية أن معظم المستغَلّ من المساحة الزراعية المستغلة يتوزّع على محاصيل عشبية واسعة (حُبوب وراحة/بور)، مع دفعٍ متزايدٍ نحو الزراعة الصحراوية في العقد الأخير وتوسيع زراعات الحبوب في الجنوب باستخدام أنماط ريٍّ مُقنّن لموازنة الجفاف في الشمال. وتُشير تقارير الأسواق الحبوبية إلى أن المساحات المزروعة بالحبوب دارت حول 3.5–2.6 ملايين هكتار في السنوات الأخيرة حسب المواسم والسياسات الداعمة، بما يعكس حساسية استغلال الأرض للتساقطات وأسعار المدخلات. (Hales, 2023)

بالمجمل، تُظهر سلسلة 2000–2022 أنّ القيد الرئيسي ليس مساحة الأرض الكامنة بقدر ما هو جودة إدارتها (التسوية العقارية، التجهيزات، النفاذ للتمويل) وفعالية السقي (التكلفة، الشبكات، تقنيات الاقتصاد المائي) ثم الاستقرار المناخي .لذا جاءت المكاسب من تكثيف استخدام الأرض نفسها عبر التوسّع المسقي وتحسين التقنيات، أكثر من قدومها من زيادةٍ كبيرة في رقعة الأرض القابلة للزراعة. وهذا ما يجعل سياسات ما بعد 2022 مطالَبةً بالتركيز على: استكمال التحصيص وتسوية الوضعيات العقارية، تعميم الريّ المقتصد، إدارة المخاطر المناخية، وتوجيه الاستثمارات نحو سلاسل القيمة ذات الكثافة الأرضية المنخفضة والعائد المرتفع. (Amine M. Benmehaia، 2024).

ثالثا: الموارد البشرية

يُعَدّ العامل البشري أحد أهم عناصر التنمية الزراعية في الجزائر، ليس فقط باعتباره القوّة المنفّذة للأنشطة الفلاحية، بل أيضًا لكونه عاملاً محدِّدًا لنجاعة استغلال الموارد الأرضية والمائية.

لقد مثّل القطاع الفلاحي أحد أهمّ المشغّلين في الاقتصاد الوطني، حيث كان يُوظّف ما يقارب 25% من اليد العاملة الكلية سنة 2000، وهو ما يعكس الدور الاجتماعي الكبير للفلاحة في استيعاب البطالة خصوصًا في الأرياف. ورغم الجهود المبذولة آنذاك لتأطير اليد العاملة عبر برامج التكوين الفلاحي وإنشاء معاهد متخصصة، إلا أن القطاع ظلّ يعاني من ضعف التأهيل المهني واعتمادٍ كبير على العمل العائلي غير النظامي، إلى جانب شيخوخة القوى العاملة الريفية بسبب عزوف الشباب عن الأنشطة الزراعية. (Bank T.، 2023)

واصلت الموارد البشرية في القطاع الفلاحي لعب دورٍ مهمّ، حيث ظلّت مساهمة اليد العاملة الزراعية في التشغيل الوطني بحدود 11%–10%سنة 2021، بعد أن كانت تفوق 20% مطلع الألفية، وهو تراجعٌ يعكس التحوّل

البنيوي نحو القطاعات الصناعية والخدماتية. ورغم ذلك، فإن القطاع لا يزال يُوظّف ما يقارب 2.5 إلى 2.8 مليون عامل بشكل مباشر، إلى جانب مئات الآلاف مناصب غير مباشرة في الأنشطة المرتبطة به (التخزين، النقل، الصناعات الغذائية) (Bank W. , Algeria Employment and Unemployment, 2023).

على مستوى النوعية، أظهرت تقارير منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ووزارة الفلاحة الجزائرية أنّ جزءًا معتبراً من اليد العاملة الزراعية يتميّز بضعف مستويات التعليم والتكوين، إذ أنّ أقل من 10% من الفلاحين تلقّوا تكوينًا فنيًا أو مهنيًا منظّمًا في 2020. ورغم إطلاق برامج التكوين المستمر (مثل المدارس الجهوية الفلاحية، مراكز التكوين الريفي، الجامعات التقنية) إلا أنّ التأثير بقي محدودًا أمام الحاجة الواسعة لإدماج التكنولوجيا وأساليب الزراعة الحديثة. (FAO, s.d.)

إلى جانب ذلك، تتّسم الموارد البشرية الفلاحية بخصائص ديمغرافية معيّنة:

- **الشيخوخة:** معدّل عمر الفلاح الجزائري يفوق 50سنة في 2022، ما يطرح إشكالية تجديد الأجيال.
- **العزوف الشبابي**: الشباب يميلون نحو العمل في قطاعات الخدمات أو الهجرة، نتيجة ضعف المردودية وقلة جاذبية المهن الزراعية.
- **المساهمة النسوية**: النساء تشكّل نسبة معتبرة (قرابة 20% من اليد العاملة الفلاحية)، خصوصًا في الفلاحة العائلية والزراعات الموسمية، لكن مساهمتهن لا تزال غير مُؤطَّرة مؤسساتيًا بما يكفي. (Lahmadi، 2016)

تؤكد هذه المعطيات أنّ التحدي الأكبر للقطاع ليس فقط في حجم اليد العاملة بل في مستوى كفاءتها واستدامتها الديموغرافية .ومن هنا، فإن استراتيجيات ما بعد 2022 مطالبة بالتركيز على:

1. تجديد الأجيال الفلاحية عبر تحفيز إدماج الشباب.
2. توسيع التكوين والتأهيل لا سيما في ميادين الزراعة الذكية، الاقتصاد المائي، والميكنة.
3. إدماج المرأة الريفية في سلاسل القيمة الفلاحية عبر الدعم والتمويل الصغير. (OECD/FAO، 2021)

الجدول رقم (02–02): تطور نسبة العمالة الفلاحية من مجموع العمالة النشطة في الجزائر(2000–2022)

السنة	نسبة العمالة الفلاحية من إجمالي العمالة النشطة(%)
2000	24.0
2005	20.5
2010	16.8
2015	13.2
2020	11.4
2022	10.0

المصدر:

- CEIC. (2023). *Algeria Employment in Agriculture (% of total employment)*. CEIC Data. Retrieved from https://www.ceicdata.com
- TheGlobalEconomy.com. (2022). *Algeria: Employment in agriculture, percent of total employment*. Retrieved from https://www.theglobaleconomy.com
- World Bank. (2022). *Employment in agriculture (% of total employment) – Algeria*. World Development Indicators. Retrieved from https://data.worldbank.org

رابعا: الموارد الرأسمالية

تُعرّف الموارد الرأسمالية الزراعية وفق منظمة الأغذية والزراعة (FAO) بأنها مجموع الأصول المادية المستخدمة في العملية الإنتاجية، وتشمل الثروة الحيوانية، والأشجار المزروعة، والميكنة والتجهيزات الفلاحية، إضافة إلى نفقات تحسين الأراضي والهياكل المستغلة في الإنتاج الزراعي (FAO، FAO STATISTICAL PROGRAMME، 2010). وفي الحالة الجزائرية، شهد رأس المال الزراعي تطورًا ملحوظًا خلال الفترة (2000–2022)، حيث ارتفع حجم الاستثمارات العمومية الموجهة للقطاع في إطار برامج الدعم الفلاحي (PNDA وPSRE)، خصوصًا منذ إطلاق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، ما أدى إلى توسع قاعدة المعدات الفلاحية وتحديث وسائل الإنتاج. فعدد الجرارات الزراعية مثلًا بلغ حوالي 104,529 وحدة سنة 2008 وفق إحصائيات الفاو، مقابل نحو 95,700 وحدة سنة 2000، في حين واصلت الدولة بعد هذا التاريخ تمويل عمليات الاقتناء عبر القروض المدعمة وآليات صندوق التنمية الريفية (FAO, AQUASTAT – FAO's Global Information System on Water and Agriculture, 2008). كما عرفت الاستثمارات في الري الفلاحي الموجه قفزة هامة، إذ ارتفعت المساحات المسقية من أقل من 800 ألف هكتار

سنة 2000 إلى ما يفوق 1.3 مليون هكتار سنة 2020 (الريفية، 2021). أما من حيث القيمة المالية، فقد بلغت قيمة رأس المال الزراعي الصافي في الجزائر حوالي 14 مليار دولار سنة 2009، مع تسجيل معدل نمو سنوي يقارب 176 مليون دولار خلال العقدين الأخيرين (FAOSTAT، 2020). هذه المؤشرات تعكس أن المورد الرأسمالي ظلّ أحد الدعائم الأساسية لتطوير الإنتاج الفلاحي وتنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (02–03): تطور معدات الإنتاج الزراعي خلال الفترة (2000–2019)

السنة	عدد الجرارات	عدد الحاصدات
2000	93300	9250
2001	92400	9178
2002	97176	8222
2003	99142	9000
2004	97802	8357
2005	100128	12346
2006	102363	122418
2007	103558	12554
2008	104529	12650
2009	105657	12850
2010	107456	13146
2011	100847	9443
2012	102055	9521
2013	103635	9619
2014	105789	9713
2015	108551	9785
2016	110261	9833
2017	110968	10140
2018	111505	10584
2019	112095	10974

المصدر: من اعداد الطالب بناء على الكتاب السنوي للإحصائيات

الجدول رقم (02–04): تطور المساحات المسقية (2001–2020)

السنة	المساحة المسقية (هكتار تقريبية)
2001	350,000
2018	1,330,670
2020	1,424,262

المصدر:

- Samir Belaidi, Amine M. Benmehaia; Rebound Effect of Irrigation Subsidy Programs in Algeria, AGROFOR International Journal, Vol. 8, Issue No. 2, 2023, 32-45.

الشكل الرقم (02–02): تطور المساحات المسقية (2001–2020)

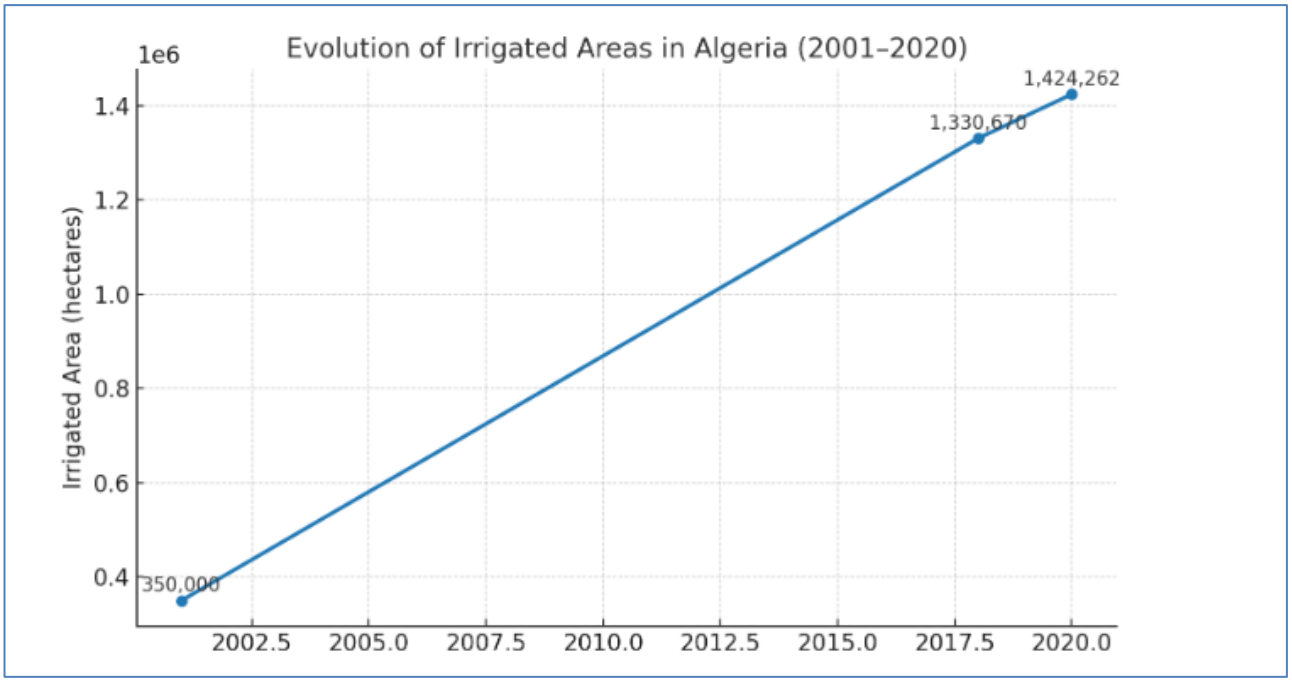

المصدر: من اعداد الطالب بناء عن الجدول رقم (02–04)

خامسا: الموارد التكنولوجية

شهد القطاع الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2000–2022) إدماجًا تدريجيًا للتكنولوجيات الحديثة، خصوصًا في مجالات الري العصري والميكنة الزراعية. فقد شجعت برامج **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)** على اعتماد تقنيات الري بالتقطير والرشّ لتقليص الضغط على الموارد المائية وتحسين المردودية (MADR، 2015). كما ساهمت الاستثمارات العمومية في دعم اقتناء التجهيزات الفلاحية الحديثة، ما انعكس في توسع المساحات المسقية التي تجاوزت 1.3 مليون هكتار سنة 2020 مقارنة بـ 800 ألف هكتار فقط

سنة 2000 (MADR، Annuaire statistique de l'agriculture 2000–2020.، 2021). إضافة إلى ذلك، عملت مراكز البحث والتطوير الزراعي على إدخال أصناف بذور محسّنة وأسمدة أكثر فعالية، وهو ما عزز الإنتاجية الزراعية في الحبوب والخضروات (FAOSTAT، FAOSTAT Database، 2020)

سادسا: الموارد المؤسساتية والتنظيمية

تُعد السياسات العمومية من أبرز الدعائم التي أسهمت في تطوير الموارد الفلاحية خلال العقدين الأخيرين. فقد أطلقت الحكومة الجزائرية منذ 2001 **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE)** الذي وجّه استثمارات معتبرة نحو الفلاحة والري، تلاه تعزيزات من خلال **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية** .(**PNDAR**) كما أسست الدولة صناديق متخصصة مثل **صندوق التنمية الريفية** وصندوق الدعم الفلاحي لتسهيل التمويل والاستثمار في القطاع (MADR، Rapport sur la mise en œuvre du PNDA et du PNDAR، 2015). من جهة أخرى، عرفت المنظومة التنظيمية للفلاحة تحديثًا عبر إصدار قوانين لتشجيع الاستثمار الخاص (الأمر 10-03 المتعلق بالاستثمار الزراعي، 2010) وإدماج مقاربة التنمية المستدامة في السياسات القطاعية (FAO, Near East and North Africa Regional Overview of Food Security and Nutrition, 2021)

سابعا: الموارد السوقية والتجارية

إلى جانب الموارد المادية والتنظيمية، استفاد القطاع الفلاحي الجزائري من توسّع السوق الداخلية نتيجة النمو الديمغرافي وارتفاع مستويات الاستهلاك، ما جعل الطلب على المنتجات الزراعية في تصاعد مستمر (ONS, 2020). كما فتحت السياسات الاقتصادية آفاقًا جديدة للتصدير، خاصة باتجاه الأسواق الإفريقية والعربية، عبر برامج مثل **استراتيجية الأمن الغذائي 2009–2020** (Bouzid Amel, 2019). إضافة إلى ذلك، ساهم انضمام الجزائر إلى اتفاقيات تجارية إقليمية (منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي) في تحفيز بعض الاستثمارات الموجهة للإنتاج الزراعي القابل للتصدير (WTO, 2021).

المطلب الثاني: البرامج والسياسات الحكومية الموجهة لقطاع الفلاحة (2000–2022)

يُعَدّ القطاع الفلاحي في الجزائر من أهم البدائل التنموية التي تراهن عليها الدولة لتقليص التبعية لقطاع المحروقات، نظراً لدوره المزدوج في تأمين الغذاء وتعزيز النمو الاقتصادي .غير أنّ تطوير هذا القطاع لم يكن ممكناً من دون تدخل الدولة عبر تبني برامج وسياسات متتالية هدفت إلى إعادة هيكلته وتدعيم موارده، وذلك ضمن رؤية شاملة للتنمية

الريفية وتحقيق الأمن الغذائي. فمنذ مطلع الألفية الثالثة، شرعت الجزائر في تنفيذ مجموعة من المخططات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية التي سعت إلى:

- تحديث أساليب الإنتاج.
- دعم الاستثمارات الفلاحية.
- استصلاح الأراضي وتوسيع المساحات المزروعة.
- تعزيز البنى التحتية والخدمات الريفية.
- تشجيع الشعب الزراعية الإستراتيجية ذات العلاقة المباشرة بالأمن الغذائي.

وقد تجسدت هذه المقاربة في سلسلة من البرامج المرحلية والمخططات الخماسية، نذكر أبرزها:

1. البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية.2000–2004 (PNDA)
2. البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية.2002–2009 (PNDAR)
3. سياسة التجديد الفلاحي والريفي.2009–2014 (PRAR)
4. برنامج توطيد النمو 2015–2019.
5. آليات التمويل البنكي للفلاحة.(2000–2022)
6. خارطة الطريق الفلاحية 2020–2024.

الشكل رقم (02–03): ملخص البرامج والسياسات الفلاحية في الجزائر (2000–2022)

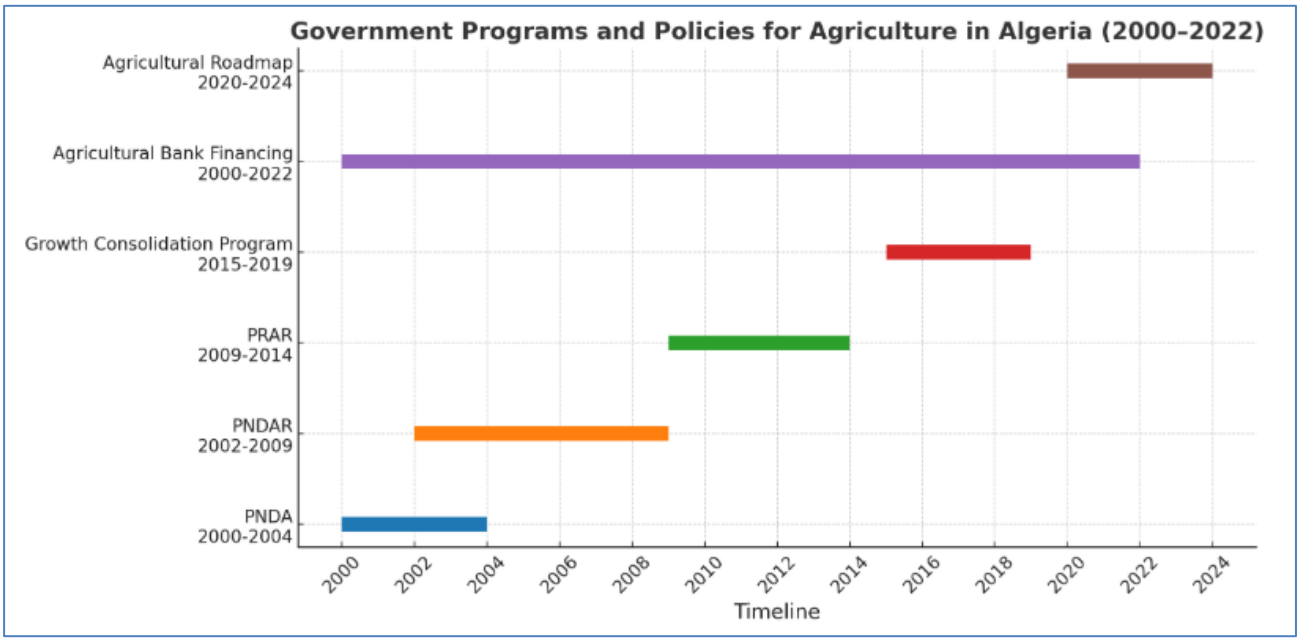

المصدر: من اعداد الطالب بناء عن المعلومات السابقة

من خلال هذه البرامج والسياسات، حاولت الدولة تحقيق توازن بين الجانب الإنتاجي (زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي)، والجانب الاجتماعي (تحسين ظروف معيشة سكان الريف وخلق فرص عمل)، والجانب الاقتصادي (تقليص فاتورة الواردات الغذائية وتنويع مصادر الدخل الوطني).

إلا أنّ التقييمات الأكاديمية لهذه البرامج أظهرت أن النتائج كانت متفاوتة؛ فبينما تحقق تقدم في بعض الشعب الزراعية والبنية التحتية الريفية، بقيت الفجوة الغذائية قائمة خاصة في مجال الحبوب، ما يستدعي مراجعة السياسات الفلاحية لتعزيز فعاليتها مستقبلاً (ن.، 2024)

الجدول رقم (02–05): الاستثمارات والدعم المالي في البرامج والسياسات الفلاحية بالجزائر(2000–2022)

البرنامج / السياسة	الفترة	قيمة الاستثمارات / الدعم المالي	ملاحظات
البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA)	2000–2004	≈ 240 مليار دج	ركّز على تحديث أساليب الإنتاج واستصلاح الأراضي والتشجير
البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR)	2002–2009	≈ 360 مليار دج	دعم الأنشطة الزراعية والرعوية وتوسيع الخدمات الريفية
سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR)	2009–2014	≈ 1000 مليار دج	اعتمدت على ثلاثة محاور: التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، والدعم التقني
برنامج توطيد النمو	2015–2019	≈ 300 مليار دج سنويًا	استمرار للدعم المالي الكبير، يهدف إلى تحويل الفلاحة إلى محرك للنمو
التمويل البنكي للفلاحة (بنك BADR وCNMA)	2000–2022	182مليار دج (في 2022 فقط)	قروض موسمية (الرفيق) واستثمارية (التحدي)؛ المبلغ الإجمالي غير محدد
خارطة الطريق الفلاحية	2020–2024	تقليص واردات بـ2.5 مليار دولار	قيمة التأثير وليس الاستثمار المباشر

المصدر:

- شعابنة، أ .(2017) .المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي في الجزائر .جامعة قالمة.
- حوحو، س.، حوحو، ح .(2011) .آلية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية .مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة.
- دهينة، م .(2016) .استراتيجيات تمويل القطاع الفلاحي في ظل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .رسالة دكتوراه.
- صويلح، ب .(2018) .المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أداة استراتيجية للنهوض بالقطاع الفلاحي .حوليات جامعة قالمة.
- الناصر، ب .(2016) .سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي .مجلة العلوم الإنسانية.
- سالم، ب. ف .(2021) .واقع القطاع الفلاحي ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر .جامعة البويرة.
- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .(2023) .(MADR) القروض الفلاحية.
- BADR Bank. (2023). تقارير البنك الفلاحي للتنمية الريفية.
- Ferrah, R. (2021). *The Algerian Agricultural Roadmap 2020–2024*. USDA Report.

- Oirere, S. (2021). *Algeria seeks self-sufficiency in grain*. World-Grain.
- Oxford Business Group. (2016). Getting to work: Investment and new strategies aimed at boosting production. In The Report: Algeria 2016. Retrieved from https://oxfordbusinessgroup.com
- Africa Press .(2021, July 20). خارطة طريق للاستثمار في الإنتاج الفلاحي لتقليص الواردات بـ 2.5 مليار دولار. Retrieved from https://www.africa-press.net .
- Agence Presse Service (APS) .(2020, November 19). الفلاحة: خارطة طريق جديدة لتقليص فاتورة الاستيراد وتعزيز الأمن الغذائي. Retrieved from https://www.aps.dz

أولا: البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) 2000–2004

خلال الفترة (2000–2004)، تم إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) الذي استهدف تكييف أنماط الإنتاج الزراعي وتعزيز الإنتاج المحلي في مختلف الشعب، وذلك من خلال تخصيص حوالي 240 مليار دينار جزائري لدعم مشاريع التشجير واستصلاح الأراضي، خاصة في المناطق الجنوبية، عبر إنشاء عدة صناديق تمويلية متخصصة.

1. صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز

تم إنشاؤه بموجب القانون رقم 02-11 المؤرخ في 24 ديسمبر 2002، بهدف التصدي لظاهرة النزوح الريفي، وإشراك السكان المحليين في جهود التنمية، مع حماية الأراضي من التصحر والحفاظ على الثروة الغابية، إضافة إلى استغلال الأراضي في الجنوب. استُخدمت الاعتمادات المالية المخصصة له في شكل إعانات لدعم مبادرات حماية التربة، وتطوير الإنتاج النباتي والحيواني، وتحديث أنظمة الري، إلى جانب تمويل بناء الهياكل الزراعية كالمطاحن والمذابح ومعاصر الزيتون. كما خُصص جزء من التمويل لصيانة المعدات والمرافق البيطرية الضرورية للنشاط الفلاحي (محمد، 2012).

2. الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

نشأ بموجب قانون المالية لسنة 2000 الذي جمع بين الصندوق الوطني للتنمية الزراعية وصندوق ضمان أسعار المنتجات الزراعية. ويُعنى هذا الصندوق بتقديم الدعم المباشر للفلاحين في مختلف نشاطاتهم، من خلال تمويل عمليات حفر الآبار (بمبالغ تتراوح بين 1,500,000 و2,500,000 دج)، وإنشاء الأحواض الإسمنتية بسعة 100م^3 بدعم قيمته 250,000 دج، بالإضافة إلى دعم أنشطة الري وتوصيل الكهرباء للمناطق الساحلية والصحراوية والهضاب (سعاد، 2011). كما قدم الصندوق دعمًا ماليًا للشعب الزراعية الأساسية، حيث خصص 570 دج للقنطار بالنسبة للقمح الصلب، و500 دج للخرطال، و770 دج للقمح اللين. وبالنسبة لشعبة البطاطا، فقد خُصص دعم يقدر بـ 10,000 دج لاقتناء المعدات الزراعية للمستثمرات التي تتجاوز مساحتها خمسة هكتارات. أما

في الجنوب، فقد تم تعزيز تربية الحيوانات من خلال دعم الدواجن، وتوفير الأعلاف، وتطوير تربية النحل والإبل. كما استفادت شعبة الحليب من دعم شراء المعدات المتخصصة لمربي الأبقار (من ستة رؤوس فأكثر)، بما في ذلك 400,000 دج للخزانات المبردة سعة 6000 لتر و800,000 دج للخزانات الأكبر حجمًا، إضافة إلى منحة إنتاجية بـ 5 دج/لتر، و1500 دج لكل حقنة تلقيح اصطناعي (سايح، 2023).

3. صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية

تم استحداثه بموجب قانون المالية لسنة 2000 ليحل محل صندوق حماية صحة الحيوان. وقد جاء هذا الصندوق لدعم مبادرات تنمية الصحة الحيوانية عبر تغطية تكاليف الحملات الوقائية والعلاجية، وتعويض المزارعين عن الخسائر الناتجة عن الأمراض والأوبئة، بالإضافة إلى تدعيم التدابير الخاصة بالوقاية النباتية (عزالدين، 2019).

الجدول رقم (02–06): أهم الصناديق المندرجة ضمن البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (2000–2004)

الصندوق	سنة الإنشاء والإطار القانوني	الأهداف الأساسية	أهم أشكال الدعم
صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز	قانون رقم 02-11 (24 ديسمبر 2002)	-مواجهة النزوح الريفي -إشراك السكان في التنمية -مكافحة التصحر وحماية الغابات -استغلال الأراضي في الجنوب	إعانات لحماية التربة، تطوير الإنتاج النباتي والحيواني، تحديث الري، بناء الهياكل الزراعية (مطاحن، مذابح، معاصر زيتون)، دعم المرافق البيطرية
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	قانون المالية 2000	-دعم مباشر للفلاحين -ضمان أسعار المحاصيل الزراعية	تمويل حفر الآبار (1.5 – 2.5 مليون دج) إنشاء أحواض إسمنتية (250,000 دج) دعم الري والكهرباء (170 – 2500 دج/هكتار) دعم الحبوب (570–770 دج/قنطار) دعم البطاطا (10,000 دج/هكتار ≤5) دعم تربية الدواجن، النحل، الإبل دعم شعبة الحليب (400,000–800,000 دج لخزانات التبريد + 5 دج/لتر + 1500 دج/حقنة تلقيح اصطناعي)
صندوق ترقية الصحة الحيوانية والوقاية النباتية	قانون المالية 2000 (حل محل صندوق حماية صحة الحيوان)	-تعزيز الصحة الحيوانية -تمويل الحملات الوقائية -تعويض المزارعين عن الخسائر -دعم الوقاية النباتية	تغطية تكاليف الحملات الوقائية، التعويض عن الأضرار والخسائر، دعم التدابير الصحية والنباتية

المصدر: من اعداد الطالب بناء عن المعلومات السابقة

الجدول رقم (02–07): هيكل القطاع المالي الموجه لدعم قطاع الفلاحة (2001–2004)

	2001	2002	2003	2004	المجموع
الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	7.5	15.1	18.8	12	53.4
الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية والنباتية	0.07	0.07	0.07	0	0.21
صندوق ضمان المخاطر الفلاحية	0	1.14	1.14	0	2.28
المجمـوع	7.57	16.31	20.01	12	55.89

المصدر: رئاسة الحكومة، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004). ص32.

ثانيا: البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) 2002–2009

تم إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية (PNDAR) خلال الفترة (2002–2009) كامتداد للبرنامج الوطني للتنمية الزراعية، ليشكل استجابة شاملة للتحديات المرتبطة بالأمن الغذائي، سواء كانت طبيعية أو تقنية أو تنظيمية. وتبرز أهميته في تحسين ظروف النشاطات الزراعية والرعوية، وتسهيل وصول السكان في المناطق النائية إلى الخدمات العامة، إضافة إلى تحديث القطاع الفلاحي عبر تشجيع الاستثمار التكنولوجي.

خصصت للبرنامج ميزانية قدرها 360مليار دينار جزائري، من بينها حوالي 74.32مليار دينار موجهة للهضاب العليا لتسهيل تنفيذ برامجه. وشملت آليات الدعم عدة صناديق تمويلية أهمها:

- الصندوق الوطني للتنمية والاستثمار الفلاحي :بلغت مخصصاته حوالي 54.592مليون دج سنة 2008.
- الصندوق الوطني للتنمية والإنتاج الفلاحي :خصص له مبلغ يقارب 14.500مليون دج سنة 2008.
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهب :الذي يعنى بحماية الأراضي الهشة وتنمية الأنشطة الرعوية.
- الصندوق الوطني للتعاون :كان يركز على تغطية مخاطر التمويل المرتبطة بالأنشطة الفلاحية، ثم توسعت مهامه لتشمل تعزيز وتطوير الأنشطة الفلاحية والريفية.

بهذا، شكّل البرنامج إطارًا شاملاً لدعم الاستثمارات الفلاحية وتطوير البنية الاقتصادية في الأرياف، بما يعزز الأمن الغذائي الوطني (بوعزيز، 2016).

ثالثا: سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR) والمخطط الخماسي (2009–2019)

جاءت سياسة التجديد الفلاحي والريفي (PRAR) كامتداد للسياسات السابقة في المجال الزراعي، لكنها ركزت بشكل أوضح على العلاقة التكاملية بين الأوضاع الاجتماعية–الاقتصادية الريفية والاقتصاد الزراعي. وعلى عكس المبادرات التي سبقتها، أكدت هذه السياسة على استحالة الفصل بين تحسين مستويات المعيشة في الريف وبين تطوير الأنشطة الزراعية (بوعزيز، 2016).

ولتنفيذ هذه السياسة، خصصت الدولة ما يقارب 1000 مليار دينار جزائري من الأموال العمومية، وهو ما يعكس رغبتها في الاستمرار في تقديم الدعم للقطاع الزراعي وتعزيز مساهمته الاقتصادية، إضافةً إلى دفع التنمية الريفية بما يضمن المحافظة على القدرات الإنتاجية وتحسين الأمن الغذائي (بوعزيز، 2016).

وقد بُنيت سياسة التجديد الفلاحي والريفي على ثلاث ركائز أساسية:

1. **التجديد الريفي**: ويهدف إلى النهوض الشامل بالمناطق الريفية عبر مشاريع مجتمعية تستهدف إشراك مختلف الفاعلين المحليين، مع التركيز على المناطق المعزولة والأسر الريفية الهشة.
2. **التجديد الفلاحي**: ويُعطي الأولوية للجانب الإنتاجي والاقتصادي، مع تحديد الشعب الزراعية الاستراتيجية مثل الحبوب، البقوليات، الأعلاف الحيوانية، البطاطس، الحليب، واللحوم الحمراء والبيضاء، باعتبارها دعامة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام.
3. **تعزيز القدرات البشرية والدعم التقني**: وذلك من خلال تحديث تقنيات الإنتاج، وتدعيم الموارد البشرية بالبحث العلمي، والتدريب، والتوعية الزراعية، لضمان رفع الإنتاجية واستمرارية نجاح البرامج والسياسات (بوعزيز، 2016).

رابعا: برنامج توطيد النمو (2015–2019)

خلال الفترة 2015–2019تم إطلاق برنامج توطيد النمو الذي استهدف جعل الزراعة محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي الشامل .وقد ارتكزت المبادرة على رفع الإنتاجية في القطاعات الزراعية والغذائية الرئيسية، إلى جانب تعزيز التنمية المتكاملة في المناطق الريفية بما يساهم في تحسين ظروف المعيشة. وكان الهدف النهائي يتمثل في تحقيق الأمن الغذائي الوطني (سالم، 2021).

خامسا: التمويل البنكي للقطاع الفلاحي

في إطار تدعيم دور الجهاز المصرفي في خدمة الزراعة، تم تكليف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) والصندوق الوطني للتعاون الفلاحي(CNMA) بمهمة توفير التمويل لهذا القطاع. ويتمثل الدور الأساسي لبنك

BADR في منح القروض الزراعية بمختلف أنواعها قصد دعم الاستثمار وتكييف الخدمات المالية مع متطلبات النشاط الفلاحي (مزلف، 2020).

وقد أطلق البنك نوعين من القروض المتخصصة:

- القرض الموسمي "الرفيق" (قرض بدون فوائد).
- القرض الاستثماري "التحدي".

وبحسب بيانات وزارة الفلاحة(madr.gov.dz) ، بلغ حجم القروض الموسمية الممنوحة خلال السداسي الأول من سنة 2022 حوالي 283مليار دينار جزائري، استفاد منها 182فلاحًا .بينما ارتفع عدد المستفيدين سنة 2023 إلى نحو 16,000فلاح .(badrbanque.dz)

أدوار الهياكل المساندة

إلى جانب التمويل البنكي، ساهمت هياكل أخرى في دعم وتوجيه الفلاحين، مثل:

- مديريات المصالح الفلاحية عبر التراب الوطني.
- الغرف الوطنية للفلاحة.

وقد اضطلعت هذه الهيئات بمهمات الدعم، التوعية، الإرشاد والتمويل في إطار تجسيد الاستراتيجية الوطنية لوزارة الفلاحة والتنمية الريفية، بما يعزز مساعي تحقيق الأمن الغذائي.

سادسا: خارطة الطريق الزراعية الجزائرية (2020–2024)

يُعدّ القطاع الزراعي من أهم ركائز الاقتصاد الجزائري، حيث ساهم خلال السنوات الأخيرة بحوالي ٪12.4 من الناتج المحلي الإجمالي، كما وفر أكثر من 2.5 مليون فرصة عمل مباشرة.

وفي إطار خارطة الطريق الزراعية 2020–2024 التي أطلقتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وضعت الحكومة أهدافًا استراتيجية تهدف أساسًا إلى:

- خفض فاتورة الواردات الغذائية بما يقارب 10 مليارات دولار سنويًا،
- تطوير الشعب الاستراتيجية مثل القمح، الذرة، محاصيل السكر، والبذور الزيتية،
- تحديث أنظمة الري لمواجهة الضغوط المائية ورفع الإنتاجية الزراعية،
- تحقيق الاكتفاء الذاتي تدريجيًا في إنتاج الحبوب وبعض المنتجات الأساسية.

ورغم تداعيات جائحة كوفيد-19، أظهرت المنظومة الزراعية الجزائرية مرونة ملحوظة، إذ تجاوز الإنتاج الزراعي 25 مليار دولار سنة 2020 (Ferrah, 2021).

كما ركزت الاستراتيجية الجديدة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في السلاسل الزراعية الرئيسية، وتقديم حوافز للمستثمرين قصد تنويع الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى دعم التقنيات الحديثة في الزراعة (الري بالتنقيط، التسميد العصري، الزراعات المحمية). ومن بين الأولويات كذلك زيادة إنتاج القمح بشكل كبير بحلول 2024، وتقليص الاعتماد على الواردات من المواد الغذائية الأساسية (Oirere، 2021)

التحديات المرتبطة بالتمويل الزراعي

رغم الطموحات الكبيرة، واجهت برامج التمويل الفلاحي في الجزائر عدة انتقادات، أبرزها:

1. صعوبة وصول الفلاحين إلى التمويل الضروري لتوسيع نشاطاتهم.
2. صرامة شروط التأهيل والضمانات التي تجعل الاستفادة محدودة.
3. ضعف حجم التمويل مقارنة مع الاحتياجات الفعلية للقطاع.
4. تأخر صرف القروض والدعم مما يعيق تنفيذ المشاريع في الوقت المناسب.

المطلب الثالث: أعراض ومعوقات القطاع الفلاحي

على الرغم من تعدد البرامج والسياسات التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ مطلع الألفية الثالثة بهدف ترقية القطاع الفلاحي وجعله رافدًا استراتيجيًا للتنمية خارج قطاع المحروقات، إلا أن الواقع الاقتصادي أفرز مؤشرات تعكس محدودية مردودية هذا القطاع على المستوى الكلي. فقد ظلّت مساهمته في الناتج الداخلي الخام دون التطلعات، كما لم يتمكن من فرض نفسه كفاعل رئيسي في هيكلة الاقتصاد الوطني أو في تحقيق الأمن الغذائي. وبالنظر إلى المعطيات الإحصائية خلال الفترة (2000–2022)، يمكن رصد مجموعة من الأعراض الاقتصادية التي تكشف عن استمرار هشاشة القطاع وضعف أدائه مقارنة بالإمكانات الطبيعية والبشرية المتاحة، ويمكن تلخيص هذه الاعراض من خلال المظاهر التالية:

أولا: ضعف المساهمة في النمو الاقتصادي

الجدول والشكل المواليين يوضحان معدل النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي (2000-2022):

الجدول رقم (02–08): معدل النمو السنوي في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالجزائر (2000–2023).

السنة	معدل النمو السنوي (%)	السنة	معدل النمو السنوي (%)
2000	-4.6	2012	+7.2
2001	+12.8	2013	+8.2
2002	-1.2	2014	+2.5
2003	+19.5	2015	+6.0
2004	+5.4	2016	+1.8
2005	+2.3	2017	+1.0
2006	+8.1	2018	+3.5
2007	+2.5	2019	+2.7
2008	-3.8	2020	+1.3
2009	+21.1	2021	+3.0
2010	+4.9	2022	+3.0
2011	+11.6	2023	+2.9

المصدر: World Bank WDI – مؤشر NV.AGR.TOTL.KD.ZG، مجمّع عبر IndexMundi / CEIC / TheGlobalEconomy

الشكل رقم (02–04): معدل النمو السنوي في القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بالجزائر (2000–2023).

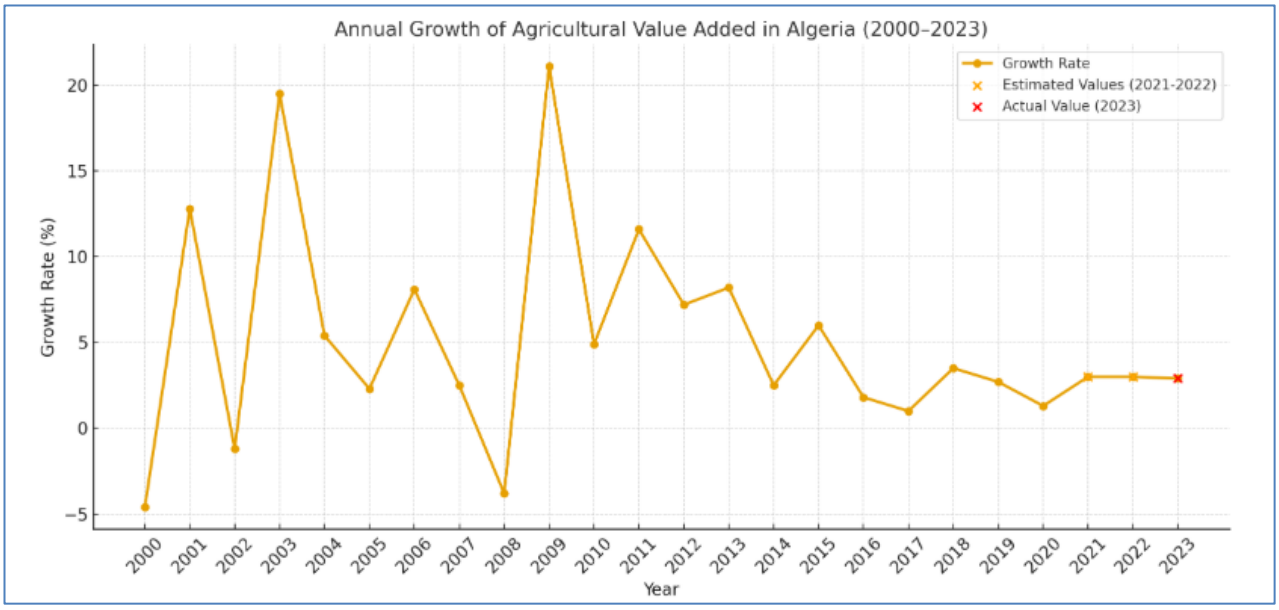

المصدر: من اعداد الطالب بناء عن الجدول رقم (02–08)

تُظهر البيانات المتعلقة بالفترة 2000–2023 أنّ معدل النمو الاقتصادي للقطاع الفلاحي الجزائري اتسمت بتذبذب واضح، حيث:

- الفترة 2000–2004: **تقلبات حادة وبداية الإصلاحات**
  - بداية الألفية تميّزت بضعف في النمو سنة 2000 (-4.6%) نتيجة عوامل مناخية سلبية.
  - عرفت الفترة انتعاشًا سريعًا سنة 2001 (12.8%) ثم قفزة قوية في 2003 (19.5%) مدعومة ببرامج الإنعاش الاقتصادي التي أطلقتها الدولة.
  - هذه النتائج تبرز هشاشة القطاع أمام التغيرات المناخية من جهة، وأثر السياسات العمومية من جهة أخرى.

- الفترة 2005–2010: **فترات نمو قوي وأزمات مناخية**
  - عرف القطاع نموًا متوسطًا (2005–2007) بين 2–8%، ثم تراجعًا في 2008 (-3.8%) بسبب الجفاف.
  - سنة 2009 شهدت طفرة كبيرة (21.1%) تعكس أثر الظروف المناخية الجيدة والدعم الحكومي.
  - تبرز هذه المرحلة بوضوح الطبيعة الدورية والتذبذبية للنمو الفلاحي في الجزائر.

- الفترة 2011–2015: **نمو مستقر نسبيًا**
  - معدلات النمو تراوحت بين 4.9% و11.6%، ما يعكس بداية نتائج مخطط التنمية الفلاحية والريفية (PNDAR).
  - بالرغم من الاستقرار النسبي، إلا أنّ النمو ظلّ رهين التساقطات المطرية.

- الفترة 2016–2020: **تباطؤ تدريجي**
  - سُجّل تباطؤ واضح حيث تراجع النمو إلى 1–3% فقط.
  - يفسَّر هذا بـ:
    - محدودية فعالية برامج الدعم.
    - استمرار المشكلات الهيكلية (ضعف الري، التجهيزات، وغياب التكامل الصناعي الفلاحي)
  - في 2020، تأثّر القطاع بشكل مزدوج: أزمة كوفيد-19 وسياقات مناخية غير ملائمة.

- الفترة 2021–2023: **عودة إلى نمو ضعيف ومحدود**
  - 2021 و2022 سجلا نموًا تقديريًا في حدود 3% فقط، ما يعكس استمرار الهشاشة الهيكلية.
  - في 2023، استقر النمو عند 2.9% وفق بيانات البنك العالمي، وهو معدل ضعيف مقارنة بالقدرات الزراعية للجزائر.
  - يبرز ذلك أن القطاع لم يتمكّن بعد من لعب دور قاطرة للتنويع الاقتصادي.

ومنه يمكننا ان نلخص ذلك بما يلي:

- يظل القطاع الفلاحي في الجزائر **متذبذب النمو** بشدة، مرتبطًا بالتغيرات المناخية أكثر من ارتباطه بفعالية السياسات.
- على الرغم من الاستثمارات العمومية وبرامج الدعم (PNDA، PNDAR، PNDA 2) إلا أن **الأثر محدود** على المدى الطويل.
- معدلات النمو المنخفضة بعد 2015 تشير إلى **عجز القطاع** عن رفع مساهمته في الناتج الداخلي الخام بشكل مستدام.
- يتطلب الأمر **إصلاحات هيكلية** تشمل: توسيع المساحات المسقية، دعم الصناعات الغذائية التحويلية، تحسين تمويل الفلاحين، وتبني التكنولوجيا الزراعية الحديثة.

ثانيا: تراجع في المكانة الاقتصادية

تُظهر البيانات الإحصائية الخاصة بالفترة 2000–2023 أنّ مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام الجزائري اتسمت بالتذبذب، حيث تراوحت بين حدٍّ أدنى بلغ نحو 6.6% سنة 2008 وحدٍّ أقصى قارب 14.1% سنة 2020. وعلى الرغم من تسجيل بعض التحسّن النسبي خلال الفترة 2013–2019، أين تجاوزت المساهمة 12% في بعض السنوات، إلا أنّ متوسط وزن القطاع ظلّ محصورًا في حدود 10–12%، ما جعله يحتل المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات. ويُبرز هذا الاتجاه أنّ الدور الاقتصادي للفلاحة ظلّ محدودًا، رغم الإصلاحات والبرامج العمومية الموجهة لدعمه، وهو ما يعكس استمرار هشاشة مساهمته في النمو وضعف اندماجه في الدورة الاقتصادية الحديثة، مقارنة بالمكانة الاستراتيجية المفترض أن يلعبها في تحقيق الأمن الغذائي وتنويع مصادر الدخل الوطني.

الجدول رقم (02-09): مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للجزائر (2000-2022)

السنة	النسبة (%)	السنة	النسبة (%)
2000	8.40	2012	8.77
2001	9.75	2013	9.85
2002	9.22	2014	10.29
2003	9.81	2015	11.58
2004	9.44	2016	12.22
2005	7.69	2017	11.76
2006	7.54	2018	11.87
2007	7.57	2019	12.34
2008	6.59	2020	14.13
2009	9.34	2021	≈10.61*
2010	8.47	2022	≈10.61*
2011	8.11	2023	13.09

المصدر: مؤشرات Agriculture, value added (% of GDP) — مؤشر NV.AGR.TOTL.ZS من بيانات World Bank / OECD، منشورة عبر IndexMundi وTheGlobalEconomy

ملاحظة: القيم الموسومة بـ (*) هي تقديرات تقريبية (≈) مأخوذة من متوسطات وتقارير البنك الدولي وبنك الجزائر.

الشكل رقم (02-05): مساهمة القيمة المضافة للقطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام للجزائر (2000-2022)

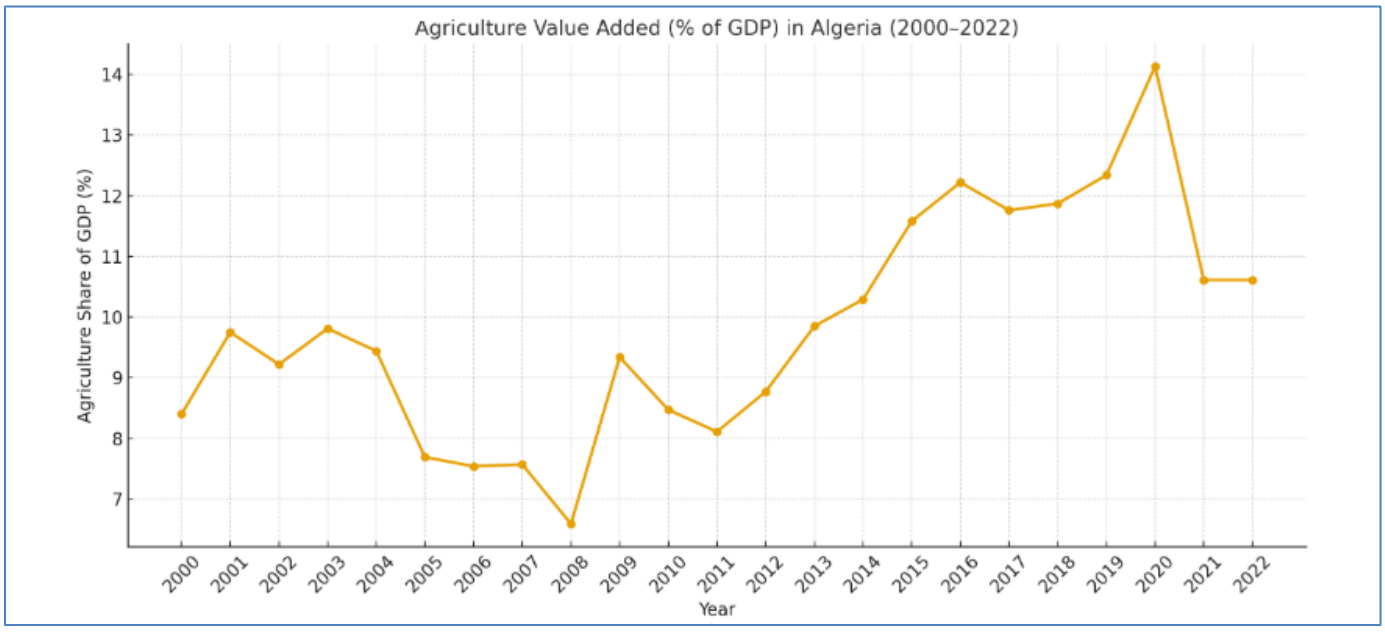

المصدر: من اعداد الطالب بناء عن الجدول رقم (02-09)

تُظهر البيانات المتعلقة بالفترة 2000–2023 أنّ مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام الجزائري اتسمت بتذبذب واضح، دون أن تتجاوز في معظم السنوات سقف 12.%

- **المرحلة الأولى: (2000–2008)**

تميزت بانخفاض ملحوظ في وزن القطاع، إذ تراجعت المساهمة من 8.4% سنة 2000 إلى أدنى مستوى عند 6.6% سنة 2008. ويمكن تفسير هذا التراجع بتأثيرات الجفاف المتكرر، محدودية الاستثمار الفلاحي، واستمرار هيمنة قطاع المحروقات في بنية الاقتصاد الوطني.

- **المرحلة الثانية: (2009–2016)**

شهدت انتعاشًا تدريجيًا، حيث ارتفعت المساهمة إلى 12.2% سنة 2016. ويرتبط هذا التحسن ببرامج الدعم العمومي مثل مخطط الدعم الفلاحي والتنمية الريفية(2014–2008) ، وتحسّن ظروف الإنتاج الزراعي لاسيما في الحبوب وبعض الزراعات الصناعية.

- **المرحلة الثالثة: (2017–2020)**

عرفت هذه الفترة استقرارًا نسبيًا عند مستويات تفوق 11%، لتبلغ الذروة في سنة 2020 بـ 14.1%، مدفوعة بارتفاع الإنتاج الزراعي وتزايد الطلب المحلي على المنتجات الفلاحية، إضافة إلى تراجع واردات بعض السلع الغذائية بفعل أزمة جائحة كوفيد-19 وما رافقها من اختلالات في التجارة الدولية.

- **المرحلة الرابعة: (2021–2023)**

تميزت بعودة التذبذب، إذ قُدرت المساهمة بنحو 10.6% خلال 2021 و2022، لترتفع مجددًا إلى 13.1% سنة 2023. ويُعزى ذلك إلى التقلبات المناخية، تفاوت الإنتاج الفلاحي، وكذلك محاولات الدولة تعزيز الأمن الغذائي عبر سياسات جديدة لتقليص فاتورة الاستيراد.

رغم بعض المكاسب المرحلية، فإن مساهمة القطاع الفلاحي بقيت في المتوسط ضمن حدود 10–12% من الناتج الداخلي الخام، ما يؤكد استمرار محدودية وزنه الاقتصادي. ويُظهر الجدول أنّ مكانة الفلاحة لم ترتقِ بعد إلى مستوى قطاع استراتيجي قادر على كسر تبعية الاقتصاد للمحروقات، نتيجة عوامل هيكلية تشمل ضعف الإنتاجية، تقلب العوامل المناخية، وضعف اندماج النشاط الفلاحي في سلاسل القيمة الحديثة.

ثالثا: عجز في الميزان التجاري الزراعي

فيما يأتي قراءةٌ أكاديمية مُركّزة لمخطّط التجارة الزراعية في الجزائر (2000–2021)، مع الاقتصار على الصادرات والواردات الزراعية والرصيد الزراعي = الصادرات الزراعية – الواردات الزراعية (مليار دولار).

الجدول رقم (02–10): تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائر (مليار دولار) خلال فترة 2000–2021

السنة	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	الصادرات الزراعية	الواردات الزراعية	الرصيد الزراعي
2000	22.02	9.17	0.02	1.47	-1.45
2001	19.17	9.92	0.02	1.33	-1.31
2002	18.84	12.01	0.02	1.87	-1.85
2003	24.58	13.53	0.02	1.76	-1.74
2004	32.44	18.24	0.04	2.15	-2.11
2005	46.69	20.38	0.03	2.16	-2.13
2006	54.77	21.45	0.03	2.14	-2.11
2007	60.82	27.66	0.04	2.73	-2.69
2008	78.89	39.83	0.04	5.08	-5.04
2009	46.08	39.30	0.04	3.34	-3.30
2010	58.35	40.55	0.03	3.00	-2.97
2011	73.60	47.14	0.04	5.53	-5.49
2012	72.95	50.11	0.05	4.44	-4.39
2013	65.35	54.72	0.06	4.62	-4.56
2014	60.93	58.48	0.06	4.98	-4.92
2015	34.67	51.70	0.28	9.95	-9.67
2016	30.03	47.09	0.38	8.91	-8.53
2017	35.19	46.06	0.43	9.32	-8.89
2018	41.17	46.20	0.30	9.30	-9.00
2019	35.82	41.93	0.41	8.86	-8.45
2020	21.62	35.12	0.49	9.26	-8.77
2021	36.70	35.12	0.52	10.31	-9.79

المصدر: ONS _ Office National des Statistiques, commerce extérieur, Op Cit, différent Volumes

و إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المنظمة العالمية للأغذية والزراعة الفاو، الرابط https://www.fao.org/faostat/en/#data/TCL

الشكل رقم (02–06): تطور الميزان التجاري الزراعي في الجزائر (مليار دولار) خلال فترة 2000–2021

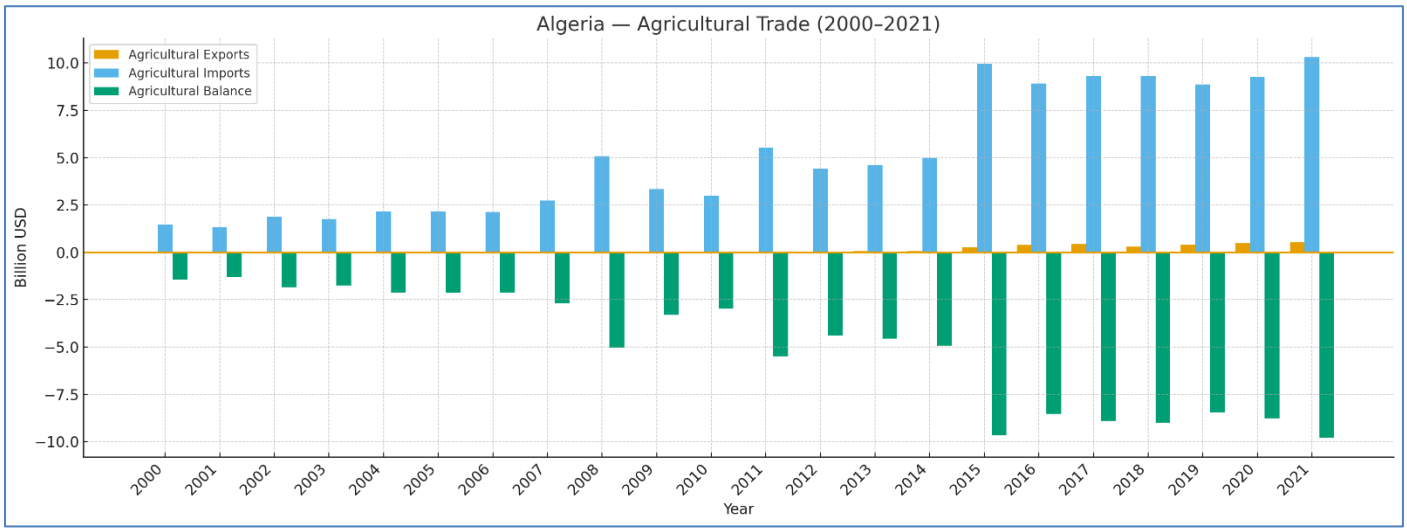

المصدر: من اعداد الطالب بناء عن الجدول رقم (02–10)

تشير النتائج الموضحة في الجدول والشكل أعلاه الى:

- الخطّ العام يكشف عجزًا زراعيًا بنيويًا متواصلًا طوال الفترة؛ فالقيم السالبة للرصيد حاضرة في جميع السنوات.
- الصادرات الزراعية تنمو من قاعدةٍ منخفضة (نحو 0.02 مليار دولار مطلع الألفية) إلى ~0.52 مليار دولار سنة 2021؛ نموٌّ نسبي قوي (≈ 16.8%سنويًا كمعدّل نمو مركّب)، لكنه يظلّ صغيرًا قياسًا بحجم الواردات.
- الواردات الزراعية تتّخذ مسارًا تصاعديًا واضحًا (≈ 9.7% سنويًا كمعدّل نمو مركّب)، منتقلةً من ~1.47 مليار دولار عام 2000 إلى ~10.31 مليار دولار في 2021.
- النتيجة :اتّساع فجوة العجز بمرور الزمن؛ إذ يتدهور الرصيد من حوالي 1.3- إلى 2.7- مليار دولار في مطلع الفترة إلى نحو 9.8- مليار دولار سنة 2021 وهو أدنى مستوى في السلسلة.

حيث يمكن القول ان الميزان التجاري يمر بالمراحل التالية:

مرحلة عجزٍ "متحكَّم فيه" 2000–2007

- متوسّط الصادرات ≈ 0.03 مليار دولار، ومتوسّط الواردات ≈ 1.95 مليار دولار.
- متوسّط الرصيد ≈ 1.92- مليار دولار؛ ونسبة تغطية الصادرات للواردات ≈ 1.4%.
- سمات المرحلة: استقرار نسبي في الواردات وصادرات شبه ساكنة؛ العجز محدود مقارنة بالسنوات اللاحقة.

صدمة ثم مستوى أعلى ثابت 2008–2014

- قفزة الواردات في 2008 (~5.08 مليار دولار) تُدخل السلسلة مستوىً أعلى، ثم تبقى بين 3.3– 5.5مليارات الدولارات.
- متوسّط الرصيد يهبط إلى ≈ 4.38- مليار دولار، ونسبة التغطية إلى 1.05%.
- هذه المرحلة تُظهر تعاظم الفجوة دون تحسّن ملموس في الصادرات.

قفزة هيكلية وتَضَخُّم العجز 2015–2021

- انتقال حادّ إلى وارداتٍ بمتوسط ≈ 9.42 مليار دولار سنويًا، مع صعود صادراتٍ بمتوسط ≈ 0.40 مليار دولار.
- الرصيد يتدهور إلى متوسّط ≈ 9.01- مليار دولار، مع بلوغ القاع في 2021 (9.79- مليار دولار).
- تُسجَّل أفضل نسبة تغطية في (~5.3%) 2020 لكنها تبقى ضعيفة.
- تنبيه منهجي :بين 2014 و2015 يظهر انقطاع في السلسلة مرتبط بتغيّر المصدر/التصنيف؛ لذا تُقرأ المقارنات عبر هذه العتبة الزمنية بحذرٍ إحصائي.

ويمكن تفسير ذلك بـ:

- توسّعٍ مطّرد في الطلب الغذائي مقابل قدرات إنتاجية/تصنيعية محليّة محدودة، مع حساسية مرتفعة تجاه دورات الأسعار الدولية والظروف الصدمية (2008–2020).
- ورغم تحسّن الصادرات بعد 2015، فإنّها لم تخرق سقف المليار، وتظلّ مركّزةً في سلع محدودة القيمة المضافة؛ لذا لا تغيّر جذريًا في العجز.

وعمليا نستخلص انه يجب:

1. توسيع قاعدة الصادرات نحو منتجاتٍ غذائية ذات قيمةٍ مضافة أعلى (تحويل غذائي، تغليف، شهادات مطابقة وأسواق جديدة) لرفع نسبة التغطية فوق 10% على المدى المتوسط.
2. تقليص فجوات الاستيراد عبر رفع إنتاجية الحلقات الحسّاسة في سلاسل الإمداد (الحبوب، الزيوت، الألبان) وتحسين التخزين واللوجستيات وسلاسل التبريد.
3. مراقبة الانقطاعات الإحصائية (2014/2015) عند تقييم السياسات؛ فتقدّم الصادرات الظاهر قد يُبالغ فيه إذا لم تُراعَ تبدّلات التصنيف والمصادر.

رابعا: تدني مساهمة العمالة

يوضح الجدول التالي تدني مساهمة العمالة في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2023)

الجدول رقم (02-11): العاملون في قطاع الفلاحة (% من إجمالي المشتغلين) في الجزائر للفترة.(2000-2023)

السنة	السكان النشطون فعليًا	الفلاحة (العدد)	الفلاحة(%)
2000	5897	1073	18.19
2001	5992	1312	21.89
2002	6021	1328	22.06
2003	6139	1412	23
2004	5981	1617	21.72
2005	6222	1683	21.34
2006	6517	1610	19.6
2007	6771	1171	18.02
2008	7002	1252	16.38
2009	9472	1242	14.83
2010	9736	1136	13.35
2011	9599	1034	12
2012	10170	912	10.77
2013	10788	1141	10.75
2014	10239	899	9.75
2015	10594	917	8.83
2016	10845	865	8.53
2017	10858	1102	10.16
2018	11001	1067	10.09
2019	11280	1083	9.8
2020	11881	1186	10.02
2021	12202	1216	10.03
2022	13023	1337	9.74
2023	13425	1310	10.25

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.AGR.EMPL.ZS?locations=DZ, consulter le 2024/08/31

الشكل رقم (02–07): العاملون في قطاع الفلاحة (% من إجمالي المشتغلين) في الجزائر للفترة.(2000–2023)

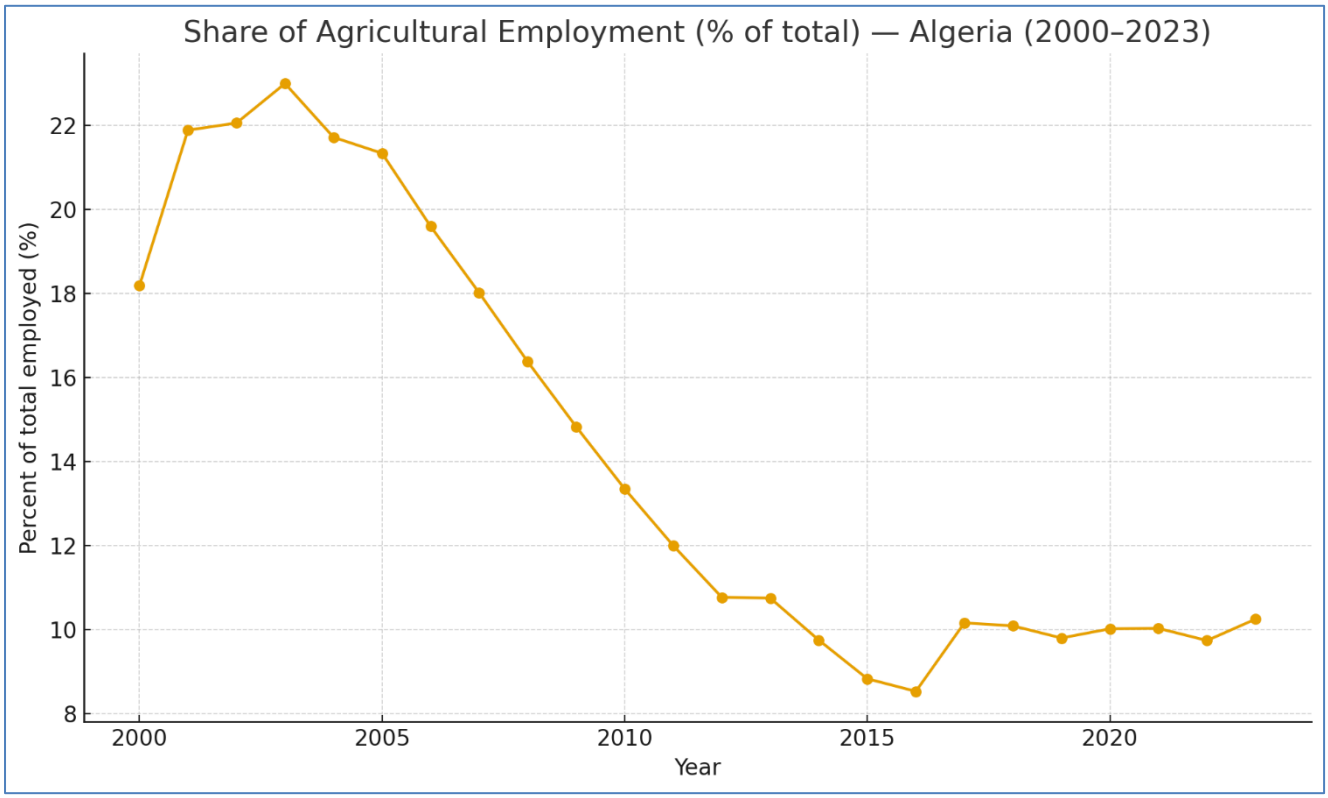

المصدر: من اعداد الطالب بناء عن الجدول رقم (02–11)

تكشف بيانات الجدول والشكل عن مسارٍ تنازلي طويل الأمد في حصة التشغيل الفلاحي من إجمالي المشتغلين بالجزائر؛ إذ انتقلت من مستويات مرتفعة نسبيًا مطلع الألفية إلى أدنى نقطة 8.53% في 2016 بعد أن بلغت ذروتها 23% في 2003، ثم شهدت ارتدادًا طفيفًا واستقرارًا حول 10% خلال 2017–2023 بين 9.74% و10.25%. ويعكس ذلك تحوّلًا بنيويًا في سوق العمل باتجاه الخدمات والصناعة، مع احتمال تحسّن محدود في إنتاجية العمل الزراعي وتزايد التحضّر. واللافت أن انخفاض الحصة لا يعني بالضرورة انكماش العدد المطلق للعاملين في الفلاحة؛ فبينما تراجعت النسبة مقارنةً بإجمالي المشتغلين، ارتفع العدد الفلاحي المطلق بين بعض السنوات (مثلاً 1034ألفًا في 2011 مقابل 1216 ألفًا في 2021)، ما يوحي بأن القطاعات غير الزراعية نمت بوتيرة أسرع من نمو التشغيل الفلاحي نفسه. وبناءً عليه، فإن رفع الأثر التشغيلي للقطاع لا يمر فقط عبر توسيع المساحات، بل عبر تعميق سلاسل القيمة التحويلية، وتنظيم الأسواق، وتحسين النفاذ إلى التمويل الريفي، ورفع الإنتاجية والتجهيزات الحديثة بما يعيد جذب اليد العاملة الشابة ويزيد القيمة المضافة الزراعية.

يمكن القول إن المظاهر السلبية السابقة تعود بالأساس إلى جملة من العوائق المتداخلة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- **ضعف الحوكمة والتسيير** :ما يزال تسيير المؤسسات الفلاحية والصناعية في الجزائر يعاني من غياب الكفاءة والفعالية والمرونة، نتيجة محدودية التنوع داخل القاعدة الإنتاجية وضعف القدرة التنافسية. هذا الخلل يعود إلى

تراكمات تاريخية في طرق الإدارة العشوائية التي انتقلت حتى إلى جزء من المؤسسات الخاصة، بحيث لا تُستثنى سوى قلة من المؤسسات التي تبنت أساليب تسيير حديثة وديناميكية. (البنك، 2020)

- **البطء في تطوير الإطار القانوني والتنظيمي** :لم يواكب التشريع الاقتصادي سرعة التحولات في مجال التصدير والمنافسة الدولية، حيث ظل إدراج النصوص الجديدة المنظمة للمعاملات التجارية بطيئًا، ما أعاق عملية تنشيط الصادرات خارج المحروقات رغم محاولات الحكومة إصدار بعض المراسيم والأوامر التحفيزية (UNCTAD, 2021) .
- **انتشار الفساد الإداري** :يمثل الفساد عقبة جدية أمام الاستثمار والتنمية، فرغم إعلان السلطات التزامها بمكافحته، إلا أن غياب الرقابة الفعالة جعل انعكاساته واضحة على الاقتصاد الوطني، حيث ضيّع فرصًا حقيقية لتنويع مصادر الدخل ودعم القطاعات الإنتاجية. (International.، 2022)
- **قصور النظام البنكي** :يتركز دور البنوك أساسًا على تمويل عمليات الاستيراد أكثر من دعم المبادرات الاستثمارية الموجهة نحو الإنتاج والتصدير. هذا التوجه ساهم في استنزاف الموارد الوطنية بدل توجيهها لتقوية القدرات التصديرية للمؤسسات المنتجة، خاصة تلك التي تفتقر إلى مرافقة مالية وبنكية مستمرة. (IMF، 2021)
- **ضعف القدرة التصديرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة** :بقي نشاط التصدير محدودًا في الغالب على هذه الفئة من المؤسسات، التي لا تملك الخبرة الكافية في إدارة الجودة والامتثال للمعايير الدولية، الأمر الذي انعكس سلبًا على تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، بما في ذلك المنتجات الفلاحية التي تُسجَّل عليها ملاحظات تتعلق بعدم مطابقتها للمواصفات الدقيقة المطلوبة مقارنة بنظيراتها من دول منافسة مثل المغرب أو كوريا. (AfDB، 2020)

المبحث الثاني: القطاع السياحي بديل تنموي خارج قطاع المحروقات

يُعَدّ القطاع السياحي في الجزائر من القطاعات الاقتصادية ذات الأداء المحدود، إذ لا تتجاوز مساهمته 4% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو مستوى متدنٍ مقارنة بالإمكانات السياحية المتنوعة والمتكاملة التي تمتلكها البلاد، والتي قلّما تتوافر مجتمعة في دولة واحدة. وانطلاقًا من هذه المفارقة، تبرز ضرورة اعتماد الحكومة لاستراتيجية وطنية فعّالة تهدف إلى تطوير السياحة باعتبارها من أبرز البدائل التنموية الممكنة لتعزيز الاقتصاد الوطني خارج دائرة الاعتماد على المحروقات.

المطلب الأول: إمكانيات القطاع السياحي الجزائري

أولا: الإمكانيات الطبيعية.

تتمتع الجزائر بمؤهلات سياحية هائلة ومتنوعة، إذ تمتاز بتفرد طبيعتها وتنوع معالمها الأثرية والسياحية، إضافة إلى سواحلها الطويلة الممتدة على مسافة تقدر بحوالي 1644 كيلومتراً. كما تحتضن الصحراء الكبرى التي تتجاوز مساحتها 2,000 كيلومتر طولاً وتغطي ما يقارب 2,171,800 كيلومتر مربع. والجزائر، باعتبارها بلداً قارة، تمتد على مساحة إجمالية تقدر بـ 2,381,741 كيلومتر مربع، مما يجعلها من الدول القليلة التي تتوافر على مختلف أنماط السياحة. فالزائر يمكنه الاستمتاع بجمال القمم الجبلية الخضراء التي تعانق الغيوم وتطل على زرقة مياه البحر الأبيض المتوسط، وهو مشهد نادر الوجود على الصعيد العالمي. كما أن المناخ المتوسطي المعتدل السائد في العديد من مناطق البلاد يعزز من جاذبية الوجهة السياحية ويضفي متعة إضافية لتجربة السائح (وحيد، 2013).

يتميز المجال الجغرافي الجزائري، الذي يضم التلال والمناطق السهبية، بامتداد أراضيه بشكل عرضي يفوق 1000 كيلومتر مقارنة بالامتداد الطولي. وتتركز أخصب الأراضي الزراعية في الشمال، حيث يبلغ متوسط الارتفاع حوالي 900 متر، لتنحدر بعد ذلك السهول العليا عبر سلاسل جبال الأطلسين، التي يتراوح ارتفاعها ما بين 1000 و600 متر ممتدة من الغرب إلى الشرق. وتضم منطقة الأوراس أعلى قمة جبلية وهي جبل شيليا الذي يبلغ ارتفاعه 2328 متراً، في حين نجد في جبال جرجرة قمة لالة خديجة بعلو يصل إلى 2308 أمتار. وبهذا التنوع التضاريسي يمكن تقسيم البلاد إلى أربعة نطاقات متوازية تمتد على طول السواحل والسهول الساحلية (وهران، متيجة، سكيكدة، عنابة)، تليها السلسلة الأولى من جبال الأطلس التلي، مثل جبال تلمسان (1543م) وجبال القبائل (الونشريس 1985م)، إضافة إلى الهضاب العليا. أما السلسلة الثانية فهي الأطلس الصحراوي الذي يضم جبال القصور (2320م)، جبال العمور (1930م)، جبال أولاد نايل (1600م) والزيبان، مع منفذ طبيعي باتجاه الشرق حيث جبال الأوراس والنمامشة. ويحيط بالنطاق الأول جبال الظهرة في الغرب، جرجرة في الوسط، والأيدوغ في الشرق. بينما يشمل النطاق الثاني جبال تلمسان، بني تقران، الونشريس، البيبان، البابور وجبال النقل. أما النطاق الثالث

فيمتد بين الأطلسين متضمناً السهول العليا القسنطينية شرقاً والسهوب الكبرى جنوباً وغرباً. وأخيراً يتكون النطاق الرابع من جبال الأطلس الصحراوي الذي يتدرج نحو الصحراء الكبرى. (الدليل الاقتصادي والاجتماعي، 1987)

إن الزائر للجزائر لا يقتصر استمتاعه على سحر الشمال، بل يمتد ليشمل نقاء الكثبان الرملية في الصحراء وما يميزها من جمال واحات النخيل التي تضفي على المشهد الطبيعي طابعاً أخاذاً. وتعد هذه الواحات، إضافة إلى بعدها الجمالي، فضاءً علاجياً من خلال اعتماد طرق تقليدية كالعلاج بالطمي والدفن في الرمال الساخنة، وهو ما تشتهر به مدينتا بسكرة ووادي سوف. (وحيد، 2013)

كما تتميز الصحراء الجزائرية بمناخ حار جاف، حيث تتراوح درجات الحرارة خلال فصل الصيف ما بين 35 و50 درجة مئوية ابتداءً من شهر ماي إلى غاية أكتوبر، بينما يسود طقس دافئ خلال بقية أشهر السنة، مما يجعلها وجهة سياحية مميزة خلال الفترة الممتدة من نوفمبر إلى أفريل.

وتتجلى جاذبية الصحراء الجزائرية أيضاً في مواقعها الطبيعية الشهيرة على غرار "الأهقار"، "تاسيلي ناجر" و"هضبة الإسكرام"، التي تعتبر من أجمل الأماكن لمشاهدة لحظات شروق وغروب الشمس في العالم. كما أن الصحراء تزخر بتنوع تضاريسي بارز، حيث تنتشر سلاسل جبلية شامخة شكّلتها العوامل الطبيعية كالرياح المحملة بالرمال. ومن أبرز هذه التشكيلات قمة "تاهات" الواقعة في كتلة "الأتاكور" بارتفاع يبلغ 2918 متراً، وهي أعلى قمة في الجزائر. وتكتسي صخورها أهمية علمية كبيرة لاحتوائها على بقايا نباتية وحيوانية تعود إلى عصور جيولوجية قديمة، تمتد لأكثر من عشرة آلاف سنة، مثل الزرافة وحيد القرن والفيلة. وتؤكد الرسوم والنقوش الصخرية المنتشرة في هذه المنطقة على وجود حياة بشرية وحيوانية كثيفة في الماضي، ما يجعلها بمثابة متحف طبيعي وتاريخي مفتوح على الهواء الطلق. (وحيد، 2013)

تُعد الأقطاب السياحية الصحراوية في الجزائر منتوجًا سياحيًا فريدًا من نوعه، يمكن أن يشكل عامل دفع أساسي لتطوير القطاع السياحي شريطة إعادة تأهيله واستغلاله بشكل أمثل. وإلى جانب هذا المقوّم، تزخر الجزائر بموارد سياحية أخرى لا تقل أهمية، وعلى رأسها السياحة العلاجية المرتبطة بالحمامات المعدنية والحمّامات الحموية، حيث تحتوي البلاد على أكثر من 200 منبع من المياه الحموية الجوفية، معظمها قابل للتوظيف في إنشاء محطات عصرية للعلاج والاستجمام.

كما يتيح الشريط الساحلي الممتد على مسافة 1644 كيلومتراً فرصاً كبيرة للاستثمار في مراكز متخصصة في العلاج بمياه البحر. غير أنّ الاستغلال الحالي لهذا المورد يبقى محدوداً، حيث لا يتجاوز عدد المحطات المستغلة نحو 50 محطة ذات طابع محلي، تعتمد في أغلبها على طرق تقليدية بعيدة عن المعايير الحديثة.

وتُعتبر بعض الحمامات المعدنية نماذج بارزة لهذه الإمكانات، مثل حمام بوغرارة بولاية تلمسان، حمام بوحجر بعين تيموشنت (على بُعد 400 كم)، حمام بوحنيفة بولاية معسكر، حمام ربي بسعيدة، وحمام ريغة بولاية عين الدفلى (170 كم غرب العاصمة) الممتد عبر سلسلة جبال زكار. كما نجد في الشرق الجزائري حمام الشلالة، حمام دباغ وحمام ولاد علي بولاية قالمة (500 كم شرق العاصمة)، إضافة إلى حمام قرقور وحمام السخنة بسطيف (300 كم شرق العاصمة)، وحمام الصالحين بولاية بسكرة (450 كم شرق العاصمة)، وحمام الصالحين بولاية خنشلة، وغيرها من المواقع المماثلة.

وتجذب هذه المحطات عدداً متزايداً من السياح، لاسيما أولئك الذين يبحثون عن علاجات طبيعية لأمراض الجلد، أو التهابات المفاصل، أو أمراض الروماتيزم، مما يجعلها مورداً سياحياً ذا بعد علاجي يمكن أن يشكّل رافعة هامة للنشاط السياحي الوطني إذا ما استُثمر وفق أسس علمية وعصرية.

تتوفر الجزائر على محطة وحيدة للعلاج بمياه البحر، وهي منشأة كبرى تقع في منطقة سيدي فرج على بعد حوالي 30 كيلومترًا غرب العاصمة الجزائرية. وتستقطب هذه المحطة آلاف الزوار من المواطنين الجزائريين والأجانب على مدار السنة، حيث يجدون فيها خدمات علاجية متخصصة يشرف عليها طاقم طبي عالي الكفاءة في مجالات متعددة. غير أنّ اقتصار البلاد على محطة واحدة من هذا النوع يُبرز الحاجة الملحّة إلى إنشاء محطات إضافية للعلاج بمياه البحر، بما يسمح بتوسيع الاستفادة من هذا المورد الطبيعي العلاجي، إلى جانب ضرورة الاستثمار الأمثل في المخزون الحموي الغني الذي تتميز به الجزائر، والذي لم يُستغل بعد بالشكل الكافي لتحقيق مردودية سياحية وعلاجية أكبر. (النهوض بالقطاع السياحي في البلاد ضرورة حتمية لاستغلال الإمكانيات السياحية، 2009)

ثانيا: الإمكانيات التاريخية والحضارية.

تُعَدّ الجزائر واحدة من الدول القليلة في العالم التي تزخر برصيد تاريخي وحضاري وثقافي متنوع، فقد تعاقبت على أراضيها شعوب وحضارات متعددة تعود جذورها إلى أزمنة غابرة. وقد شهدت هذه الأرض قيام حضارات بارزة مثل الحضارة الفينيقية، الفارسية، الإفريقية والرومانية، كما كانت مهدًا لتأسيس دول كاملة مثل الدولة الرستمية، والدولة الإدريسية التي شُيّد خلالها مسجد أغادير بتلمسان وأُسست مدينة البويرة، إضافة إلى الدولة الأغلبية التي ارتبطت بالخلافة العباسية، والدولة الفاطمية، والدولة الحمادية، والدولة الموحدية، ثم الدولة الزيانية، وصولًا إلى الحقبة العثمانية. كل هذه الحضارات تركت آثارًا شاخصة ومعالم حضارية لا تُقدّر بثمن فوق التراب الجزائري، مما منح البلاد رصيدًا تاريخيًا فسيفسائيًا يعكس عمقها وغناها الثقافي. ولا يقتصر الإرث الحضاري للجزائر على الفترات التاريخية المذكورة فحسب، بل يمتد ليشمل آثار ما قبل التاريخ، على غرار موقع الطاسيلي الذي يُعتبر من أبرز وأروع المواقع العالمية من حيث قيمته الجيولوجية، حيث يعود تاريخه إلى أكثر من ستة آلاف سنة قبل الميلاد. (وحيد، 2013)

تُعَدّ الصحراء الجزائرية من أبرز المجالات الغنية بالموروث الأثري، إذ تزخر بعدد كبير من المواقع التاريخية ذات القيمة الحضارية. كما تُعرف هذه المنطقة بثرائها الطبيعي المتمثل في الثروة النباتية، وعلى رأسها إنتاج التمور، حيث تُعدّ دقلة نور من أجود وأشهر أصناف التمور على الصعيد العالمي. وإلى جانب ذلك، تحتضن الصحراء تنوعًا مهمًا في الثروة الحيوانية التي تأقلمت مع الظروف البيئية القاسية، وتشمل الجمال، الماعز، الغزلان، الثعالب، النعام، طائر الحبّار، إضافة إلى أنواع نادرة مثل الفهد والنسر الملكي. ويُضاف إلى هذا التنوع الطبيعي الغنى الثقافي الذي يتجلى في العادات والتقاليد الموروثة، والتي تُعبر عنها مختلف التظاهرات الثقافية والاحتفالات الشعبية المعروفة محليًا بـ "المواسم". ومن بين هذه المواسم موسم الربيع، ومهرجان تاغيت، واحتفالات القنادسة وبني عباس وموڤل في منطقة بشار، بالإضافة إلى موسم السبّيبة في جانت، واحتفال أتافسيت في تمنراست، فضلاً عن سبوع تيميمون. كما تُعدّ الصناعات التقليدية عنصرًا أساسيًا في هوية الصحراء، حيث تختلف منتجاتها وأساليبها من منطقة إلى أخرى، مما يساهم في إبراز خصوصية كل منطقة على حدة. (وحيد، 2013)

إذا انتقلنا إلى شمال الجزائر، وتحديدًا إلى العاصمة، نلمس طابعًا معماريًا فريدًا يجمع بين الأساليب الإسلامية العريقة والتأثيرات الأوروبية الحديثة، مما أضفى عليها مظهرًا فسيفسائيًا غنيًا بالتنوع. وتبرز في هذا السياق القصبة، التي تُعرف بأزقتها الضيقة ومساجدها العتيقة وقلعتها التي شيدها العثمانيون في القرن السادس عشر، والتي تُعد من أروع الشواهد العمرانية في حوض البحر الأبيض المتوسط. كما تضم العاصمة عددًا معتبرًا من القصور والمعالم الدينية والتاريخية، نذكر منها مسجد كاتشاوة الذي شُيّد في العهد العثماني سنة 1792م، ثم حُوِّل إلى كنيسة خلال الحقبة الاستعمارية الفرنسية، قبل أن يُعاد إلى وظيفته الأصلية كمسجد عقب استقلال الجزائر عام 1962. وإلى جانب ذلك، يبرز المسجد الكبير الذي يُعد أكبر مساجد العاصمة، وقد بناه المرابطون في عهد يوسف بن تاشفين أواخر القرن الحادي عشر الميلادي. (وحيد، 2013)

أما في مدينة وهران، التي أسسها عرب الأندلس عام 903م، فنجد مزيجًا حضاريًا وثقافيًا متجذرًا في التاريخ العربي الإسلامي، جسدته حضارات الزّيانيين والموحدين والزيريين حتى القرن الخامس عشر. كما تحتفظ المدينة أيضًا بآثار المرحلة الاستعمارية الإسبانية التي استمرت ثلاثة قرون، ومن أبرز معالمها حي القصبة وحصن سانتا كروز المشرف على المرسى الكبير، والساحل، والسبخة الكبرى، إلى جانب العديد من المواقع التاريخية الأخرى التي تروي فصولًا متعددة من تاريخها.

تُعدّ مدينة قسنطينة واحدة من أبرز الحواضر التاريخية في الجزائر، وتزخر بمعالم أثرية عريقة ومتنوعة. من بين هذه المواقع نذكر كهف الدببة الذي يبلغ طوله حوالي 60 متراً، وإلى جانبه يقع كهف الأروي الممتد على مسافة 6 أمتار، وكلا الكهفين يُعتبران موقعين أثريين ضاربين في القدم ارتبطا بصناعات وأحداث تاريخية هامة. كما تضم المنطقة موقع تيديس الذي يعني "المكان المحصَّن" حسب التسمية النوميدية، ويتميز هذا الموقع باحتوائه على عدد كبير من الكهوف التي استعملها سكان المنطقة قديماً لممارسة طقوس العبادة. (وحيد، 2013)

ومن بين المعالم البارزة في المدينة أيضاً قصر أحمد باي وإقامة صالح باي المشيَّدة في القرن الثامن عشر، والتي تعكس الطابع المعماري المميز لذلك العصر. وتشتهر قسنطينة كذلك بكونها مدينة الجسور المعلَّقة، إذ تحتوي على مجموعة من الجسور التي تشكّل جزءاً أساسياً من هويتها العمرانية، مثل: جسر باب القنطرة، جسر سيدي راشد، جسر صالح سليمان، جسر الشيطان، جسر الشلالات، وجسر مخازن الغنم.

ولا يقتصر تميز قسنطينة على معالمها التاريخية والعمرانية، بل تمتد شهرتها أيضاً إلى الصناعات التقليدية، وعلى رأسها صناعة الحُلي التي تُعتبر من أبرز مظاهر التراث الحرفي المحلي.

إن الحديث عن الإمكانات التاريخية والحضارية التي تزخر بها الجزائر لا يمكن أن ينتهي، وذلك لما تتمتع به من تنوع كبير وثراء واسع بحكم مساحتها الشاسعة التي تجعلها أشبه بـ "وطن قارة". فكل منطقة من مناطقها تحمل خصوصيات تميزها عن غيرها من حيث التاريخ والثقافة والمعالم الحضارية، الأمر الذي يجعل الزائر للجزائر يندهش حتماً أمام هذا التنوع العريق والمتجذر في عمق الهوية الوطنية.

فالمتوجه نحو الشرق الجزائري سيجد مدينة سطيف أو ما تُعرف بمدينة "عين الفوارة"، والتي تضم الموقع الأثري الشهير جميلة إلى جانب العديد من المعالم التاريخية الأخرى. وفي الاتجاه نفسه تقع مدينة باتنة التي تحتضن المدينة الأثرية الرومانية تيمقاد بالإضافة إلى ضريح إمدغاسن، وهو من أبرز الشواهد المعمارية القديمة في المنطقة. أما المسافر نحو مدينة بسكرة فسيستمتع بجمال الطبيعة الخلابة التي تتناغم مع الإرث التاريخي العريق، حيث تحتوي منطقة غوفي على آثار رومانية قيّمة فضلاً عن المناظر الطبيعية الساحرة.

أما في الوسط الجزائري، فيمر الزائر على مدينة تيبازة التي تحتفظ بقلعة شرشال ذات الإطلالة البهية والمعالم المميزة. بينما يجد في مدينة غرداية أسوار بني يزقن وقصر متليلي، حيث تتميز هذه المنطقة أيضاً بصناعة تقليدية عريقة تشمل الحلي والأطباق النحاسية التي تعكس براعة الحرفيين المحليين.

وعند الانتقال إلى الغرب الجزائري، تبرز تلمسان كجوهرة المغرب العربي، حيث تضم عدداً من المساجد التاريخية الشهيرة مثل: مسجد سيدي بلحسن، ومسجد سيدي بومدين، والجامع الكبير. كما تحيط بمدينة تلمسان أسوار ممتدة من جميع الجهات تتخللها خمسة أبواب تعود أصولها إلى العهد الروماني، مما يجعلها مدينة تجمع بين الطابع الروحي والحضاري والعمراني في آن واحد. (وحيد، 2013)

إن ما سلف ذكره لا يمثل سوى جزء يسير من الرصيد التاريخي والحضاري الذي تزخر به الجزائر، فهو مجرد نقطة في بحر واسع من الإمكانات التي جعلت هذا البلد مهداً للحضارات الإنسانية عبر مختلف العصور. فالمعالم الأثرية المتنوعة، والمتاحف الغنية بالمقتنيات، والوثائق التاريخية النفيسة المنتشرة في مختلف ربوع الوطن، كلها شواهد حيّة على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة التي مرت بالجزائر وطبعت وجودها المادي والمعنوي على هذه الأرض.

ولذلك، فإن الجزائر تمتلك مزايا فريدة ومقومات متعددة تجعل من الضروري إعادة النظر بجدية في كيفية استغلال هذا الإرث الحضاري، من خلال تطوير القطاع السياحي وتعزيز مكانته. فالاهتمام بالسياحة لا يقتصر فقط على الحفاظ على هذا الموروث وصونه من الاندثار، بل يتعداه ليصبح وسيلة فعالة لتوفير موارد اقتصادية جديدة، تُسهم في تنويع مصادر الدخل الوطني. ومن ثَمَّ، يمكن أن يتحول القطاع السياحي إلى محرك أساسي للتنمية الشاملة، باعتباره قطاعاً واعداً قادراً على خلق فرص عمل، وتنشيط الحركة الثقافية، والتعريف بالصورة الحقيقية للجزائر كبلد الحضارة والتاريخ والتنوع.

المطلب الثاني: واقع النشاط السياحي الجزائري.

يُعدّ النشاط السياحي من القطاعات الحيوية في الاقتصاد العالمي، إذ لم يعد يُنظر إليه كمورد اقتصادي فحسب، بل تحول في الوقت الراهن إلى صناعة استراتيجية تمثل رهان الحاضر وأفق المستقبل. ويعرض الشكل الموالي مختلف الأبعاد التي تجسد الأدوار المتعددة للسياحة على عدة مستويات:

الشكل رقم (02-08): الأدوار المختلفة للسياحة.

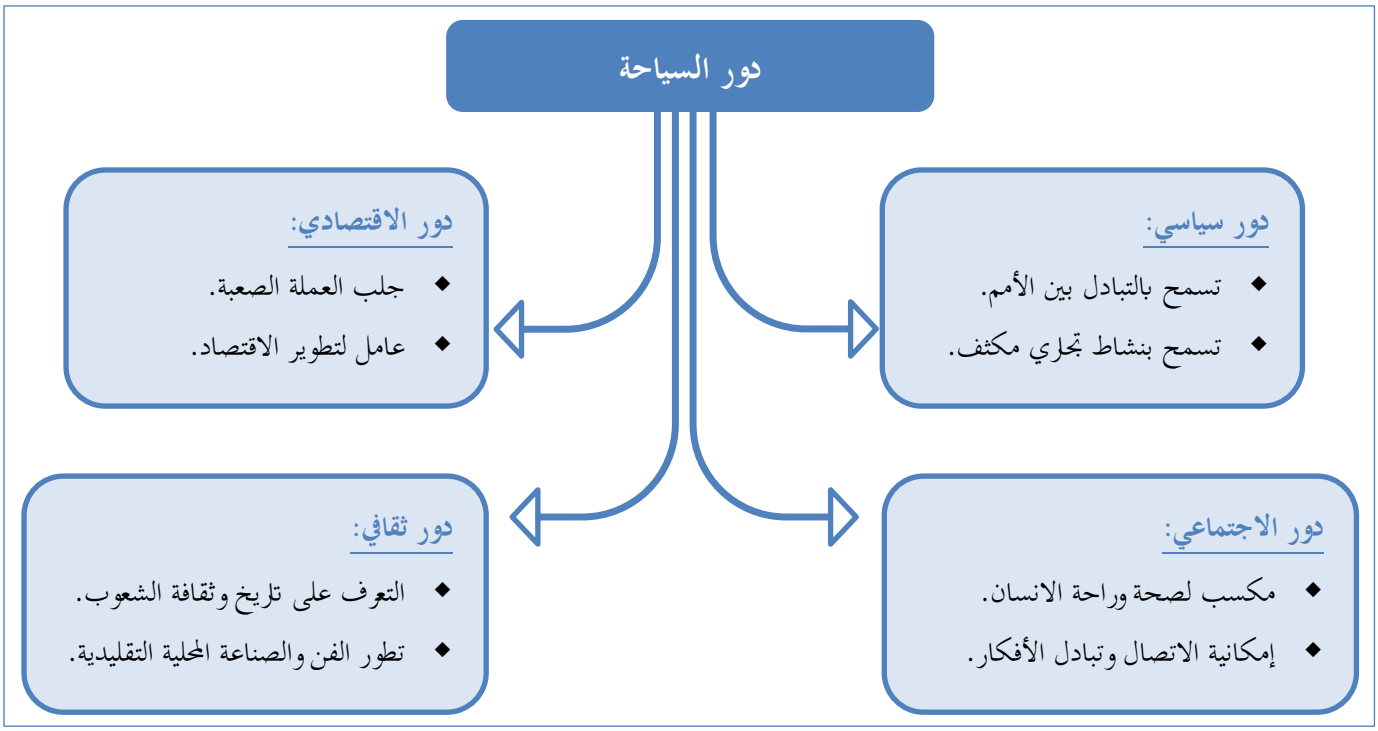

المصدر: من اعداد الطالب واعتمادا على:

- أحمد، عبد القادر .(2014). اقتصاديات السياحة والتنمية المستدامة .دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.
- بن دريدي، فاطمة الزهراء" .(2019). السياحة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، *مجلة الباحث*، جامعة سطيف، العدد 17.
- NWTO (2018). Tourism and Culture Synergies. Madrid: World Tourism Organization.

تطوّر كل من عدد الوفود السياحية الدولية والعوائد السياحية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1995 إلى 2020، وهي فترة تميزت بتقلبات مرتبطة بالظروف الأمنية والاقتصادية والسياسية داخلياً وخارجياً. فمن خلال البيانات المعروضة يمكن ملاحظة أن حجم التدفقات السياحية شهد اتجاهاً تصاعدياً بمرور الزمن، حيث تضاعف عدد الوافدين عدة مرات مقارنة بمنتصف التسعينيات، غير أن العوائد المالية لم تواكب دائماً هذا النمو، ما يعكس محدودية إنفاق السائحين وضعف مردودية القطاع السياحي. كما يظهر الجدول الأثر البالغ للأزمات العالمية مثل جائحة كوفيد-19 التي تسببت في انهيار كل من أعداد السياح والعوائد السياحية سنة 2020. وعليه فإن قراءة هذه المؤشرات تسمح بفهم ديناميكية القطاع السياحي الجزائري، وإبراز التحديات والفرص المتاحة أمامه في إطار استراتيجيات تنويع الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (02-12): الوفود السياحية الدولية والعوائد السياحية خلال الفترة (1995-2020)

السنة	الوافدون السنويون	العوائد السياحية (الدولار)	السنة	الوافدون السنويون	العوائد السياحية (الدولار)
1995	520,000	32,000,000	2008	1,772,000	323,000,000
1996	605,000	45,000,000	2009	1,912,000	246,000,000
1997	635,000	28,000,000	2010	2,070,000	220,000,000
1998	678,000	74,000,000	2011	2,395,000	209,000,000
1999	749,000	80,000,000	2012	2,634,000	217,000,000
2000	866,000	102,000,000	2013	2,733,000	250,000,000
2001	901,000	100,000,000	2014	2,301,000	258,000,000
2002	988,000	111,000,000	2015	1,710,000	311,000,000
2003	1,166,000	112,000,000	2016	2,039,000	209,000,000
2004	1,234,000	178,000,000	2017	2,451,000	141,000,000
2005	1,443,000	184,000,000	2018	2,657,000	168,500,000
2006	1,638,000	220,000,000	2019	2,371,000	112,000,000
2007	1,743,000	219,000,000	2020	591,000	43,000,000

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

https://www.indexmundi.com/facts/algeria/indicator/ST.INT.TVLR.CD

https://countryeconomy.com/trade/international-tourism/algeria

الشكل رقم (02-09): الوفود السياحية الدولية والعوائد السياحية خلال الفترة (1995-2020)

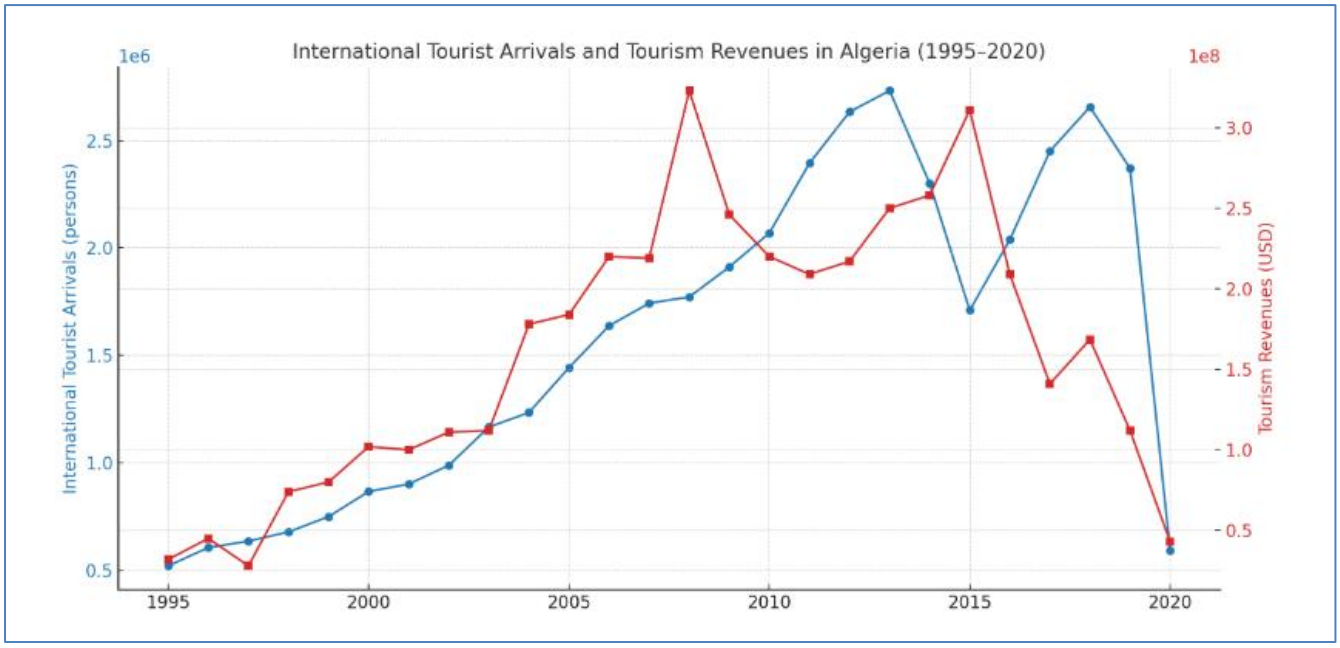

المصدر: من اعداد الطالب بناءا عن الجدول رقم (02-12)

تطور عدد الوفود السياحية الدولية

1995-2000: شهدت الجزائر نموًا تدريجيًا من 520 ألف زائر سنة 1995 إلى حوالي 866 ألف زائر سنة 2000. هذا يعكس بداية انفتاح تدريجي بعد تجاوز الأزمة الأمنية في التسعينيات.

2000-2010: تضاعف عدد السياح تقريبًا من 901ألف في 2001 إلى أكثر من 2 مليون في 2010، أي معدل نمو يفوق 120% خلال عقد واحد. هذا النمو ارتبط ببرامج الدولة لتحسين صورة الجزائر الخارجية وتنمية البنية التحتية السياحية.

2010-2019: استمر المنحى التصاعدي ليبلغ ذروته عند 2.657 مليون زائر سنة 2018. إلا أن عدد السياح تراجع إلى 2.371 مليون سنة 2019 نتيجة بعض التوترات الاجتماعية والسياسية.

2020: سجّل عدد السياح انخفاضًا حادًا إلى 591ألف فقط بسبب جائحة كوفيد-19، أي انخفاض بنسبة تقارب 75%مقارنة بـ2019.

تطور العوائد السياحية

1995-2000: ارتفعت العوائد من 32 مليون دولار سنة 1995 إلى 102 مليون دولار سنة 2000، بمعدل نمو سنوي يقارب 25%.

2000-2008: حققت العوائد قفزة نوعية، إذ بلغت 323 مليون دولار سنة 2008، وهو أعلى مستوى مسجل في هذه الفترة، مدفوعة بزيادة أعداد السياح وارتفاع الأسعار العالمية للخدمات السياحية.

2009-2014: تذبذبت العوائد بين 219-258 مليون دولار، مع ملاحظة تراجع طفيف رغم تزايد أعداد الزوار، ما يشير إلى ضعف إنفاق السائحين (اعتماد كبير على السياحة العائلية من الجالية الجزائرية بالخارج).

2015-2019: سُجّل تراجع واضح، إذ هبطت العوائد إلى 112 مليون دولار سنة 2019 رغم استقبال أكثر من 2.3 مليون سائح، ما يعكس غياب الاستثمار الكافي في السياحة الفندقية والترفيهية.

2020: انخفضت العوائد إلى 43 مليون دولار فقط بسبب الجائحة، وهو أدنى مستوى منذ 1995.

الفجوة بين أعداد السياح والعوائد:

رغم تضاعف عدد السياح أكثر من أربع مرات (من 1995 إلى 2019)، إلا أن العوائد لم تسجل نفس النمو، ما يعكس ضعف مساهمة السياحة في الاقتصاد مقارنة بالبلدان المغاربية مثل تونس والمغرب.

هيمنة السياحة الداخلية والجالية:

جزء كبير من الوافدين هم من الجالية الجزائرية المقيمة بالخارج، ما يفسر محدودية إنفاقهم مقارنة بالسياح الأجانب.

تأثير الأزمات:

- الأوضاع الأمنية في التسعينيات حدّت من تدفق السياح.
- أزمة النفط 2014 والأوضاع السياسية 2019 أثرت على الجذب السياحي.
- جائحة كوفيد-19 سببت انهيارًا شبه كلي للقطاع سنة 2020.

إمكانيات غير مستغلة:

رغم غنى الجزائر بالمقومات السياحية (شواطئ، صحاري، آثار رومانية، سياحة علاجية)، إلا أن مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بقيت ضعيفة بسبب محدودية الاستثمارات ونقص الترويج الدولي.

المطلب الثالث: أعراض ومعوقات القطاع السياحي.

رغم ما تتمتع به الجزائر من إمكانات طبيعية وثقافية وتاريخية تجعلها مؤهلة لتكون وجهة سياحية مميزة، إلا أنّ القطاع السياحي ما يزال يعاني من عدة أعراض ومعوقات تحدّ من فعاليته الاقتصادية والاجتماعية. فمن أبرز تلك الأعراض ضعف مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع بقية القطاعات الإنتاجية، إلى جانب محدودية قدرتها على استيعاب اليد العاملة وخلق فرص عمل مستدامة. كما يعاني القطاع من عجز مزمن في الميزان السياحي، نتيجة تباين كبير بين الإيرادات السياحية المتحققة والنفقات التي يصرفها السياح الجزائريون في الخارج، الأمر الذي

يعكس اختلالًا هيكليًا في الأداء. إضافة إلى ذلك، فإنّ المؤشرات الكمية تسجل تذبذبًا واضحًا على مرّ السنوات، مما يكشف عن هشاشة هذا القطاع أمام المتغيرات الاقتصادية والسياسية وحتى الصحية مثل جائحة كوفيد-19.

وانطلاقًا من هذه الأعراض والمعوقات، يوضّح الجدول التالي تطوّر أهم المؤشرات السياحية في الجزائر خلال الفترة (2000–2023):.

الجدول رقم (02–13): تطوّر إيرادات السياحة في الجزائر (2000–2023)

السنة	الخارجية للسياح الجزائريين (مليون دولار)	قيمة الإيرادات السياحية (مليون دولار)	المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي(%)	المساهمة في التشغيل (عدد العاملين)
2000	-	102	3.1	154700
2001	-	100	3.2	166300
2002	-	111	3.3	180500
2003	-	112	3.4	180400
2004	-	178	3.6	227500
2005	660	477	3.9	258900
2006	414	393	3.3	239000
2007	502	334	3.2	225400
2008	613	473	3.1	227700
2009	574	361	3.7	269200
2010	716	324	3.4	254100
2011	595	300	3.3	266600
2012	598	295	3.3	292200
2013	531	326	3.6	321400
2014	679	316	3.3	305900
2015	762	347	3.5	327300
2016	556	346	7.4	731000
2017	632	372	7.2	725000
2018	542	196	1.36	308027
2019	670	140	1.38	320000
2020	272	50	0.61	318000
2021	556	79	0.81	534000
2022	632	219	1.06	-
2023	542	1600	1.47	-

المصدر: انظر

- مؤشرات التنمية العالمية، www.worldbank.org
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية، الجزائر، www.mta.gov.dz

يتّضح من البيانات الواردة في الجدول أنّ القطاع السياحي في الجزائر لا يزال يواجه جملة من التحديات التي تجسّد مظاهر ضعفه الهيكلي، سواء من حيث محدودية إسهامه في الناتج المحلي الخام أو من حيث اختلال التوازن بين الإيرادات السياحية والنفقات الخارجية للسياح الجزائريين، فضلًا عن ضعف دوره في امتصاص اليد العاملة. وعليه، فإنّ تحليل هذه الأعراض يقتضي التطرق بشكل مفصل إلى أبرز مواطن الخلل المتمثلة فيما يلي.

أولا: ضعف مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الخام

على الرغم من ثراء الجزائر بقاعدة موارد طبيعية وثقافية معتبرة، ظلّت المساهمة المباشرة لقطاع السياحة في الناتج المحلي الخام ضعيفة نسبيًا عند المقارنة بقطاعات أخرى أكثر وزنًا، إذ تمحورت تاريخيًا حول نطاقٍ محدود يقارب 3–4% قبل منتصف العقد الماضي. يقدّم هذا المنحنى سلسلةً زمنية تمتد من 2000 إلى 2023 لقياس النسبة المئوية لإسهام السياحة المباشر في الناتج؛ حيث تُظهر استقرارٌ نسبي طويل قبل 2015، وقفزة استثنائية في 2016–2017 توحي إمّا بتوسّع حقيقي في النشاط أو بتبدّلٍ منهجي في طرق القياس، ثم انكماشٌ حاد في 2020 بفعل قيود الجائحة، فتعافٍ تدريجي لاحقًا من دون العودة بعدُ إلى متوسطات ما قبل 2015. كما يلي:

الشكل رقم (02–10): يمثل تطور مساهمة السياحة في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2000–2023)

المصدر: من اعداد الطالب بناءا عن الجدول رقم (02–13)

من خلال الشكل أعلاه يظهر لنا مرحلة الاستقرار النسبي (2000–2015): تدور المساهمة حول 3.1–3.9% مع متوسط قريب من 3.3–3.5%؛ أي أنّ السياحة مثّلت رافدًا ثابتًا ولكن محدود الوزن في النمو، مع قفزة طفيفة عام 2009 (3.7%) ثم ارتداد إلى النطاق المعتاد.

قطيعة بنيوية قصيرة (2016–2017): قفز المؤشر إلى 7.4% ثم 7.2%؛ وهو مستوى يفوق الاتجاه التاريخي بقرابة الضعف. يشي ذلك إمّا بتوسّع مفاجئ في النشاط (اتساع قاعدة الخدمات السياحية، حدثٍ احتضاني، أو تحسّن كبير في القياس)، أو تعديل منهجي/تعريفي في احتساب ''المباشر'' (مثل إعادة ترميز فروع من الإيواء والمطاعم والنقل ضمن القاعدة المباشرة). ما يرجّح فرضية التعديل أنّ السنوات اللاحقة عادت سريعًا إلى مستويات أدنى.

مرحلة الهبوط ثم التعافي البطيء (2018–2023): هبطت المساهمة إلى 1.36–1.38% (2018–2019)، ثم إلى 0.61% عام 2020 بفعل الجائحة، قبل أن تتحسّن تدريجيًا إلى 0.81% (2021) و1.06% (2022) و1.47% (2023). هذا التعافي ما يزال أقل بكثير من متوسط ما قبل 2015، ما يعني أن استرجاع ''القاعدة السياحية'' يحتاج إصلاحات هيكلية، لا تعويلاً على الأثر الدوري فقط.

ثانيا: عجز في الميزان السياحي

يواجه الميزان السياحي الجزائري قصورًا مزمنًا تمثّل في أنّ مدفوعات السفر للخارج تفوق المقبوضات السياحية في أغلب السنوات، وهو ما قلّص الأثر الصافي للقطاع على الحساب الجاري. يجمع هذا الرسم خطّين زمنيّين للفترة 2000–2023 بوحدة مليون دولار؛ حيث سلسلة النفقات الخارجية لا تبدأ إلا من 2005، لذا يظهر الجزء 2000–2004 بخطّ الإيرادات وحده. يتيح هذا التمثيل رصد نمط العجز المتكرر قبل الجائحة وبعدها، ثم الانعكاس اللافت في 2023 حيث ارتفعت الإيرادات على نحوٍ غير مسبوق مقارنة بالنفقات. وبذلك، يُقدّم الرسم إطارًا بصريًا مباشرًا لفهم ديناميكية المعادلة الصفرية بين ما يدخل من عملة صعبة عبر السياحة وما يخرج مع سفر المقيمين إلى الخارج.

الشكل رقم (02–11): يمثل تطور الميزان السياحي خلال الفترة (2000–2023)

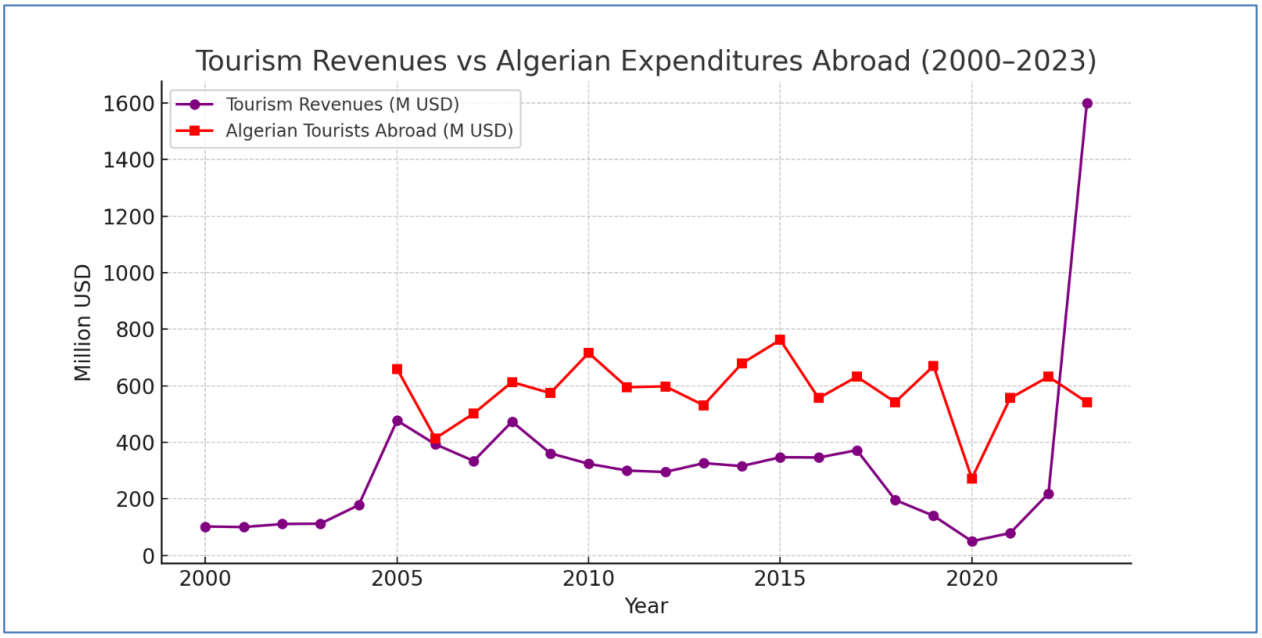

المصدر: من اعداد الطالب بناءا عن الجدول رقم (02–13)

عجز مزمن حتى 2022: منذ بدء توفّر النفقات الخارجية (من 2005) ظلّت نفقات الجزائريين بالخارج أعلى من الإيرادات في أغلب السنوات:

2005: 477 مقابل 660 (عجز ≈ –183 مليون دولار).
2010: 324 مقابل 716 (عجز ≈ –392 مليون دولار).
2015: 347 مقابل 762 (عجز ≈ –415 مليون دولار).
2019: 140 مقابل 670 (عجز ≈ –530 مليون دولار).
2022: 219 مقابل 632 (عجز ≈ –413 مليون دولار).

هذه الفجوة تعكس تبعية سياحية صافية للخارج، وتفسّر محدودية أثر السياحة في الحساب الجاري.

أثر الجائحة ثم الارتداد: في 2020 انهارت الإيرادات إلى 50 مليون دولار، وتراجعت النفقات الخارجية إلى 272 مليون دولار؛ كلاهما يعبّران عن قيود السفر أكثر مما يعكسان تغيرًا بنيويًا في السلوك. عاد كلا المؤشرين للارتفاع في 2021–2022 مع إعادة الفتح.

منعطف 2023: تقفز الإيرادات إلى 1,600 مليون دولار مقابل 542 مليون دولار نفقات، ما يعني فائضًا بنحو +1.06 مليار دولار وتحسّنًا حادًا في نسبة "الإيرادات/النفقات" (تقريبًا 3:1). هذه القفزة الخارجة عن

المسار التاريخي تستدعي تعليقًا منهجيًا: إمّا تحسّنًا كبيرًا في جذب الوافدين/الإنفاق لكل زائر، أو تعديلًا إحصائيًا (إعادة تقييم، تغيّر مصدر/طريقة القياس). في كلتا الحالتين، يلزم توثيق سبب الاختلاف قبل تعميم الاستنتاجات.

ارتباط محدود مع مؤشر GDP: لافتٌ أنّ ذروة 2016–2017 في مساهمة الناتج لم تُقابلها أفضليّة في الميزان السياحي (كان العجز قائمًا: 2016 = 346 مقابل 556). وهذا يُشير إلى أنّ جزءًا معتبرًا من القيمة المضافة المباشرة قد يكون صادرًا عن السياحة الداخلية وخدمات محلية لا تنعكس مباشرةً في "الإيرادات بالعملة الصعبة".

ثالثا: تدني مساهمة القطاع السياحي في التشغيل

على مستوى سوق العمل، تُظهر البيانات أنّ القدرة التشغيلية المباشرة للسياحة ما تزال متواضعة مقارنةً بحجم سوق العمل الكلّي، كما تتّسم بدرجة تذبذب تستلزم الحذر في المقارنة الطولية. يعرض هذا المنحنى عدد العاملين المنسوبين للنشاط السياحي خلال 2000–2023 بوحدة أفراد. يتضح مسار صعود بطيء ومطّرد حتى 2015، وطفرة تشغيلية في 2016–2017 متزامنة مع ذروة المساهمة في الناتج، وهي طفرة قد تعكس إدراج أنشطة/فروع إضافية في التقدير أو تحسّنًا قصير الأمد في الطلب، وتراجع مع جائحة 2020 فارتدادٍ لاحق. كما ينبغي التنبيه إلى فراغات السلسلة في 2022–2023 بحسب الجدول (قيم غير متاحة). كما يلي:

الشكل رقم (02–12): يمثل تطور مساهمة السياحة في التشغيل خلال الفترة (2000–2023)

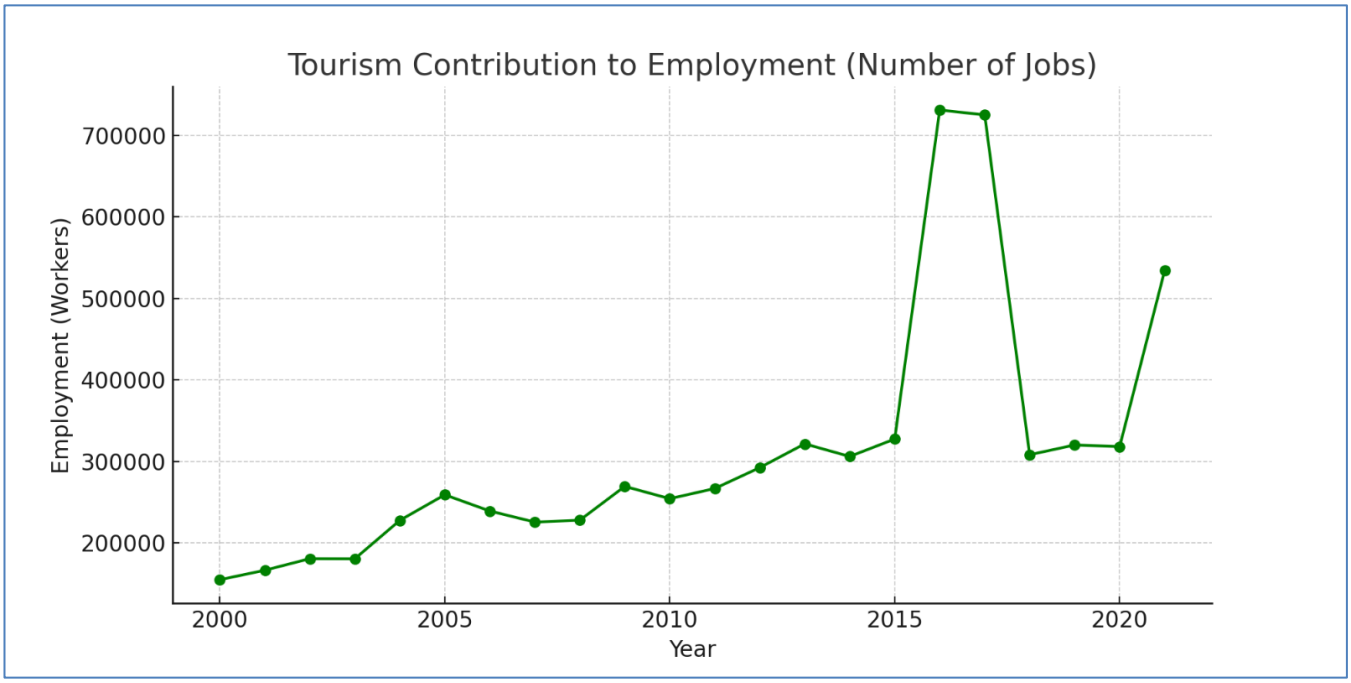

المصدر: من اعداد الطالب بناءا عن الجدول رقم (02–13)

من خلال الشكل أعلاه يظهر لنا اتجاه صاعد بطيء (2000–2015): ارتفع التشغيل من نحو 155 ألفًا إلى قرابة 327 ألفًا؛ زيادةٍ متوسطها نحو 11–12 ألف عامل سنويًا. هذا تحسّن تدريجي يتسق مع مساهمة GDP شبه الثابتة، ويعني أنّ مرونة التشغيل في القطاع كانت متماثلة تقريبًا مع نمو الطلب.

قفزة استثنائية (2016–2017): تقفز الأرقام إلى 731 ألف ثم 725 ألف عامل؛ وهي طفرة مضاعِفة قياسًا باتجاه ما قبلها. وجود هذه القفزة متزامنًا مع ذروة المساهمة في الناتج المحلي يوحي مجددًا إمّا بتوسّع إحصائي في التغطية (إدراج فروع أو أنشطة مرتبطة سابقًا بالقطاع غير الرسمي/الخدمات الغذائية)، أو بتغيير في النموذج التقديري المستخدم.

تصحيح لاحق وتذبذب (2018–2021): يعود التشغيل إلى نطاق 308–320 ألفًا (2018–2019)، ثم يسجّل 318 ألفًا في 2020 (انكماش طفيف مقارنةً بـ 2019 بالرغم من الجائحة)، قبل أن يقفز إلى 534 ألفًا في 2021. هذا التذبذب العالي يقتضي التنصيص في المتن على أن قابليّة المقارنة بين سنوات ما قبل/بعد 2016 ليست تامة إن كانت المنهجية قد تبدّلت.

بِناءً على المكانة المتواضعة التي يحتلها القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري، وحسب ما أَشارت إليه عدّة تقارير، إذ تصنّف الجزائر في المرتبة 147من أصل 174دولة من حيث حصة السياحة في الناتج المحلي (وعساف، 2010)، وهو ترتيب جِدّ متأخر، ويُعزى سببه إلى تدهور القطاع السياحي الوطني، وإلى سلسلة من العوائق والمشاكل التي تقف أمام تطوّر هذا القطاع الاستراتيجي، على الرغم من أن الجزائر تمتلك إمكانات سياحية عظيمة، وعلى قدر كبير من القدرات والفرص المتاحة. وتتجسّد أهمّ مشاكل القطاع السياحي الوطني فيما يلي:

1. المشاكل الأمنية :يُعدّ العامل الأمني من العوامل الشديدة التأثير على الطلب السياحي، فتدهور الأمن في الجزائر خلال فترة التسعينيات وما بعدها ساهم، بدرجة كبيرة، في تدهور وضعية القطاع السياحي وتأخُّره. (وحيد، 2013)
2. تدهور الطبيعة والبيئة والتراث الثقافي :أصبحت البيئة من الأسباب الرئيسية التي دفعت السائح الأجنبي إلى الامتناع عن زيارة الجزائر، حيث ظهرت الشواطئ الجزائرية في الآونة الأخيرة تتميّز بعدم جودة مياهها، وكثافة انتشار النفايات، كما أن الاستغلال المفرط والفوضوي لرمال الشواطئ أثّر تأثيراً مباشراً على التوازن البيئي والنوعين البيئي والثقافي، وكذلك الصحراء الجزائرية — التي تُعدّ تراثاً عالمياً لا يستهان به — أصبحت مهدّدة بالتشوّه والانهيار بفعل الأضرار الطبيعية الناتجة عن الزوابع الرملية والأمطار الطوفانية، وكذلك الأضرار البشرية من خلال النهب والتشوّيه وغياب الرقابة الصارمة من طرف القائمين على القطاع. (كواش، 2004)
3. اعتماد الجزائر على القطاع العام في تسيير السياحة العامة زائد التكاليف الباهظة والإدارة البيروقراطية :أدّى هيمنة القطاع العام، وتدخّله المباشر في الاستثمارات السياحية، إلى ضعف مشاركة القطاع الخاص الأجنبي، مما أدّى إلى

نقص الاستثمار في هياكل السياحة القاعدية، وبخاصة طاقات الإيواء للمؤسسات الفندقية، ما أدّى إلى انخفاض حجم الإيرادات المسجّلة على مستوى هذا القطاع.

4. إخلال بتماسك برامج التنمية الاقتصادية لقطاع السياحة واعتباره غامضاً ذي أُولوية مقارنة بالقطاعات الأخرى في الاقتصاد الوطني، وبدلاً من ذلك الاعتماد الكلي على قطاع الطاقة :فهناك تداخل واضح بين السياسات التي تستهدف التنمية السياحية وتلك التي تُعنى بالاقتصاد الطاقوي، وهو ما حدّ من تخصيص الموارد الكافية لقطاع السياحة ومجالات التنمية غير الطاقوية. (وعساف، 2010)
5. تعدد وتضارب الاختصاصات بين وزارة السياحة والعديد من الوزارات الأخرى للموافقة على المشاريع السياحية : وهذا الأمر يؤدي إلى عرقلة المستثمرين وغموض القرار الاستثماري في القطاع.
6. ارتفاع معدّلات الضريبة المفروضة على الفنادق والخدمات السياحية والأنشطة السياحية الأخرى، كضريبة على الأرباح :مما يؤدي إلى رفع سعر الخدمات السياحية، ومن ثم التأثير على القدرة التنافسية للمنتج السياحي الوطني، والتأثير على رغبة المستثمرين في الاستفادة من المشاريع السياحية المستقبلية. (الحميري، 2010)
7. عدم مواكبة العديد من القوانين المخصصة بالمنشآت السياحية والفندقية للتطوّر السريع الذي يشهده القطاع السياحي على المستوى الدولي :الأمر الذي يتطلب تعديل هذه القوانين وإعادة صياغتها بشكل يسمح بتطبيقها الفعلي وتفعيلها من أجل تنمية القطاع السياحي. (كواش، 2004)
8. عدم توفير شبكة مواصلات واسعة ومتطوّرة في الجزائر، إضافةً إلى غلاء أسعار النقل، وخصوصاً النقل الجوي : فأسعار النقل المعروضة من طَرَف شركة الطيران الجزائرية تُعدّ مرتفعة مقارنة بأسعار المعروضة من طرف شركات أجنبية في دول أخرى، مما يُثني السياح عن اختيار الجزائر كوجهة.
9. الإقْصَاء الاجتماعي والثقافي الجزائري لا يتقبّل فكرة خدمة الغير، وهذا ما أثّر على عملية استقبال السياح؛ وأضرّ بشكل رهيب بالقطاع السياحي الوطني :لذا لا بدّ أن تعمل الدولة على نشر ثقافة الوعي السياحي وثقافة التعاامل مع الغير مواطِنيه، وتهيئهم بأسلوب القطاع السياحي لتطوير البلد، وذلك من خلال المجلات والكتُب والإعلام والتلفزيون.
10. انخفاض مستوى التأهيل والتكوين في أوساط العمالة بالقطاع السياحي في الجزائر :ويعُود ذلك أساساً إلى أن جهاز التكوين غير مكيّف مع حاجات القطاع سواء من حيث الحجم أو من حيث النوع.
11. تعقّد الإجراءات الجمركية والإدارية :فالسائح القادم للجزائر يصطدم ببيروقراطية كبيرة بدءاً من عملية الوصول إلى التأشيرات مروراً بإجراءات المرور في نقاط العبور المختلفة سواء في الموانئ والمطارات أو حتى الحدود البرّية، ناهيك عن التعامل بسلبية كبيرة من طرف الأعوان القائمين بذلك.
12. التأخر الاقتصادي والتكنولوجي أثر سلباً على تطوّر القطاع السياحي :لأن السائح يتوقّ دائماً إلى الوجهة السياحية التي توفّر له كل أسباب الراحة والرفاه، فالسياح دائماً يحتاجون إلى شبكة منظمة للمواصلات والاتصالات. (كافي، 2009)

13. ضعف جهاز المصرف الوطني والانتشار المتزايد للسوق السوداء في التعامل بالعملة :فالسائح للجزائر سيحتار أين يقوم بعملية الصرف أي «تغيير العملة» وهذا عكس تونس والمغرب ومصر ... ومِنهَا من البلدان، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف ثقته بالتعامل بالجزائر، وهو ما يؤدي إلى عدم عودته.

المبحث الثالث: القطاع الصناعي بديل تنموي خارج قطاع المحروقات

يُعدّ القطاع الصناعي أحد الركائز الأساسية لأي اقتصاد يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة وتنويع مصادر دخله، إذ يمثل المحرك الفعلي لعملية التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج قائم على الابتكار والتكنولوجيا. وفي الحالة الجزائرية، اكتسب هذا القطاع أهمية متزايدة في ظل الجهود الحكومية الرامية إلى تقليص الاعتماد على صادرات المحروقات، وتعزيز القيمة المضافة المحلية عبر تطوير فروع صناعية واعدة قادرة على خلق الثروة ومناصب الشغل. وانطلاقًا من ذلك، يتناول هذا المبحث واقع الصناعة الوطنية وإمكاناتها، مع التركيز على التحديات التي تواجهها والسياسات الكفيلة بجعلها بديلاً فعّالاً لتحقيق التنمية خارج القطاع الطاقوي.

المطلب الأول: إمكانات القطاع الصناعي الجزائري

1) الموارد الطبيعية في الجزائر

تُعد الجزائر من الدول الغنية بالموارد الطبيعية التي تمثل قاعدة أساسية يمكن الارتكاز عليها لتطوير قطاع صناعي متنوع ومستدام. فإلى جانب الثروات الطاقوية التقليدية من نفط وغاز، تمتلك البلاد مخزونًا واسعًا من الثروات المعدنية التي تؤهلها لبناء قاعدة تحويل صناعي قوية. وتشمل هذه الموارد الحديد والفوسفات والذهب والزنك والرصاص، إضافة إلى معادن نادرة ذات أهمية استراتيجية في الصناعات الحديثة.

ويُعتبر منجم غارة جبيلات الواقع في أقصى الجنوب الغربي من أبرز المشاريع المعدنية التي تعوّل عليها الدولة لتنويع اقتصادها، إذ يُعدّ من أكبر مكامن الحديد في إفريقيا باحتياطي يفوق 3.5مليار طن، وتعمل الجزائر على استغلاله بالشراكة مع مؤسسات أجنبية لتطوير الصناعات المعدنية والتحويلية المرتبطة به. كذلك، تمتلك البلاد احتياطيات معتبرة من الذهب تُقدّر بحوالي 173 طنًا وفق بيانات عام 2025،(Economics, 2025) ما يفتح آفاقًا واسعة لتطوير الصناعات التعدينية والتحويلية ذات القيمة المضافة العالية.

كما يُشكّل الفوسفات موردًا استراتيجيًا آخر، حيث تحتل الجزائر مراتب متقدمة عالميًا من حيث حجم الاحتياطات، وتسعى الحكومة إلى استغلاله عبر مشاريع تكاملية لإنتاج الأسمدة والمنتجات الكيميائية. (Zadeh, 2025) إلى جانب ذلك، تُظهر الدراسات الجيولوجية الحديثة توفر معادن أخرى كالزنك والرصاص والمعادن النادرة التي يمكن أن تدعم الصناعات الناشئة في مجالات الإلكترونيات والطاقة النظيفة.

إن تنويع استغلال هذه الموارد الطبيعية لا يقتصر على تصديرها في شكلها الخام، بل يهدف إلى إنشاء سلاسل إنتاجية متكاملة تعتمد على التحويل الصناعي محليًا، بما يسهم في رفع القيمة المضافة وخلق مناصب عمل جديدة، وتعزيز القدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني. وبذلك تمثل هذه الموارد أحد الأعمدة المحورية التي يمكن البناء عليها

لتطوير قطاع صناعي فعّال ومستقل نسبيًا عن قطاع المحروقات، في إطار استراتيجية الجزائر نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومُتنوّعة.

2) الموارد البشرية في الجزائر

تشكل الموارد البشرية في الجزائر إحدى الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إذ يتميز المجتمع الجزائري بتركيبته الديموغرافية الشابة. فقد بلغ عدد السكان سنة 2025حوالي 46 مليون نسمة وفقًا لتقديرات الديوان الوطني للإحصائيات، (worldometers، 2025) بمعدل نمو سكاني يناهز 1.4%سنويًا، وتقل أعمار ما يقارب نصف السكان عن 30سنة، مما يمنح الجزائر قاعدة بشرية واسعة يمكن استثمارها في دعم مسار التنمية والتصنيع.

وتُعد فئة المتعلمين من بين العناصر البارزة في هذه الموارد؛ إذ تسجل الجامعات الجزائرية تخرج ما يفوق 350 ألف حامل شهادة سنويًا في مختلف التخصصات (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2024)، إلى جانب آلاف المتخرجين من معاهد التكوين المهني، وهو ما يعزز حجم اليد العاملة المؤهلة القادرة على الاندماج في سوق العمل.

غير أن مساهمة هذه الكفاءات في التنمية الصناعية لا تزال دون المستوى المأمول، نتيجة ضعف التوافق بين مخرجات منظومتي التعليم والتكوين من جهة، واحتياجات السوق الوطنية من جهة أخرى، خاصة في مجالات التكنولوجيا الحديثة والصناعات التحويلية. فغياب التوجيه الفعّال نحو التخصصات التقنية والمهنية أدى إلى تزايد نسب البطالة في صفوف الشباب الجامعي، مقابل عجز بعض القطاعات الصناعية عن إيجاد اليد العاملة المؤهلة.

ولهذا، أصبح من الضروري تعزيز سياسات التنمية الرأسمالية البشرية من خلال تحسين جودة التعليم، ودعم البحث التطبيقي الموجّه نحو الابتكار الصناعي، وتوسيع برامج الشراكة بين الجامعة ومؤسسات الإنتاج. كما تسعى الجزائر في السنوات الأخيرة إلى إدماج التحول الرقمي وتكنولوجيا المعلومات كرافعة لتأهيل الموارد البشرية وتحسين إنتاجيتها.

المطلب الثاني: بنية القطاع الصناعي الجزائري

يشكّل القطاع الصناعي أحد المحاور المحورية في استراتيجية الجزائر الرامية إلى تنويع الاقتصاد والحدّ من الاعتماد المفرط على المحروقات. ولتحليل هذه البنية الصناعية بشكل منهجي، سيتم تناول أربعة محاور رئيسية:

1. قطاع الطاقة

يُعدّ قطاع الطاقة (بما في ذلك إنتاج الكهرباء والغاز الطبيعي) أحد الأعمدة التي تستند إليها الصناعة الوطنية، لما له من دور في تشغيل وحدات التصنيع وتوليد البُنى التحتية. في الربع الأول من سنة 2025، سجّل هذا القطاع نموّاً بواقع 4.0 %+، وهو ما يُشير إلى استمراره في القيام بدور الهيكل البنائي للصناعة رغم تباطؤه النسبي .

- بلغ النمو في الناتج المحلي غير الطاقوي لدولة الجزائر خلال عام 2024 نسبة 4.8%، وقد أشار إلى ذلك تقرير لـ البنك الدولي في يونيو 2025. .
- مؤشر الإنتاج الصناعي (الطاقة/الصناعة عموماً) سجّل ارتفاعاً بنسبة 4.8% في الربع الرابع من 2024 مقارنة بالربع ذاته من العام السابق.
- قطاع الصناعات التحويلية سجل نموّاً بنسبة 7.6% في شهر ديسمبر 2024 مقارنة بنفس الشهر من العام السابق .
- يُقدَّر أيضاً أن عائدات قطاع المحروقات ما زالت تمثّل حصة كبيرة من الصادرات، حيث تفوق 95% من إيرادات التصدير.

2. قطاع الهيدروكربونات

يشكّل قطاع النفط والغاز (الهيدروكربونات) القاعدة التقليدية لاقتصاد الجزائر، لكنّه في الوقت نفسه يُعدّ نقطة ضعف من حيث التنويع الصناعي. ففي بداية 2025، انكمش أداء هذا القطاع بنسبة 3.3 % -، حيث شهدت خاصّية تسييل الغاز انخفاضاً حادّاً بنحو -17.5 %، كما سجل تكرير النفط انخفاضاً بـ 2.2%-.

هذه المؤشرات تؤكد أن الاعتماد على المحروقات لا يوفّر قاعدة صلبة لتحوّل صناعي واسع، بل على العكس يُعدّ عاملاً ضاغطاً يتطلّب بدائل إنتاجية غير طاقوية.

3. المناجم والمحاجر

يمتلك الاقتصاد الجزائري ثروة طبيعية في قطاع التعدين والمحاجر، تُعدّ من الموارد التي يمكن توظيفها في الصناعة التحويلية. تقرير نشر في بداية 2024 أشار إلى نمواً ملحوظاً في الاستخراج المعدني بنحو 18.2 % +في الربع الأول من السنة، خاصة في استخراج الأحجار والرّمل والطين (52.1 %+) .

غير أنّ بعض التقارير الأحدث تُشير إلى أن قطاع المناجم والمحاجر بدأ يشهد تباطؤاً في أوائل 2025، ما يعكس صعوبة الاستمرارية في النمو دون استثمارات كافية أو سياسات دعم واضحة.

تُعدّ هذه الموارد مدخلاً حيوياً لتوسع الصناعة التحويلية، شرط تفعيل سلاسل القيمة المحلية.

4. الصناعات التحويلية

يشمل هذا المحور فروعاً متعددة، وسنستعرض أهمّها مع بيانات محدثة:

1.4.مواد البناء

سُجّل في الربع الأول من 2025 أن قطاع مواد البناء نمى بنسبة % 1.5+ رغم تراجع بعض فروعه مثل الأسمنت (-3.5 %) والزجاج (% 7.2-).

هذا النموّ المتواضع يُشير إلى إمكانات موجودة في القطاع، ولكن بحاجة إلى سياسة منتجة وتقنيات حديثة لتعزيز القيمة المضافة.

2.4.صناعة المنسوجات

وفق بيانات صناعية مُجمّعة، شهدت فروع المنسوجات تقدّماً ملحوظاً في الربع الأول من 2024 بنسبة 15.8%+ من تقرير أوّل النصف.

لكنّ تحليلاً لاحقاً في أوائل 2025 أشار إلى أن المنسوجات تواجه تراجعاً بنحو 4.9%-.
هذا التذبذُب يعكس أن القطاع بحاجة إلى استقرار واستراتيجيات دعم متخصصة.

3.4.الصناعة الجلدية والأحذية

تحسّن هذا القطاع في أوائل 2025، حيث سجل نموّاً بنسبة % 13.1+، متأثّراً بارتفاع المنتجات الاستهلاكية ذات الصلة (+23.1 %) والمنتجات الوسيطة (% 6.1+) .

هذا الأداء يُعدّ إشارة إيجابية إلى أنّ بعض فروع الصناعة التحويلية قادرة على النهوض إذا توفّرت البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة.

4.4.الصناعات الكيماوية

على الرغم من أنّ هذا الفرع يُمثّل أحد ركائز التصنيع المتقدم، فإنّه في أوائل 2025 سجّل تراجعاً بنحو- 11.3 %، ما يعكس ضعفاً في تحديث المنتج أو تجاوز الاستيراد والفجوات التقنية.

هذا الأمر يُبرز أنّ التحول الصناعي نحو الفروع التي تعتمد المعرفة والقيمة المضافة لم يتحقّق بعد بالشكل المطلوب.

5.4.الصناعات الخشبية والورق

كانت هناك مؤشرات إيجابية للخشب، حيث سجّل القطاع نمواً بنحو 19.6 % + في الربع الأول من 2025، مدعوماً بأنشطة النجارة (+112.9 %) وصناعة الأثاث (26.8 %+) .

على المستوى الآخر، قطاع الورق والطباعة سجل انخفاضاً في سبتمبر 2024 بنسبة 19.7%-.

إذًا، هذا الفرع يقدّم مزيجاً من الإمكانات والضعف، ويحتاج إلى تشغيل أفضل لسلاسل الإنتاج وتطوير السوق التصديرية.

الجدول الموالي يلخص معدلات النمو للقطاع الصناعي في الجزائر في سنتي 2024-2025:

الجدول رقم (02-14): معدلات نمو القطاعات الصناعية في الجزائر بين 2024 و2025

الفرع الصناعي	معدل النمو/الانكماش 2024	معدل النمو/الانكماش 2025	الملاحظة الرئيسة
القطاع الصناعي الكلي	2.3 %+تقريبًا	3.5 %-	تباطؤ في النمو العام نتيجة ضعف المحروقات والصناعات الكيماوية
الطاقة (كهرباء وغاز)	3.6 %+	4.0 %+	استمرار النمو المستقر للطاقة كقطاع داعم للإنتاج الصناعي
الهيدروكربونات (نفط وغاز)	5.4 %+	3.3 %-	تراجع حاد خصوصًا في تسييل الغاز (17.5 %-) وتكرير النفط(2.2 %-)
المناجم والمحاجر	18.2 %+	تباطؤ في Q1 2025	انتعاش قوي 2024 تلاه تباطؤ بسبب ضعف الاستثمار
مواد البناء	2.1 %+	1.5 %+	نمو طفيف رغم تراجع الأسمنت (3.5 %-) والزجاج(7.2 %-)
الصناعات الكيماوية	6.0 %+تقريبًا	11.3 %-	انكماش واضح بسبب ضعف التحديث التكنولوجي
الصناعات الغذائية	9.4 %+	6.2 %+	استمرار النمو بفضل توسع التصنيع الزراعي
المنسوجات	15.8 %+	4.9 %-	أداء متذبذب بين سنتي 2024 و2025
الجلدية والأحذية	9.7 %+	13.1 %+	نمو متواصل مدفوع بزيادة الإنتاج الاستهلاكي (23.1 %+)
الخشبية والورق	12.5 %+	19.6 %+(الخشب) / 19.7% - (الورق)	أداء مزدوج: ارتفاع الخشب وتراجع الورق والطباعة

المصدر: أنظر

1. World Bank. (2025, June 3). *Algeria: Boosting productivity to achieve sustainable and diversified growth*. https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2025/06/03/algeria-boosting-productivity-to-achieve-sustainable-and-diversified-growth
2. CEIC Data. (2024, September). *Algeria Industrial Production Index Growth, 1996-2025*. Retrieved from https://www.ceicdata.com/en/indicator/algeria/industrial-production-index-growth
3. Trading Economics. (2025, March). *Algeria Industrial Production*. Retrieved from https://www.tradingeconomics.com/algeria/industrial-production
4. CEIC Data. (2024, September). *Algeria Industrial Production Index (IPI): Public (1989 = 100)*. Retrieved from https://www.ceicdata.com/en/algeria/industrial-production-index-1989100/industrial-production-index-ipi-public
5. CEIC Data. (2024, September). *Algeria Industrial Production Index: Public: Chemistry, Rubber and Plastics* [Data table]. Retrieved from https://www.ceicdata.com/en/algeria/industrial-production/industrial-production-public-chemistry-rubber-and-plastics-rp-chemical-industry-basic-ore--sulphuric-acid
6. CEIC Data. (2024, September). *Algeria Industrial Production Index: Public: Wood, Cork, Paper and Printing*. Retrieved from https://www.ceicdata.com/en/algeria/industrial-production-index-public-percentage-change?utm_source=chatgpt.com (see table for wood/cork/paper sector)
7. European Commission – Knowledge for Policy. (2024, November). *Algeria Economic Update Fall 2024*. https://knowledge4policy.ec.europa.eu/publication/algeria-economic-update-fall-2024_en
8. Allianz Trade. (2025). *Algeria – A stable rent economy*. https://www.allianz-trade.com/en_global/economic-research/country-reports/Algeria.html
9. MTC Solutions Company. (2024). *Algeria's Manufacturing Sector 2024: Comprehensive Industry Analysis*. https://mtcsolutionscompany.com/en/algerias-manufacturing-sector-2024-comprehensive-industry-analysis/
10. USDA Foreign Agricultural Service. (2024). *Algeria Exporter Guide Annual*. https://www.fas.usda.gov/data/algeria-exporter-guide-annual-0

من خلال ما سبق، يتضح أنّ القطاع الصناعي في الجزائر يعاني من ضعف هيكلي عميق، فهو قطاع محدود الفعالية يفتقر إلى التنوّع الإنتاجي ويعتمد بدرجة كبيرة على الصناعات التحويلية التقليدية. كما يُظهر هذا القطاع تذبذبًا ملحوظًا في أدائه عبر مختلف الفروع الصناعية، رغم توفر مقومات النجاح والبيئة المناسبة للنمو.

ويُعزى هذا الوضع إلى ضعف تبنّي التكنولوجيا الحديثة من جهة، وغياب الفكر الإنتاجي الابتكاري من جهة أخرى. إنّ تجاوز هذه الإشكالية يتطلب الاستثمار في التكنولوجيا الصناعية المتطورة ودعمها، بما يفتح آفاقًا جديدة للتنمية، ويُسهم في إحياء الاقتصاد الوطني وإخراجه من الاعتماد المفرط على الريع الذي طبع بنيته منذ مرحلة الاستقلال.

المطلب الثالث: أعراض ومعوقات النهوض بالقطاع الصناعي

يواجه القطاع الصناعي في الجزائر تحديات كبيرة أدّت إلى تعثّر أدائه، إذ يُعدّ من بين القطاعات الأقل ديناميكية في الاقتصاد الوطني. ويُظهر ذلك بوضوح عدد من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس محدودية دوره في تحقيق النمو والتنمية.

أولًا: ضعف مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي

يُظهر الجدول رقم (3-09) تطوّر معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى غاية 2015. ويتضح من البيانات الواردة أنّ القطاع الصناعي عرف تقلبات ملحوظة في وتيرة نموه، إذ تراوحت معدلاته بين 0.8% كأدنى مستوى سنة 2007 و 6.1% كأعلى مستوى سنة 2009، ما يعكس هشاشة هذا القطاع وعدم استقراره عبر السنوات.

الجدول رقم (02-15): يمثل معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الصناعي في الجزائر(2001-2015)

الوحدة: نسبة مئوية(%)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل النمو(%)	2.0	2.9	1.5	2.6	2.5	2.8	0.8	4.4
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	-
معدل النمو(%)	6.1	3.4	3.9	5.1	4.0	3.8	4.3	-

المصدر: بنك الجزائر (تقارير السنوات 2005، 2010، 2015)، التقرير السنوي الاقتصادي والنقدي.

الشكل رقم (02-13): يمثل معدلات النمو الاقتصادي للقطاع الصناعي في الجزائر(2001-2015)

المصدر: من اعداد الطالب بناءا عن الجدول رقم (02-15)

من خلال الجدول والشكل السابقين، يُلاحظ أن معدلات النمو في القطاع الصناعي بالجزائر ظلت متواضعة، إذ بلغ متوسطها نحو 4% خلال الفترة المدروسة، حيث سجّل القطاع سنة 2015 معدل نمو قدره 4.3% فقط. وتُعد هذه النسب المنخفضة أحد العوامل المؤثرة سلبًا على النمو الاقتصادي الكلي.

وقد كان أفضل أداء للقطاع في سنة 2009 بنسبة 6.1%، ويُعزى ذلك إلى الأداء الجيد لبعض الصناعات الخاصة، لاسيما الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والجلود، التي ساهمت بشكل معتبر في الناتج الصناعي.

ومع ذلك، يبقى القطاع الصناعي العمومي – خارج قطاع المحروقات – محدود التأثير ولا يشكل محركًا حقيقيًا للنمو الاقتصادي في الجزائر.

ثانيا: تراجع في المكانة الاقتصادية

يشير كلٌّ من الجدول والشكل المواليين إلى أن مساهمة القطاع الصناعي في مجمل الأنشطة الإنتاجية خلال الفترة (2001–2015) لم تتجاوز في المتوسط 6%، محتلاً بذلك المرتبة الأخيرة ضمن القطاعات المكوّنة للناتج الداخلي الخام. ويعكس هذا الوضع تراجع المكانة الاقتصادية للقطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني، لصالح قطاعات أخرى أكثر ديناميكية، ما يؤكد استمرار ضعف البنية الصناعية في الجزائر رغم الجهود المبذولة لتحفيز التصنيع.

الجدول رقم (02–16): يمثل تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الدخلي الخام خلال الفترة (2001–2015)

الوحدة: نسبة مئوية(%)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
معدل (%)	8.0	8.1	7.3	6.8	5.9	5.6	5.4	5.0
السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	-
معدل (%)	6.2	5.5	4.9	4.6	4.6	5	5.4	-

المصدر: بنك الجزائر، التقارير السنوية الاقتصادية والنقدية (2005، 2010، 2015).

الشكل رقم (02-14): يمثل تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الدخلي الخام خلال الفترة (2001-2015)

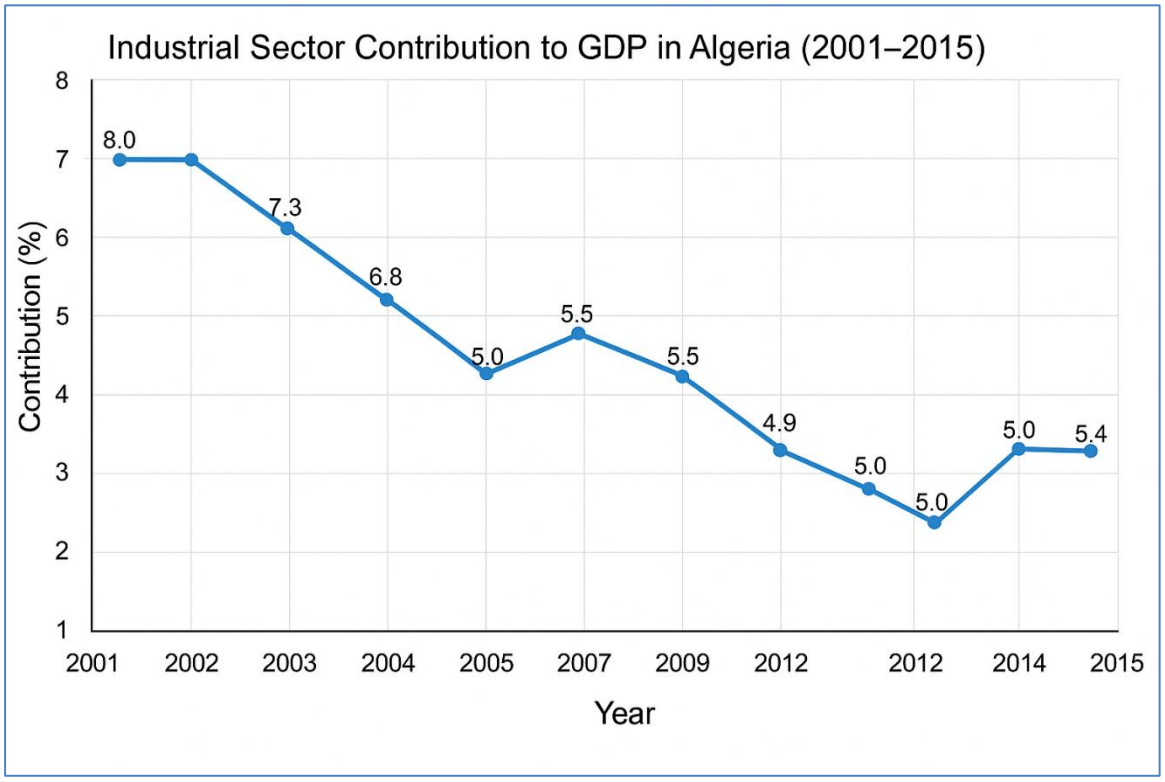

المصدر: من اعداد الطالب بناءا عن الجدول رقم (02-16)

من خلال الجدول والشكل السابقين، يتّضح أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لا تزال ضعيفة، حيث بلغت نسبتها سنة 2015 نحو 5.4% فقط، وهي نسبة متدنية تعكس محدودية أداء هذا القطاع. ويُعزى هذا الضعف أساسًا إلى نقص الاستثمارات الموجّهة للصناعة، إضافة إلى الصعوبات المرتبطة بتسيير وتنظيم المؤسسات الصناعية، ما جعله يحتل مرتبة متأخرة ضمن القطاعات المولِّدة للثروة خارج مجال المحروقات.

وعند المقارنة مع الدول المتقدمة، نلاحظ أن القطاع الصناعي يُعدّ المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، غير أن الوضع في الجزائر يختلف، إذ يواجه القطاع تحديات بنيوية ومالية عديدة. فضعف المنظومة المالية كوسيط لتمويل الاستثمارات الصناعية، إلى جانب القيود التي يفرضها قانون الاستثمار خاصة قاعدة (51%/49%) التي تحدد حصة المستثمر الأجنبي أمام المحلي، كلها عوامل ساهمت في بقاء مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي عند مستويات متواضعة جدًا.

ثالثًا: ضعف مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الصادرات الإجمالية

تُعتبر مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في إجمالي الصادرات الجزائرية محدودة للغاية، إذ يعاني هذا القطاع من غياب نسيج صناعي متكامل قادر على تلبية متطلبات السوق الوطنية أولًا، ثم المنافسة في الأسواق الخارجية ثانيًا. وعلى الرغم من الجهود الكبيرة المبذولة لتعزيز فعالية هذا القطاع وتحسين أداء المؤسسات الإنتاجية في

ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، إلا أن نتائجه لا تزال دون المأمول. ويوضح الجدول الموالي تطور مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الصادرات الإجمالية خلال الفترة (2005–2015).

الجدول رقم (02–17): يمثل مساهمة الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الصادرات الاجمالية

السنوات	الصادرات الاجمالية	الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات	النسبة المئوية
2005	46002	7455	1.62
2006	54613	1079.12	1.97
2007	60163	979.18	1.62
2008	79298	1483.92	1.87
2009	45194	839.46	1.85
2010	56665	789.46	1.39
2011	66625	881.2	1.32
2012	67254	824.3	1.22
2013	68254	904.2	1.32
2014	70245	897.2	1.27
2015	71215	911.2	1.27

المصدر: تقارير الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2016

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن الصادرات خارج قطاع المحروقات، ولا سيما الصادرات الصناعية، ما تزال بحاجة ماسة إلى مزيد من الدعم والتحفيز حتى تتمكن من مواكبة متطلبات سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنتهجها الجزائر. إذ تبقى نسب مساهمة هذه الصادرات محدودة للغاية، حيث تراوحت بين 1.22% و1.97%، وهي أعلى نسبة سُجّلت خلال سنة 2006، ما يعكس ضعف قدرة القطاع الصناعي على التموقع ضمن المنظومة التصديرية الوطنية.

رابعا: تدني المساهمة في العمالة

يبين الجدول والدول المعنية تطور نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في إجمالي العمالة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015:

الجدول رقم (02–18): يمثل مساهمة القطاع الصناعي في العمالة خلال الفترة (2000–2015)

الوحدة: ألف شخص

السنوات	2001	2011	2012	2013	2014	2015
السكان الناشطون فعلا	5199	9599	10170	10788	10239	10594
قطاع الصناعة	503	1367	1335	1407	1290	1377
نسبة المساهمة (%)	13.4	14.24	13.12	13.04	12.59	12.99

المصدر: من اعداد الطالب بناء على تقارير بنك الجزائر

الشكل رقم (02–15): يمثل مساهمة القطاع الصناعي في العمالة خلال الفترة (2000–2015).

المصدر: من اعداد الطالب بناءا عن الجدول رقم (02–18)

من خلال تحليل الجدول والشكل السابقين، يتضح أن متوسط نسبة مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل خلال الفترة (2000–2015) بلغ حوالي 13%، وهي نسبة تُعد متواضعة نسبيًا بالنظر إلى طبيعة التشغيل في الجزائر. إذ تُظهر البيانات أن قطاعي الخدمات التجارية وغير التجارية يستوعبان ما يقارب 61.6% من اليد العاملة، يليه قطاع الأشغال العمومية بنسبة 20%.

كما يُلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع الصناعي في التشغيل شهدت تراجعًا من 14.24% سنة 2011 إلى 12.99% سنة 2015، مما يدل على أن اليد العاملة التي تحررت لم تتجه نحو القطاع الصناعي باعتباره القطاع الحامل للتنمية.

ويُمكن إرجاع أسباب إخفاق الاستراتيجيات التنموية التي تبنتها الجزائر لإعادة إنعاش القطاع الصناعي، منذ بداية تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي، إلى عدة عوامل مباشرة وغير مباشرة، من أبرزها ما يلي: (القادر، 2012)

1. الأسباب المباشرة:

تتمثل الأسباب المباشرة لفشل مشاريع تطوير القطاع الصناعي في النقائص والمشكلات التي واجهت تنفيذ مختلف المبادرات الاستراتيجية .ومن أبرز هذه الإخفاقات:

I. فشل مشروع المؤسسات الصغيرة:

فرغم تمكن هذا المشروع من تحقيق بعض النتائج الإيجابية، تمثلت في إنشاء نحو 90,755 مؤسسة وتوفير أكثر من 945,000 منصب شغل وفق إحصائيات سنة 2009، بفضل الدعم المالي المتمثل في القروض المقدمة من وكالة تشغيل الشباب بدون فوائد، إضافة إلى القروض البنكية ذات الفوائد المخفضة التي بلغت قيمتها سنة 2009 حوالي 900مليار دينار جزائري (ما يعادل ثلث محفظة القروض البنكية)، إلا أن المشروع فشل في تحقيق هدفه الأساسي المتمثل في تحفيز النشاط الصناعي. (تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2009)

وتُشير البيانات إلى أن نسبة المؤسسات الصناعية من إجمالي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم تتجاوز 6% سنة 2007، واقتصرت في معظمها على الصناعات الغذائية والزراعية .كما تجدر الإشارة إلى أنه تم شطب حوالي 238,489 مؤسسة إلى غاية سنة 2009، وهو ما يعكس هشاشة هذا القطاع.

ويُعزى فشل المشروع إلى مجموعة من العوامل، من أبرزها:

الضعف الواضح في التسيير الإداري والتقني، إلى جانب عدم قدرة هذه المؤسسات على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة وعدم إيلائها الأهمية الكافية للبعد التسويقي، مما قلل من قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية.

- صعوبة الاستمرار في الحصول على التمويلات المالية اللازمة لضمان استدامة النشاط الاقتصادي، نتيجة لضعف الضمانات، وتعقيد الإجراءات البنكية، وغياب آليات تمويل بديلة تدعم المشاريع الصناعية الناشئة.
- فشل برامج التأهيل الصناعي التي نُفّذت في إطار برنامج التنافسية الصناعية لوزارة الصناعة المدعوم من طرف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، وكذلك برنامج وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تم بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

- فعلى الرغم من إعادة تفعيل هذه البرامج في إطار الاستراتيجية الوطنية للتصنيع، فإنها لم تحقق النتائج المرجوة، إذ لم تؤدِّ عمليات التأهيل إلى تحسين حقيقي في الأداء الصناعي أو رفع مستوى الكفاءة التكنولوجية والإنتاجية للمؤسسات المستفيدة.

II. ضعف إقبال المستثمر الأجنبي

رغم الجهود التي بذلتها الدولة لتحسين مناخ الاستثمار، ظل حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر محدودًا، خصوصًا في المجال الصناعي. وقد نجحت بعض الشركات الأجنبية في إقامة شراكات محدودة مع مؤسسات محلية، من بينها:

الشركة المختلطة ENAD-HENKEL Algérie، بين شركة ENAD الجزائرية والمجموعة الألمانية HENKEL، برأسمال قدره 89.6 مليون دولار، حصة الشريك الأجنبي فيه 60% مقابل 40% للشريك الجزائري.

الشركة المختلطة ArcelorMittal Annaba، بين المجمع الصناعي للحديد والصلب SIDER والمجموعة الأجنبية ArcelorMittal، برأسمال قدره نحو 4.5 مليار دولار، بنسبة 70% للشريك الأجنبي و30% لـ SIDER.

غير أن هذه الشراكات تبقى محدودة بالنظر إلى الإمكانات المالية والطبيعية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، وإلى الجهود الحكومية المبذولة لتحسين مناخ الأعمال. إذ لا تزال التقارير الدولية، وعلى رأسها تقرير البنك الدولي "ممارسة أنشطة الأعمال"، تُصنّف الجزائر في مراتب متأخرة بسبب البطء في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتعقيد الإجراءات الإدارية التي يواجهها المستثمر منذ مرحلة التأسيس إلى غاية تصفية المشروع.

فالتقرير يشير إلى أن المستثمر في الجزائر مطالب باجتياز 14 إجراءً إدارياً وتقديم عدد مماثل من الوثائق، في مدة قد تصل إلى 24 يوماً لكل مرحلة، بينما يمكن أن تصل تكلفة إعداد الوثائق إلى 5.21% من القيمة الأولية للمشروع. وقد أدى ذلك إلى تراجع ترتيب الجزائر إلى المرتبة 125 عالمياً في مجال تهيئة مناخ الاستثمار. (نصيرة)

كما ساهمت قاعدة 49/51 التي أقرها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 — والتي تُلزم المستثمر الأجنبي بعدم امتلاك أكثر من 49% من رأسمال المشروع — في تقليص جاذبية السوق الجزائرية، رغم مطالبات عدة جهات داخلية ودولية، من بينها منظمة التجارة العالمية، بضرورة مراجعتها.

III. التردد وتضارب القرارات المتعلقة بالخصخصة

على الرغم من خصخصة 458 مؤسسة عمومية صناعية خلال الفترة (2003–2008)، إلا أن مسار الخصخصة واجه صعوبات كبيرة تمثلت أساساً في إشكالية تسريح العمال دون توفير بدائل تشغيلية مناسبة، إضافة إلى

ضعف الكفاءة الإدارية والبشرية لدى فئات من الرأسمال المحلي، وثقل المديونية التي تعاني منها المؤسسات المعروضة للبيع.

كما واجه المستثمرون صعوبات مرتبطة بـ غياب تقييم حقيقي للأصول، وتدهور البنى التحتية، وعدم صلاحية عدد كبير من التجهيزات والمعدات الصناعية.

ووفقاً لإحصاءات وزارة الاستثمار لسنة 2003، بلغ عدد المؤسسات غير المؤهلة والمعروضة للخصخصة 731 مؤسسة، أي ما يعادل 66% من إجمالي المؤسسات المطروحة، وهو ما يعكس عمق الأزمة الهيكلية في القطاع العمومي الصناعي. كما ساهم عدم حل مشكلة العقار الصناعي في تأخير تنفيذ برامج الخصخصة وإضعاف فعاليتها.

IV. انعدام الحركية في بورصة الجزائر

يُعد جمود السوق المالية الجزائرية أحد أبرز العوائق غير المباشرة التي حدّت من تطور القطاع الصناعي في البلاد. إذ أن غياب سوق مالية تتسم بالديناميكية والفعالية حال دون تمكين المؤسسات الصناعية من الحصول على التمويلات الضرورية لتوسيع نشاطها، وتطوير منتجاتها، وتعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والدولية.

وفي هذا الإطار، أشار التقرير السنوي لسنة 2008 الصادر عن لجنة تنظيم عمليات بورصة القيم المنقولة الجزائرية إلى أن مساهمة السوق المالية في تمويل التنمية الاقتصادية الوطنية لا تزال محدودة جدًا، رغم مرور عدة سنوات على انطلاق نشاط بورصة الجزائر. فقد أوضح التقرير أنه لم يُسجّل خلال سنة 2008 أي إصدار جديد للأوراق المالية، كما أن قسم بورصة الجزائر يضم سهمين فقط، يتعلقان بكل من مؤسسة تسيير نزل الأوراسي ومؤسسة صيدال.

وتُبرز هذه المعطيات ضعف فعالية السوق المالية وغياب العمق المالي اللازم لدعم تمويل المشاريع الإنتاجية، خاصة الصناعية منها، وهو ما جعل المؤسسات الوطنية تعتمد بشكل شبه كلي على القروض البنكية التقليدية كمصدر رئيسي للتمويل. هذا الوضع أدى إلى تقليص فرص الابتكار والتوسع الصناعي، وبالتالي إعاقة تحقيق التحول الهيكلي المنشود في الاقتصاد الجزائري. (التقرير السنوي 2008، 30 افريل 2009)

2. الأسباب غير المباشرة

يمكن اعتبار أن الأسباب غير المباشرة التي أسهمت في فشل مختلف الاستراتيجيات التنموية الموجهة للقطاع الصناعي في الجزائر متعددة، غير أن أبرزها تتمثل فيما يلي:

I. الظروف الدولية والعولمة

لقد أثّر انتشار ظاهرة العولمة بشكل سلبي وغير مباشر على أداء القطاع الصناعي الجزائري، وذلك رغم أن الجزائر لا تُعد دولة مصدّرة للسلع الصناعية، بل تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد المنتجات الصناعية الأجنبية.

وقد تضاعفت هذه التأثيرات السلبية عقب توقيع اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية، إضافة إلى التحضيرات الجارية للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (OMC).

إذ ترتب عن هذه الاتفاقيات تفكيك تدريجي للقيود الجمركية السعرية والكمية، الأمر الذي أدى إلى ضعف تنافسية المنتجات الوطنية أمام السلع الأجنبية نتيجة عدم مواكبتها للتطور التكنولوجي العالمي وافتقارها إلى الأساليب التسويقية الحديثة.

وبذلك، وجدت المؤسسات الصناعية الجزائرية نفسها في بيئة تجارية منفتحة تفوق قدراتها الإنتاجية والتكنولوجية، مما ساهم في تراجع دور الصناعة المحلية في الاقتصاد الوطني. (عطية، 1998)

II. الدور السلبي لتضخم عوائد قطاع المحروقات

يُعتبر قطاع المحروقات أحد أهم القطاعات المسيطرة على البنية الاقتصادية الجزائرية، حيث احتل مكانة متقدمة في النمو الاقتصادي الوطني، إذ ساهم بنسبة تجاوزت في المتوسط 43% خلال الفترة 2000–2005 في تكوين الناتج الداخلي الخام، لترتفع إلى 54% خلال الفترة 2005–2010، وحوالي 32% خلال الفترة 2011–2014.

كما مثّلت صادرات المحروقات أكثر من 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية، حيث بلغت سنة 2014 نحو 97.3%، في حين ساهمت إيرادات هذا القطاع بنحو ثلثي موارد الميزانية العامة للدولة (59% سنة 2014).

وقد أدى الارتفاع الكبير في أسعار النفط، من 54.64 دولارًا للبرميل سنة 2005 إلى 112.9 دولارًا سنة 2011، ثم إلى 100.9 دولارًا سنة 2014، إلى زيادة ملحوظة في قيمة الصادرات النفطية من 26.92 مليار دولار سنة 2006 إلى 38.5 مليار دولار، ثم إلى أكثر من 58.46 مليار دولار سنة 2014.

هذا الارتفاع في العائدات خلق فائضًا ماليًا كبيرًا شجع على الاعتماد المفرط على الريع البترولي، مما قلل من الحافز للبحث عن مصادر بديلة لتمويل التنمية، وخاصة تطوير القطاع الصناعي الإنتاجي القادر على خلق القيمة المضافة واستدامة النمو الاقتصادي.

الخلاصة

يتضح من خلال هذا الفصل أن البحث عن بدائل تنموية خارج قطاع المحروقات يمثل ضرورة استراتيجية لضمان استدامة النمو الاقتصادي في الجزائر وتقليص التبعية للريع النفطي، خاصة في ظل تقلبات السوق العالمية للمحروقات. وقد أظهر تحليل القطاعات الثلاثة – الفلاحي، السياحي، والصناعي – أن الجزائر تمتلك إمكانات معتبرة تؤهلها لتنويع اقتصادها، غير أن استغلالها لا يزال دون المستوى المطلوب. فالقطاع الفلاحي يُعد ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير فرص التشغيل، لكنه يواجه صعوبات تتعلق بضعف المردودية وغياب التكامل الصناعي والتسويقي. أما القطاع السياحي، فرغم غناه الطبيعي والثقافي، فلا يزال يساهم بنسبة ضعيفة في الناتج المحلي بسبب نقص البنى التحتية وضعف الترويج والاستثمار. في حين يُعد القطاع الصناعي العنصر المحوري لأي تنويع اقتصادي حقيقي، إلا أن مساهمته بقيت محدودة نتيجة العراقيل الإدارية والتمويلية والتكنولوجية. وبناءً على ذلك، فإن تحقيق التحول نحو اقتصاد منتج ومتوازن يتطلب تبنّي رؤية تنموية شاملة ترتكز على التكامل بين هذه القطاعات، وتحسين مناخ الاستثمار، وتعبئة الموارد البشرية والتكنولوجية بما يسمح ببناء اقتصاد وطني متنوع قادر على مواجهة الصدمات الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة خارج قطاع المحروقات.

الفصل الثالث

الواقع الاقتصادي وقياس درجة التنويع الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2001-2022)

تمهيد

إن وضع الاقتصاد الجزائري لا يُعد نتيجةً لعوامل ظرفية مرتبطة فقط بأزمة تراجع المداخيل من المحروقات سنة 2014 أو بجائحة "كوفيد-19"، بل يجد تفسيره الحقيقي في الأزمة العميقة التي يعاني منها نموذج النمو والتنمية الذي تبنّته الجزائر منذ المنعرج الليبرالي لسنة 1980. هذا النموذج أصبح يشكل عائقًا حقيقيًا أمام بناء نمط تنموي جديد، تشاركي ومستدام، إذ كرّس قيودًا هيكلية تعمّقت مع مرور الزمن.

ومن أبرز هذه القيود: التبعية المزمنة للاقتصاد الجزائري لعائدات المحروقات، والاعتماد الكبير على الواردات من السلع الاستهلاكية وآلات الصناعة ومواد التجهيز، إضافةً إلى الحجم الكبير للاقتصاد غير المنظم وتأثيره في المنظومة الاقتصادية، فضلاً عن طبيعة اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي.

وتُجمع مختلف الدراسات والبحوث على أن هذه القيود تمثل الحواجز الأساسية التي تعرقل تطور الاقتصاد الجزائري اليوم، وتمنعه من التحول إلى اقتصاد منتج ومتنوع، قادر على خلق الثروة وتوفير فرص عمل لائقة، وضامن لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان في إطار احترام البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، وفق مبادئ الحوكمة ومتطلباتها.

وبعبارة أخرى، فإن تجاوز هذه القيود الهيكلية لا يمكن أن يتم إلا من خلال حلول جذرية وهيكلية تعتمد على استراتيجية متوسطة وبعيدة المدى، تقوم على المشاركة الجماعية والحوار الاجتماعي البنّاء والفعّال بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين.

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول: قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري في الفترة (2001–2022).**
- ✓ **المبحث الثاني: قياس التنويع الاقتصادي في الجزائر في الفترة (2001–2022).**
- ✓ **المبحث الثالث: آفاق تطوير القطاعات غير النفطية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر.**

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري في الفترة (2001–2022)

يشكّل البترول عماد الاقتصاد الجزائري ومحركه الأساسي منذ الاستقلال، إذ يُعتبر المصدر الأول للمداخيل الوطنية وللعملة الصعبة. تعتمد الجزائر على صادرات النفط والغاز في تمويل الميزانية العامة ودعم برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما يساهم قطاع الطاقة في جذب الاستثمارات الأجنبية وتطوير البنية التحتية والصناعات المرتبطة به. غير أن هذه المكانة الحيوية تجعل الاقتصاد هشًّا أمام تقلبات الأسعار العالمية، ما يدفع الدولة إلى السعي لتنويع اقتصادها وتشجيع القطاعات الإنتاجية الأخرى كالفلاحة والسياحة والصناعة، لتحقيق تنمية مستدامة وتقليل الارتهان للمحروقات.

المطلب الأول: القيود الهيكلية الناجمة عن تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات والواردات.

لا يختلف اثنان اليوم على أن استمرار تبعية الاقتصاد الجزائري للمحروقات من جهة، وللواردات من السلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية، بالإضافة إلى آلات الصناعة ووسائل التجهيز من جهة أخرى، أصبح يشكل تهديدًا حقيقيًا لمستقبل الاقتصاد الوطني وللأجيال القادمة. وهو ما يستدعي، في أقرب الآجال، وضع استراتيجية شاملة لبناء اقتصاد منتج وتحقيق التنويع الاقتصادي.

ورغم الإجراءات العديدة التي اتخذتها الجزائر لتقليص الاعتماد على مداخيل المحروقات، إلا أن النتائج المحققة ظلت محدودة للغاية، بسبب غياب رؤية شاملة بعيدة المدى ومتكاملة الأبعاد. فكل البرامج الحكومية المتعاقبة منذ أزمة سنة 1986، وكذا مختلف الخطط الإصلاحية وبرامج الإنعاش الاقتصادي التي طُبّقت منذ ذلك الحين إلى اليوم، أكدت مرارًا على ضرورة التخلص من هذه التبعية والتوجه نحو تنويع الاقتصاد والصادرات، غير أن نسبة مداخيل المحروقات من مجموع الصادرات بقيت مرتفعة جدًا، مما يؤكد الطابع الهيكلي لاعتماد الاقتصاد الجزائري على هذه المادة الحيوية، خاصة بالنظر إلى مساهمة عائداتها الكبيرة في الناتج الداخلي الخام.

أما الصادرات خارج قطاع المحروقات، فما تزال محدودة وضعيفة التنوع، إذ لا تتجاوز قيمتها في أحسن الأحوال 3 مليارات دولار، وتشكل المواد نصف المصنعة أكثر من 70% منها، مثل الأسمدة المعدنية والزيوت وقصب السكر والشمندر السكري. (شفير، 2021)

كما أن الجزائر، في كل مرة تشهد فيها تراجعًا في أسعار النفط وتقلصًا في مداخيل المحروقات، تلجأ إلى إجراءات لتقليص فاتورة الاستيراد، لكنها ما تلبث أن تعود لرفعها في فترات البحبوحة المالية، متناسية بذلك خطاب تنويع الاقتصاد وتطوير الإنتاج الوطني.

وفي المحصلة، يتضح أن الظرف الاقتصادي الخارجي، وبخاصة تقلبات أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، ما يزال هو العامل الأساسي الذي يتحكم في وتيرة الدعوات إلى التحول من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج ومتنوع، إذ أنه في فترات انهيار السوق الدولية للمحروقات وتراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة — كما حدث في أزمتي 1986 و2014 — ترتفع الأصوات من مختلف الجهات، بما في ذلك الحكومات المتعاقبة، وتكثر المقالات والدراسات والتقارير التي تؤكد جميعها على ضرورة الإسراع في هذا التحول الاقتصادي. غير أن هذه الدعوات لا تلبث أن تخفت وتفقد زخمها بمجرد تحسن أسعار النفط وانتعاش المداخيل من جديد.

كما يجدر القول إن ريع المحروقات استُخدم، عبر مختلف المراحل، كأداة بيد الحكومات المتعاقبة لتحقيق السلم الاجتماعي وكسب الولاءات السياسية. في المقابل، استفادت فئات معينة من هذا الريع، خصوصًا تلك المتغلغلة في دواليب التجارة الخارجية — والمعروفة ببارونات الاستيراد — إضافةً إلى المتحكمين في الصفقات العمومية، الذين عملوا بكل الوسائل الممكنة على عرقلة أي مسعى جاد نحو التحول الاقتصادي المنشود، حفاظًا على مصالحهم المرتبطة بالاقتصاد الريعي. (شفير، 2021)

المطلب الثاني: المحروقات ودورها في الاقتصاد الجزائري

يُعدّ البترول الركيزة الأساسية للاقتصاد الجزائري، إذ يمثل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية والعملات الصعبة. تعتمد الموازنة العامة للدولة بشكل كبير على عائدات صادرات النفط والغاز التي تموّل المشاريع التنموية والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية. كما يسهم قطاع المحروقات في خلق فرص العمل وجذب الاستثمارات الأجنبية، ويؤثر بشكل مباشر في ميزان المدفوعات والتوازن المالي للدولة. غير أن هذه التبعية تجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما يبرز الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل وتطوير قطاعات بديلة لضمان الاستقرار الاقتصادي المستدام.

ويمثل الجدول الموالي تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية بين بداية الستينيات وسنة 2021، استنادًا إلى بيانات وزارة المالية

الجدول رقم (03-01): يمثل تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية.

السنة	نسبة مساهمة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات (%)
بداية الستينيات	50.00%
1970	70.20%
1975	92.30%
1980	98.20%
1985	98.00%
1990	96.00%
1995	97.20%
2000	97.40%
2005	98.30%
2010	97.30%
2015	94.50%
2020	90.50%
2021	90.50%

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات وزارة المالية

الشكل رقم (03-01): يمثل تطور نسبة مساهمة صادرات المحروقات من إجمالي الصادرات الجزائرية.

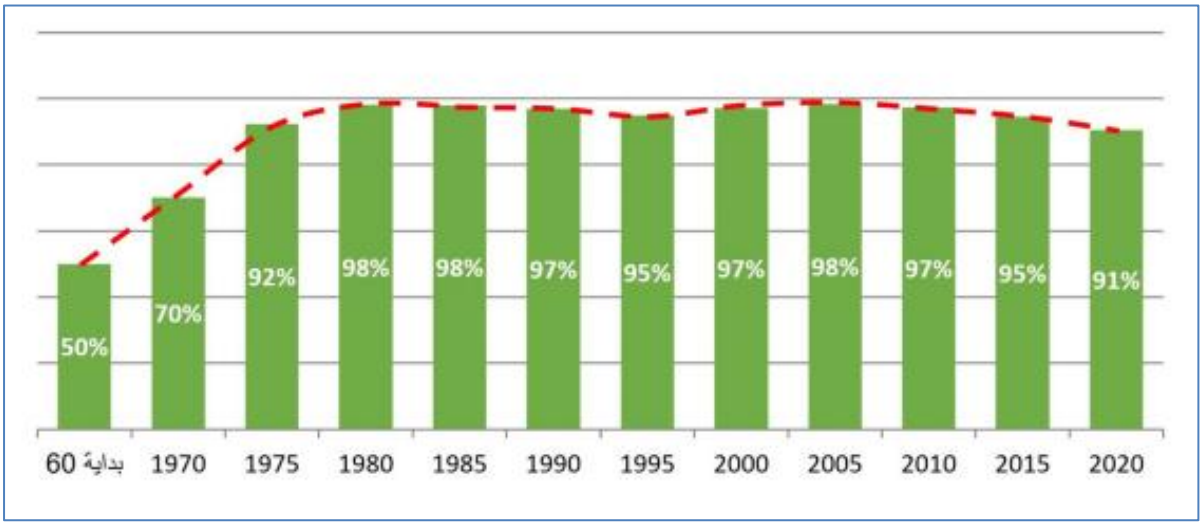

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ماسبق ذكره

في بداية الستينيات، كانت مساهمة صادرات المحروقات في حدود 50%فقط من إجمالي الصادرات.

- ارتفعت النسبة بشكل سريع لتصل إلى 70%سنة 1970، ثم إلى أكثر من 90% منذ منتصف السبعينيات
- بلغت ذروتها سنة 2005 بنسبة 98.3%، ما يعكس الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات في تمويل الاقتصاد الوطني.
- رغم محاولات التنويع الاقتصادي خلال العقود اللاحقة، ظلت النسبة فوق 90% حتى سنة 2021 (90.5%)، مما يؤكد استمرار التبعية الهيكلية للمحروقات.
- يبين هذا المخطط بوضوح أن الاقتصاد الجزائري ظل رهينًا لعائدات المحروقات منذ أكثر من خمسة عقود، وأن الجهود المبذولة لتنويع الصادرات لم تُحدث بعد الأثر المطلوب في بنية الاقتصاد الوطني.

وبالنسبة لمساهمة المحروقات في ميزانية الدولة، والمعبّر عنها بما يُعرف بـ"الجباية البترولية"، فقد ظلت هذه النسبة مرتفعة جدًا إلى غاية سنة 2014، قبل أن تبدأ في الانخفاض بشكل متسارع نتيجة تراجع مداخيل الجزائر جراء انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية.

فقد بلغت مساهمة الجباية البترولية 59% سنة 2014، ثم تراجعت إلى 35% سنة 2020. ورغم هذا الانخفاض الكبير، إلا أن تأثيره على ميزانية الدولة تم التخفيف منه جزئيًا بفضل صندوق ضبط الإيرادات، الذي كان يُموَّل أساسًا من الفوائض المالية المتأتية من عائدات المحروقات خلال سنوات البحبوحة النفطية.

يبين هذا التطور أن ميزانية الدولة الجزائرية لا تزال شديدة الارتباط بعائدات قطاع المحروقات، وأن أي تراجع في أسعار النفط ينعكس مباشرة على توازنها المالي، مما يؤكد الحاجة الملحّة إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الجباية العادية غير البترولية. والجدول الموالي يمثل تطور مساهمة الجباية البترولية (عائدات المحروقات) في ميزانية الدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2021، وذلك حسب بيانات وزارة المالية الجزائرية.

الجدول رقم (03-02): يمثل تطور مساهمة الجباية البترولية (عائدات المحروقات) في ميزانية الدولة الجزائرية.

السنة	نسبة مساهمة الجباية البترولية في ميزانية الدولة (%)
2000	76.90%
2005	76.30%
2010	70.50%
2014	59.00%
2015	46.50%
2016	35.30%
2017	36.00%
2018	42.80%
2019	41.70%
2020	35.00%
2021*	36.00%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة المالية

الشكل رقم (03-02): يمثل تطور مساهمة الجباية البترولية (عائدات المحروقات) في ميزانية الدولة الجزائرية.

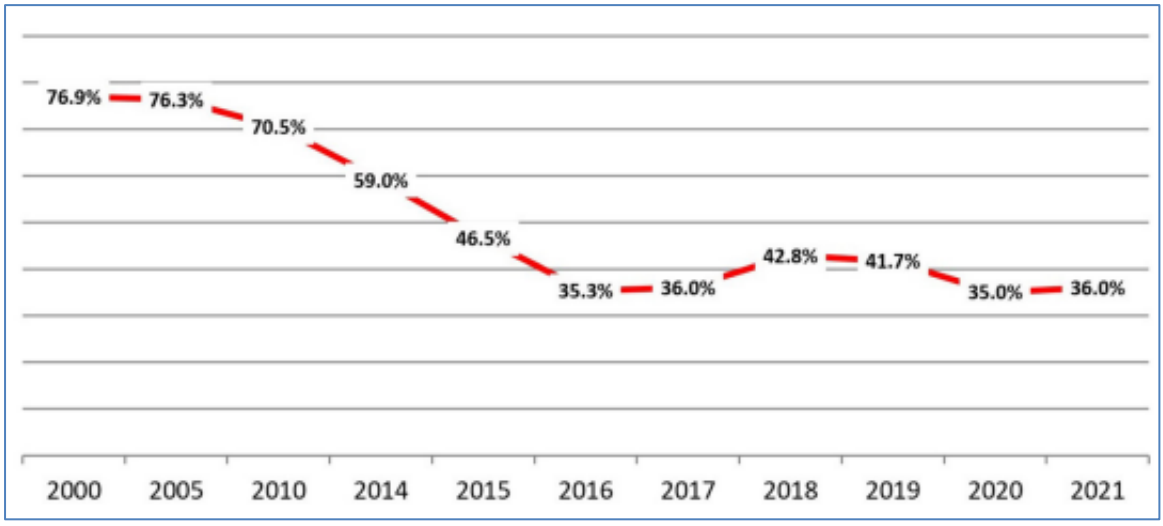

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ماسبق ذكره

يُظهر تحليل تطور الاقتصاد الجزائري أن قطاع المحروقات لا يزال يهيمن بشكل شبه كلي على المؤشرات الاقتصادية الكلية. فمع أزمة عام 2014، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي من 3.8%سنة 2014 إلى 0.8%سنة 2019، كما سجّل كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات عجزًا مستمرًا. وبحلول نهاية سنة 2021، ظلت

المحروقات المصدر شبه الوحيد لتمويل الاقتصاد الوطني، غير أن هذا القطاع يمرّ بتحولات هيكلية مقلقة قد تؤدي إلى مزيد من التأزم في المستقبل القريب.

فمنذ سنة 2010، بدأت الجزائر تشهد تراجعًا في إنتاج الطاقة الأحفورية مقابل ارتفاع متزايد في الطلب المحلي، ما جعل العديد من الخبراء يتوقعون فقدان الجزائر تدريجيًا لمكانتها كبلد بترولي. ويُعزى هذا التراجع إلى انخفاض الاكتشافات الجديدة وتقادم الحقول المنتجة، حيث انخفض إنتاج النفط من 1.95مليون برميل يوميًا سنة 2008 إلى 1.51مليون برميل سنة 2018.

في المقابل، ارتفع الطلب المحلي على المحروقات من 36.4مليون طن مكافئ نفط سنة 2008 إلى 56.7مليون طن سنة 2018، أي بنسبة زيادة قدرها 36%خلال عشر سنوات .وتُعد الزيادة السكانية والتوسع الحضري من أبرز العوامل التي ساهمت في هذا الارتفاع، إذ بلغ النمو السنوي في الطلب على الطاقة بين 2000 و2017 نحو 5% سنويًا، ليصل في سنة 2018 إلى ما يقارب 36,360كيلوطن مكافئ نفط (ktep) موزعة على القطاعات كالآتي 40% :للنقل، 19% للعائلات والصناعة، و21% لقطاعات أخرى .أما من حيث المزيج الطاقوي، فما تزال الطاقة الأحفورية تهيمن بنسبة 63.8%للغاز الطبيعي، و35.4% للبترول، و0.6% للفحم، في حين لا تتجاوز الطاقات المتجددة 0.1 %فقط (حسب وكالة الطاقة الدولية 2020).

رغم الانتعاش النسبي للاقتصاد العالمي في نهاية سنة 2021 واحتمال ارتفاع أسعار النفط، فإن هذا الانتعاش لن يغيّر من الحقيقة الأساسية :لا مفر من الانتقال نحو اقتصاد منتج ومتنوع قادر على خلق الثروة ومناصب شغل دائمة ولائقة، بعيدًا عن التبعية لعائدات المواد الطاقوية التقليدية.

ولتحقيق ذلك، لا بد من إعادة النظر في السياسة الطاقوية وتحديد استراتيجية وطنية للانتقال الطاقوي تقوم على تشخيص واقعي للقطاع، واستخلاص الدروس من الأزمات السابقة (1986 و2014)، مع مراعاة التوجهات العالمية وأهداف التنمية المستدامة في أفق 2030.

يشير الخبراء إلى مجموعة من التحديات الرئيسية:

- ارتفاع الاستهلاك المحلي للطاقة إلى ما يعادل 50%من الإنتاج الوطني، مع توقع زيادته مستقبلاً.
- تراجع إنتاج النفط بسبب قدم الحقول، ما سينعكس سلبًا على الصادرات ومداخيل العملة الصعبة.
- ضعف الصناعات البتروكيماوية القادرة على تثمين الموارد الطاقوية.
- محدودية الاستثمار في الطاقات المتجددة رغم امتلاك الجزائر لخزان ضخم من الطاقة الشمسية.

انطلاقًا من هذه التحديات، يقترح المختصون اعتماد مقاربة مزدوجة تقوم على:

1. **تطوير القدرات الإنتاجية للمحروقات** عبر تشجيع الاستكشاف والإنتاج بالتعاون مع الشركاء الأجانب وباستخدام التكنولوجيا الحديثة.
2. **وضع استراتيجية بعيدة المدى لتثمين الموارد الطاقوية** من خلال تطوير الصناعات البتروكيماوية وتنويع القاعدة الطاقوية نحو المصادر المتجددة.

ينبغي أن تُدرج سياسة الانتقال الطاقوي ضمن الهدف الأوسع المتمثل في بناء اقتصاد وطني منتج ومتنوع، بحيث تبقى عائدات المحروقات أحد ركائز التمويل، ولكن دون أن تشكل المصدر الوحيد له. إن استثمار هذه العائدات يجب أن يكون في خدمة الاقتصاد الحقيقي وتثمين الموارد الطاقوية ضمن توجهات السياسة الطاقوية والتجارية للجزائر.

ويجمع الباحثون في مجال التنمية الاقتصادية على أن التنويع الاقتصادي يمثل الشرط الأساس لحماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، ولا يتحقق ذلك إلا عبر تطوير الطاقات الإنتاجية المحلية وتحويل البنية الاقتصادية بعيدًا عن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية.

المطلب الثالث: هيمنة الواردات كقيد هيكلي على النمو الاقتصادي

تعاني البنية الاقتصادية الجزائرية من تبعية مزدوجة، لا تقتصر على الاعتماد على مداخيل المحروقات فحسب، بل تمتد أيضًا إلى الإيرادات المرتبطة بالسلع الاستهلاكية الغذائية وغير الغذائية، إضافةً إلى مواد التجهيز والآلات الصناعية المستوردة.

ويُظهر الجدول التالي المتعلق بالمبادلات التجارية للجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 إلى سنة 2020 وجود عجز مزمن في الميزان التجاري، بلغ إجمالًا نحو 630.6 مليار دولار.

غير أن هذا العجز بدأ يعرف تراجعًا تدريجيًا منذ أزمة عام 2014، نتيجة الإجراءات التي اتخذتها السلطات العمومية للحد من فاتورة الواردات وتقليص النزيف التجاري.

الجدول رقم (03-03): يمثل المبادلات التجارية للجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2005-2020)

السنة	الرصيد التجاري	الصادرات خارج المحروقات	الواردات من العالم
2005	-17.6	1.29	18.9
2006	-20.6	1.92	22.6
2007	-25.6	1.83	27.4
2008	-36.8	2.38	39.2
2009	-32.2	2.41	34.6
2010	-37.7	2.76	40.5
2011	-43.6	3.84	47.4
2012	-47.2	4.53	51.8
2013	-50.5	4.54	55
2014	-49.1	4.52	53.6
2015	-41.3	4.04	45.3
2016	-43	3.68	46.7
2017	-42.3	3.87	46.2
2018	-42.3	3.9	46.2
2019	-38	3.88	41.9
2020	-31.5	2.89	34.4

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات وزارة المالية

الشكل رقم (03-03): يمثل المبادلات التجارية للجزائر خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2005-2020)

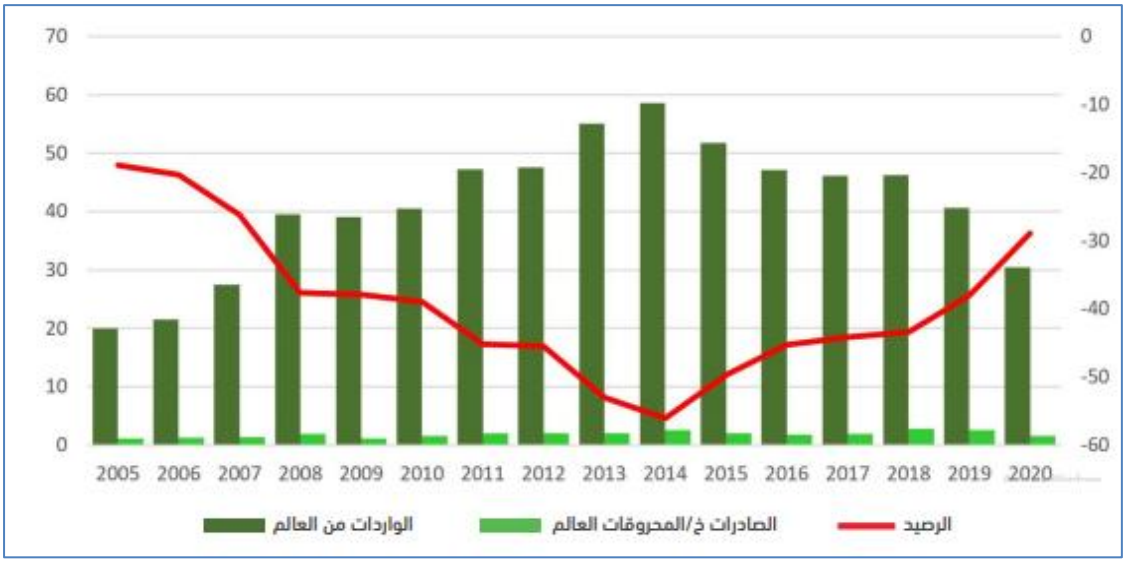

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ماسبق ذكره

تُظهر بنية الواردات الجزائرية ملامح تبعية هيكلية مزمنة للاقتصاد الوطني تجاه الخارج، إذ تكشف بيانات التجارة الخارجية أنّ التركيبة السلعية لهذه الواردات لم تشهد تحوّلًا نوعيًا يُذكر طوال الفترة الممتدة إلى سنة 2020، بل بقيت متمركزة حول مجموعة محدودة من القطاعات، الأمر الذي يعمّق هشاشة المنظومة الإنتاجية الوطنية ويحدّ من استقلالها الاقتصادي.

فمن حيث المكوّنات، تستحوذ المواد الاستهلاكية على الحصة الأكبر من إجمالي الواردات، بنسبة 40.26%، وهي نسبة مرتفعة تدل على الطابع الاستهلاكي للاقتصاد الجزائري أكثر من كونه إنتاجيًا. ويُلاحظ أنّ المواد الغذائية تمثل لوحدها 23.54%من هذه الواردات، في حين تشكّل المواد غير الغذائية 16.72%، ما يعكس اعتمادًا واسع النطاق على الخارج لتلبية الحاجات الأساسية للمواطنين.

وتأتي في المرتبة الثانية مواد التجهيز الصناعية بنسبة 26.63%، تليها المواد نصف المصنّعة بنسبة 23.17%، ثم المواد الخام بنسبة 6.69%، وأخيرًا مواد الطاقة وزيوت التشحيم بنسبة 2.66%من إجمالي الواردات. هذه البنية توضّح بجلاء أنّ القاعدة الإنتاجية المحلية ما تزال محدودة وضعيفة، وتعتمد في استمرارها على مكوّنات مستوردة لإدامة النشاط الصناعي والتجاري الداخلي.

أما من الناحية الجغرافية، فتُظهر البيانات أنّ الاتحاد الأوروبي يحتفظ بالمركز الأول كمصدر رئيسي لواردات الجزائر، يليه الصين التي صعدت بسرعة خلال العقدين الأخيرين لتصبح من أهم الشركاء التجاريين، ثم تركيا والولايات المتحدة الأمريكية .واللافت أنّ قائمة أكبر عشرة موردين إلى الجزائر لا تضمّ أي بلد عربي أو إفريقي، ما يعكس استمرار تمحور التجارة الخارجية الجزائرية حول أوروبا وآسيا، وضعف التكامل الاقتصادي مع المحيطين العربي والإفريقي على الرغم من القرب الجغرافي والروابط التاريخية.

إنّ هذه التركيبة الهيكلية للواردات تعبّر عن إشكالية عميقة في مسار التنمية الجزائرية، إذ لا تزال الدولة تعتمد بشكل كبير على الخارج لتلبية حاجاتها الاستهلاكية والصناعية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسواق الدولية، سواء من حيث الأسعار أو من حيث سلاسل التوريد. كما يشير هذا الوضع إلى قصور في السياسات الاقتصادية الرامية إلى تنويع الإنتاج المحلي، وتطوير القطاعات التحويلية التي من شأنها تقليص العجز التجاري وتعزيز الأمن الاقتصادي.

من ثَمّ، فإنّ معالجة هذه التبعية تتطلّب رؤية استراتيجية شاملة تهدف إلى ترقية الإنتاج الوطني، وتشجيع التصنيع المحلي لمواد التجهيز والمواد نصف المصنعة، إلى جانب تنويع الشركاء التجاريين وتعزيز المبادلات مع الدول العربية والإفريقية في إطار تكامل اقتصادي إقليمي مستدام.

المبحث الثاني: قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري في الفترة (2001–2022)

يُعَدّ تقييم مدى تحقيق الجزائر للتنويع الاقتصادي من خلال المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خطوة أساسية لفهم طبيعة التحول في بنيتها الاقتصادية. ويتناول هذا التقييم تحليل درجة التنويع في مساهمة القطاعات الاقتصادية ضمن الناتج المحلي الإجمالي، ومدى تنوع هيكل الصادرات والواردات، إضافة إلى تنوع الإيرادات العامة للميزانية، وإجمالي رأس المال الثابت، وتوزيع مناصب الشغل بين القطاعات المختلفة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023.

المطلب الأول: مؤشر تنويع مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي

يُعَدّ الناتج المحلي الإجمالي ومساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوينه من أبرز المؤشرات التي تعكس مستوى التنويع الاقتصادي في أي دولة. ويتكوّن الاقتصاد الجزائري من عدة قطاعات رئيسية، هي: المحروقات، الفلاحة، الصناعة، النقل والاتصالات، البناء والأشغال العمومية، وقطاع الخدمات.

أولاً: تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

يعرض الجدول الموالي تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2023، بهدف إبراز مدى استقرار أو تذبذب الأداء الاقتصادي خلال هذه السنوات.

الجدول رقم (03–04): يمثل معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2023)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل النمو الاقتصادي %	2.1	3	4.7	6.9	5.2	6.1	2	3.4	2.4	1.6	3.6	2.9
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
معدل النمو الاقتصادي %	**3.4**	**2.8**	**3.8**	**3.7**	**1.3**	**1.2**	**1.3**	**0.8**	**–4.7**	**3.4**	**3.2**	**5.3**

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات البنك الدولي

الشكل رقم (03-04): يمثل معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

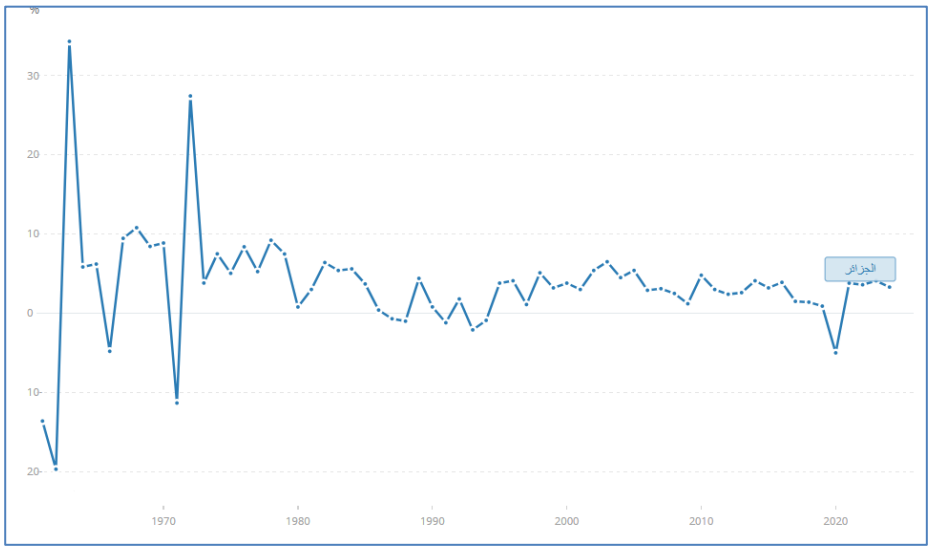

المصدر: بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية.

يُلاحظ من خلال الشكل أن معدل النمو الاقتصادي في الجزائر عرف تذبذبًا واضحًا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة المدروسة. فقد بلغ في سنة 2000 نحو 3.8%، لينخفض في سنة 2009 إلى 1.6%نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. ثم عرف تحسنًا تدريجيًا ليصل إلى 3.2%سنة 2016، قبل أن يتراجع مجددًا سنة 2017 بسبب تداعيات أزمة النفط لعام 2014. واستمر الانخفاض ليصل إلى 5.1-%سنة 2020، متأثرًا بالأزمة الصحية العالمية لجائحة كوفيد-19 وما صاحبها من انخفاض حاد في أسعار النفط. بعد ذلك، شهد الاقتصاد الجزائري تحسنًا ملحوظًا في معدلات النمو، مما يعكس الارتباط الوثيق بين أداء الاقتصاد الوطني وأسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

ثانيا:حساب مؤشر "هرفندل هيرشمان" لتنويع القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي

وللتعرف على مدى تحقيق الجزائر للتنويع الاقتصادي، تم اعتماد مؤشر هرفندال-هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index) لقياس درجة التنويع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، وذلك بهدف تحديد مدى تركّز أو تنوّع مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (03-05): يمثل قياس درجة التنويع في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة (2000-2023)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مؤشر هيرشمان لتنويع الناتج في الجزائر	0.26	0.2	0.19	0.22	0.22	0.24	0.32	0.33	0.30	0.13	0.17	0.22
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مؤشر هيرشمان لتنويع الناتج في الجزائر	**0.25**	**0.17**	**0.13**	**0.11**	**0.038**	**0.068**	**0.069**	**0.065**	**0.053**	**0.15**	**0.157**	**0.17**

المصدر : من إعداد الباحث *حساب المؤشر عن طريق المعادلة ، بواسطة الاكسال

يتضح من خلال الجدول وجود تذبذب واضح في مؤشرات هرفندال-هيرشمان للتنويع القطاعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر بين فترات الارتفاع والانخفاض. حيث تراوح المؤشر بين 0.038 و0.30 خلال الفترة المدروسة.

فقد بلغ المؤشر سنة 2000 نحو 0.27، ثم عرف ارتفاعًا طفيفًا قبل أن ينخفض إلى 0.13 سنة 2009، وهي السنة التي تميّزت بارتفاع مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية إلى 10.98%، وارتفاع مساهمة قطاع الخدمات إلى 35.58%، وقطاع النقل والاتصالات إلى 10.74%، إضافة إلى ارتفاع مساهمة القطاع الفلاحي إلى 9.34%، رغم تسجيل تراجع في الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ آنذاك 10,212 مليار دج.

لاحقًا، شهد المؤشر ارتفاعًا طفيفًا ثم انخفض إلى أدنى مستوياته بين سنتي 2016 و2020، حيث بلغ سنة 2020 حوالي 0.053، متأثرًا بانخفاض مساهمة قطاع المحروقات إلى 14% نتيجة أزمة كوفيد-19 وتراجع أسعار النفط إلى 42.12 دولارًا للبرميل.

في المقابل، عرفت الزراعة أعلى نسبة مساهمة لها خلال نفس السنة بـ 14.05%، كما ارتفعت مساهمة الخدمات، الصناعة، والبناء والأشغال العمومية بنسب طفيفة، غير أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر تراجع إلى 18,383.8 مليار دج.

ويُوضّح الشكل الموالي (الرادار) توزع قيم مؤشر التنويع في الجزائر خلال الفترة قيد الدراسة.

الشكل رقم (03-05): يمثل تطور قيم مؤشر هيرشمان للجزائر

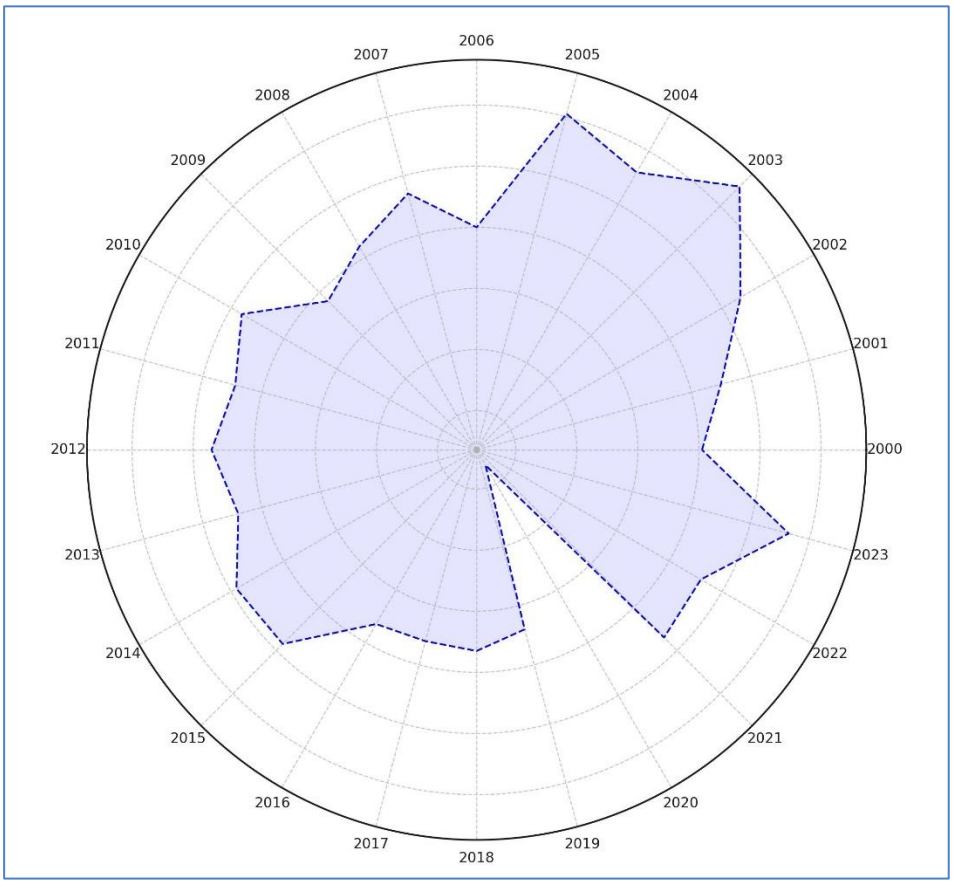

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ماسبق ذكره

يمثل الشكل الراداري قيم مؤشر هرفندال-هيرشمان للتنويع الاقتصادي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، ويُظهر العلاقة بين مدى اقتراب أو ابتعاد المؤشر عن المركز.فكلما اقتربت القيم من المركز دلّ ذلك على تحقيق مستوى عالٍ من التنويع الاقتصادي، أي على توازن نسبي في مساهمة مختلف القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن ابتعاد القيم عن المركز يعكس هيمنة بعض القطاعات وضعف مساهمة غيرها.

وبما أن انخفاض قيمة المؤشر واقترابه من الصفر يُعدّ دليلاً على تحسن التنويع الاقتصادي، فإن القيم المسجَّلة تشير إلى أن الجزائر حققت تقدمًا ملحوظًا في تنويع اقتصادها خارج قطاع المحروقات خلال الفترة المدروسة.

المطلب الثاني: مؤشر تنويع الواردات في الجزائر

يُعدّ تنويع الواردات جانبًا مهمًا من جوانب التنويع الاقتصادي، إذ يعكس تطور بنية الواردات التغير في الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني وفقًا لاحتياجاته وتكاليف الإنتاج مقارنة بأسعار السلع المستوردة.

أولًا: هيكل الواردات الجزائرية

نظرًا لرعونة القطاع الإنتاجي في الجزائر، تعتمد البلاد على الاستيراد لتلبية الطلب الداخلي، حيث بلغ عدد السلع المستوردة 230 سلعة سنة 2000 و239 سلعة سنة 2022. وتتكوّن الواردات الجزائرية من المواد الغذائية، الطاقة، المواد الخام، المنتجات نصف المصنّعة، التجهيزات الصناعية، والسلع الاستهلاكية، كما يوضح الشكل الموالي تركيبتها خلال الفترة 2000–2023.

الشكل رقم (03–06): يمثل هيكل تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة (2000–2023)

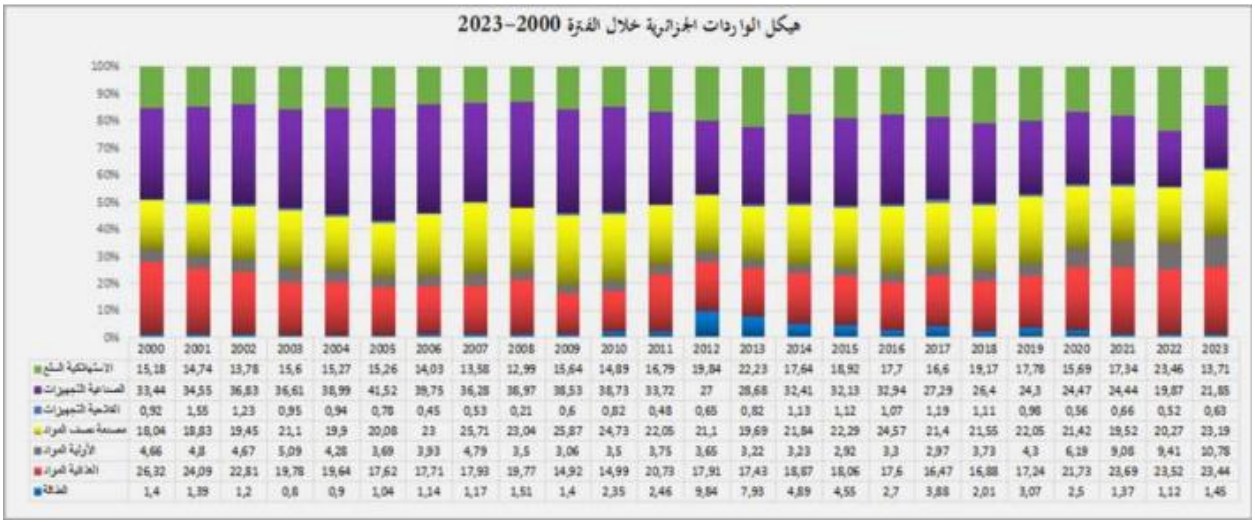

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الاستهلاكية للسلع	15,18	14,74	13,78	15,6	15,27	15,26	14,03	13,58	12,99	15,64	14,89	16,79	19,84	22,23	17,64	18,92	17,7	16,6	19,17	17,78	15,69	17,34	23,46	13,71
الصناعية التجهيزات	33,44	34,55	36,83	36,61	38,99	41,52	39,75	36,28	36,97	38,53	38,73	33,72	27	28,68	32,41	32,13	32,94	27,29	26,4	24,3	24,47	24,44	19,87	21,85
الفلاحية التجهيزات	0,92	1,55	1,23	0,95	0,94	0,78	0,45	0,53	0,21	0,6	0,82	0,48	0,65	0,82	1,13	1,12	1,07	1,19	1,11	0,98	0,56	0,66	0,52	0,63
مصنعة نصف المواد	18,04	18,83	19,45	21,1	19,9	20,08	23	25,71	23,04	25,87	24,73	22,05	21,1	19,69	21,84	22,29	24,57	21,4	21,55	22,05	21,42	19,52	20,27	23,19
الأولية المواد	4,66	4,8	4,67	5,09	4,28	3,69	3,93	4,79	3,5	3,06	3,5	3,75	3,65	3,22	3,23	2,92	3,3	2,97	3,73	4,3	6,19	9,08	9,41	10,78
الغذائية المواد	26,32	24,09	22,81	19,78	19,64	17,62	17,71	17,93	19,77	14,92	14,99	20,73	17,91	17,43	18,87	18,06	17,6	16,47	16,88	17,24	21,73	23,69	23,52	23,44
الطاقة	1,4	1,39	1,2	0,8	0,9	1,04	1,14	1,17	1,51	1,4	2,35	2,46	9,84	7,93	4,89	4,55	2,7	3,88	2,01	3,07	2,5	1,37	1,12	1,45

المصدر: كريمة بقة، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات(2000–2023) ، أطروحة دكتوراة، جامعة الجلفة، سنة 2023 .

يُظهر الشكل أن الواردات الجزائرية تتكوّن أساسًا من التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنّعة، إلى جانب المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية. كما نلاحظ أن فاتورة الواردات عرفت ارتفاعًا مستمرًا منذ سنة 2000 نتيجة تحرير التجارة الخارجية.

ولمواجهة هذا الارتفاع، اعتمدت الجزائر سياسات حمائية تمثلت في رخص الاستيراد، نظام الحصص، ورفع الرسوم الجمركية، بهدف الحد من استيراد السلع النهائية الكمالية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض فاتورة الواردات سنة 2016 إلى 46,727 مليون دولار بعد أن كانت 58,330 مليون دولار سنة 2014. واستمر هذا التراجع خاصة بعد أزمة انخفاض أسعار النفط عام 2014، لتصل الفاتورة إلى 37,464 مليون دولار، نتيجة تراجع احتياطي الصرف وتطبيق إجراءات حكومية لمحاربة تضخيم فواتير الاستيراد.

ثانيا: مؤشر هيرشمان لتنويع الواردات في الجزائر

لتقييم مستوى تنوع الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة، تم حساب مؤشر هيرشمان-هيرفندال (Hirschman-Herfindahl Index) لتنوع الواردات، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03-06): تطور مؤشر هيرشمان لتنويع واردات الجزائر خلال فترة (2000-2023)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مؤشر هيرشمان لتنويع وردات الجزائر	0.17	0.17	0.19	0.18	0.2	0.22	0.21	0.16	0.18	0.21	0.21	0.17
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
مؤشر هيرشمان لتنويع وردات الجزائر	0.11	0.12	0.15	0.15	0.16	0.14	0.13	0.11	0.12	0.13	0.14	0.12

المصدر : من إعداد الباحث *حساب المؤشر عن طريق المعادلة ، بواسطة الاكسال

يتضح من خلال الجدول أن مؤشر تنوع الواردات الجزائرية عرف ارتفاعًا بين سنتي 2000 و2006 من 0.17 إلى 0.21، مما يعكس ضعفًا نسبيًا في تنوع الواردات خلال تلك الفترة. غير أن المؤشر بدأ في الانخفاض منذ سنة 2011 إلى غاية 2023، حيث بلغ 0.12، وهي قيمة قريبة من الصفر، ما يدل على تحسن كبير في درجة تنوع الواردات.

ويُعزى هذا التنوع إلى تعدد فئات السلع المستوردة التي تشمل التجهيزات الصناعية، المواد نصف المصنّعة، السلع الاستهلاكية، والمواد الغذائية، وذلك نتيجة عجز الإنتاج الوطني عن تلبية الطلب المحلي، إضافةً إلى احتياجات البرامج التنموية التي تتطلب استيراد التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة.

المطلب الثالث: مؤشر التنويع في الايرادات العامة للدولة

يُعدّ مؤشر تنوع الإيرادات العامة للدولة من المؤشرات الأساسية لقياس مدى نجاح التنويع الاقتصادي، إذ إن تحقيق هذا الهدف يستلزم تنويع مصادر الدخل الحكومي وتخفيف الاعتماد شبه الكلي على إيرادات قطاع النفط.

وفي هذا الإطار، تم حساب مؤشر هيرشمان-هيرفندال لتنوع الإيرادات الحكومية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2023، قصد تقييم درجة التنوع المالي في الاقتصاد الوطني.

أولا: الايرادات الحكومية للميزانية العامة للجزائر

وتتكوّن الإيرادات العامة في الجزائر من الإيرادات البترولية والإيرادات العادية، التي تشمل بدورها عائدات الضرائب، الإيرادات العادية والإيرادات الاستثنائية، إضافةً إلى التبرعات والميراثات التي تُسجَّل ضمن الموارد غير المتكررة في الميزانية العامة.

الجدول رقم (03-07): الواردات النفطية للجزائر خلال الفترة (2000-2023)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	64.01	60.49	58.12	54.8	53.67	52.45	49.73	49.92	59.1	58.83	48.84	43.82
السنة	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
القيمة	39.93	41.48	37.87	37.15	33.57	35.17	38.15	27.27	32.58	44.43	55.79	43.82

الجدول رقم (03-08): الواردات غير النفطية للجزائر خلال الفترة (2000-2023)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
القيمة	35.99	41.31	41.88	45.2	46.33	47.55	50.27	50.08	40.90	41.17	51.16	56.18
السنة	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
القيمة	60.07	58.52	59.83	62.15	66.43	64.83	62.79	61.85	72.73	67.42	55.57	44.2

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى النشرات الاحصائية لبنك الجزائر.

ومن خلال الشكل الموالي، يمكن ملاحظة هيكل الإيرادات العامة للميزانية العامة في الجزائر، والذي يُبرز بوضوح هيمنة الإيرادات البترولية على إجمالي الموارد، مقابل ضعف مساهمة الإيرادات غير النفطية كالضرائب والإيرادات العادية، مما يعكس استمرار التبعية المالية لقطاع المحروقات رغم الجهود المبذولة لتنويع مصادر الدخل الوطني:

الشكل رقم (03-07): الإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة (2000-2023)

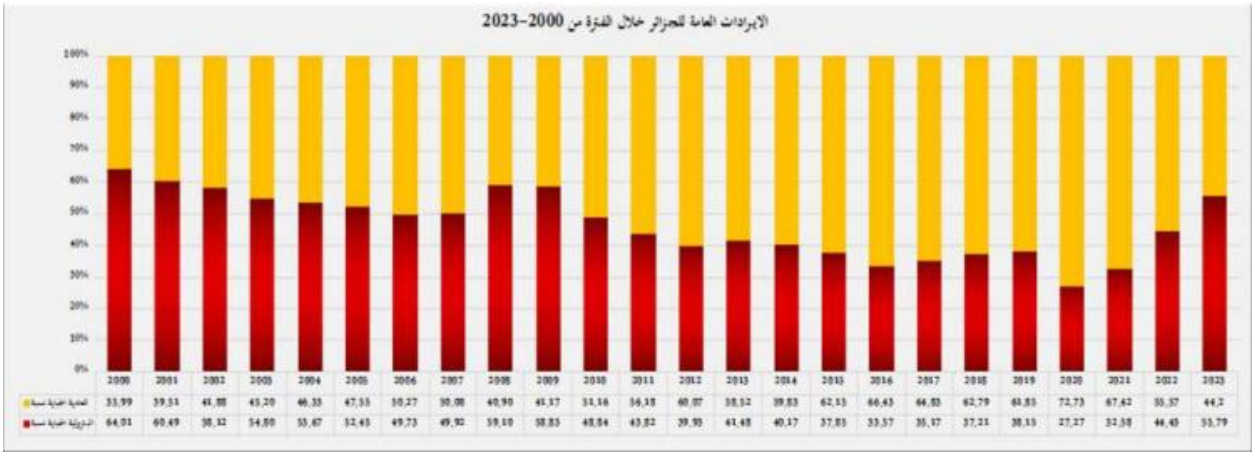

المصدر: كريمة بقة، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في الدول النفطية: دراسة مقارنة بين الجزائر والإمارات(2000-2023) ، أطروحة دكتوراة، جامعة الجلفة، سنة 2023.

يتضح من خلال الشكل أن الإيرادات البترولية تهيمن بوضوح على الإيرادات العامة للميزانية الجزائرية، خاصة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2009، قبل أن تبدأ بالانخفاض نتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وما ترتب عنه من تراجع في مساهمة الجباية البترولية ضمن إجمالي الإيرادات العامة. كما يُلاحظ خلال سنتي 2009 و2010 ارتفاع نسبي في الجباية البترولية، أعقبه انخفاض متواصل طيلة فترة الدراسة، في مقابل ارتفاع تدريجي في مساهمة الإيرادات العادية، لاسيما الإيرادات الضريبية التي استفادت من الإصلاحات الجبائية المعتمدة منذ سنة 1992، والتي انعكست إيجابًا على تحصيل الضرائب العادية ضمن موارد الميزانية. غير أن نسب الإيرادات الجبائية عرفت انخفاضًا ملحوظًا خلال سنتي 2016 و2020، متأثرة بالأزمة النفطية لعام 2014، ثم بالأزمة الصحية العالمية كوفيد-19 وما صاحبها من هبوط في أسعار النفط.

ويُستنتج من ذلك أن الإيرادات العامة للجزائر ما تزال رهينة قطاع المحروقات، وتخضع بدرجة كبيرة لتقلبات الأسواق النفطية العالمية.

ثانيًا :قيم مؤشر هيرشمان لتنوع الإيرادات العامة

الجدول رقم (03-09): يمثل قيم مؤشر هيرشمان لتنوع الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2023)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مؤشر هيرشمان لتنويع واردات الجزائر	0.26	0.2	0.19	0.22	0.22	0.24	0.32	0.33	0.30	0.13	0.17	0.22
السنوات	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**	**2023**
مؤشر هيرشمان لتنويع واردات الجزائر	0.25	0.17	0.13	0.11	0.038	0.068	0.069	0.065	0.053	0.15	0.157	0.17

المصدر: من إعداد الباحث استنادًا إلى النشرات الاحصائية لبنك الجزائر.

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم مؤشر هيرشمان لتنوع الإيرادات العامة في الجزائر تراوحت بين 0.25 و0.47 خلال فترة الدراسة، حيث سجّل المؤشر انخفاضًا بين سنتي 2000 و2007 نتيجة تراجع مساهمة الجباية البترولية من 64.01% سنة 2000 إلى 49.92% سنة 2007.

غير أن المؤشر عاد للارتفاع سنتي 2008 و2009 ليبلغ 0.42 و0.43 على التوالي، وذلك بفعل ارتفاع نسبة مساهمة الإيرادات البترولية في الإيرادات العامة. كما شهد المؤشر ارتفاعًا آخر خلال سنتي 2013 و2014 إلى 0.39 و0.40 على التوالي، نتيجة صعود أسعار النفط عالميًا التي بلغت 109 دولارًا و100.2 دولارًا للبرميل في تلك السنتين. أما خلال سنتي 2017 و2019، فقد انخفض المؤشر إلى 0.25 و0.27 بسبب تراجع مساهمة الجباية البترولية إثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

وبناءً على ذلك، فإن انخفاض قيم مؤشر هيرشمان لا يعكس بالضرورة تحقيق التنويع الاقتصادي، بل يعبر غالبًا عن تراجع أسعار النفط وما يترتب عنه من انخفاض في الإيرادات البترولية، مما يؤكد استمرار الاعتماد الكبير للمالية العامة الجزائرية على قطاع المحروقات وتقلبات أسعاره في الأسواق الدولية.

المبحث الثالث: آفاق تطوير القطاعات غير النفطية ودورها في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

يُعدّ تحقيق التنويع الاقتصادي أحد الأهداف الإستراتيجية الرئيسة التي تسعى الجزائر إلى بلوغها، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها التقلبات الدورية لأسعار النفط وانعكاساتها على الاستقرار الاقتصادي والمالي للدولة. فبعد عقود من الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للعائدات، بات من الضروري البحث عن بدائل مستدامة قادرة على دفع عجلة النمو وتوليد الثروة وفرص العمل.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية ترقية القطاعات غير النفطية باعتبارها ركيزة أساسية لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني نحو مزيد من الإنتاجية والتنافسية، بما يضمن تحقيق تنمية اقتصادية متوازنة وشاملة.

المطلب الأول: معوقات وتحديات تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر

تواجه الجزائر جملة من التحديات التي تعيق تنفيذ النموذج الاقتصادي الجديد الهادف إلى تحقيق استراتيجية فعّالة للتنويع الاقتصادي خلال الفترة 2020–2030. ويطمح هذا النموذج إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يقدر بـ 6.5%، إلى جانب مضاعفة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام من 5.3% إلى 10%، ومضاعفة الناتج الداخلي الخام الفردي بـ 2.3 مرة. كما يسعى إلى عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي الوطني، بما يساهم في إحداث تغيير جوهري في هيكل الاقتصاد الجزائري عبر تقليص الاعتماد التدريجي على قطاع المحروقات وتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى، مثل الزراعة، الصناعة، الخدمات، والقطاع المالي والمصرفي.

من بين أبرز التحديات التي تواجه هذه الرؤية: (عمار لوصيف، لزهر العابد، 2019)

التمويل الداخلي غير التقليدي:

اعتمدت الجزائر في السنوات الأخيرة على التمويل غير التقليدي من خلال التسيير الكمي، أي الاقتراض من البنك المركزي لتمويل عجز الميزانية العامة. وقد لجأت السلطات إلى هذا الأسلوب بعد عجز السياسة النقدية والجبائية عن معالجة العجز المالي، إذ يقوم بنك الجزائر بشراء سندات الخزينة لمدة خمس سنوات، مما يوفر سيولة كبيرة للدولة. غير أن هذا الإجراء أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض قيمة الدينار بأكثر من 30% نتيجة غياب مقابل إنتاجي أو احتياطي صرف كافٍ، ما انعكس سلبًا على القدرة الشرائية للمواطن وأثار مخاطر على الاستقرار المالي والاقتصادي للبلاد.

ضعف استغلال الطاقات المتجددة:

تمتلك الجزائر إمكانات كبيرة في مجال الطاقات غير التقليدية، خصوصًا الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والمياه، إلا أن ضعف القدرات التقنية والتمويلية حال دون استغلالها بالشكل الأمثل. كما أن الاستثمارات في هذا المجال تتطلب اندماجًا صناعيًا وجهويًا مع الدول المجاورة بسبب تفاوت تكاليف الإنتاج وحجم الأسواق ومستوى الطلب.

ورغم صعوبة هذا التوجه، إلا أنه يحمل فرصًا واعدة، من أبرزها:

- إمكانية تغطية 50% من احتياجات أوروبا وشمال إفريقيا من الكهرباء عبر الطاقة الشمسية.
- التنافس الأوروبي بين المحور الألماني (مشروع ديزرتيك) والمحور الفرنسي (المخطط الشمسي المتوسطي)، ما يمنح الجزائر فرصة استراتيجية لتصبح فاعلًا رئيسيًا في سوق الطاقة الإقليمية.
- غياب نموذج نمو متوازن:

يستلزم تحقيق التنويع الاقتصادي انتهاج سياسة اقتصادية جديدة تقوم على نمو متوازن بين القطاعات، من خلال تحريك القطاعات الراكدة وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي، بحيث يمكن للزراعة أن تساهم بـ 25%، والصناعة بـ 15%، والسياحة بـ 10%. غير أن تحقيق هذا الهدف يتطلب انتقالًا نحو اقتصاد موجّه للتصدير يعتمد على المنتجات الزراعية والصناعية والخدماتية، لبناء قاعدة إنتاجية مستدامة تقلص التبعية للمحروقات وتؤسس لاقتصاد متنوع ومتين.

المطلب الثاني: آفاق تطوير القطاعات غير النفطية في إطار دعم التحول نحو اقتصاد متنوع في الجزائر

تواجه الجزائر اليوم رهاناً استراتيجياً بالغ الأهمية يتمثل في تنفيذ محاور النموذج الجديد للنمو الاقتصادي وتجسيده على أرض الواقع، رغم كل الصعوبات والتحديات التي تعترض سبيله، سواء كانت اقتصادية أو مؤسساتية أو تمويلية. ويتطلب نجاح هذا النموذج الجديد إرادة سياسية حقيقية، ورؤية واضحة المعالم، وإصلاحات شاملة على مستوى مختلف القطاعات الإنتاجية والإدارية والمالية. ومن بين أهم شروط نجاح هذا النموذج يمكن الإشارة إلى ما يلي: (عفاف، 2019)

أولاً: تحفيز المقاولاتية وتحرير المبادرة الاقتصادية

تُعد المقاولاتية الركيزة الأساسية لبناء اقتصاد متنوع ومبدع، إلا أن واقع الشركات الجزائرية ما زال يعاني من عراقيل بيروقراطية وأعباء إدارية معقدة تحدّ من توسعها وتطورها. ومن أجل تجاوز هذه العراقيل، ينبغي تبسيط الإجراءات الإدارية وتحديث أنظمة العمل والرقمنة الكاملة لمعاملات الإدارة العمومية، بما يقلل من تكاليف المعاملات ويسهّل ولوج

المستثمرين إلى السوق. كما يجب العمل على تطوير المؤسسات الناشئة (Startups) وتشجيع الابتكار في مختلف المجالات، باعتبارها من أهم أدوات دعم التنويع الاقتصادي.

ثانياً: تمويل الاستثمار وتطوير النظام المالي

إن تحقيق رؤية الجزائر 2030 يتطلب تعزيز الاستثمار الخاص خارج قطاع الطاقة، وهو ما يقتضي إصلاح النظام المصرفي وتطوير سوق رأس المال لجعله أكثر كفاءة ومرونة في تعبئة الموارد المالية. كما ينبغي تحسين مناخ الأعمال وضمان الشفافية في منح القروض وتشجيع البنوك على تمويل المشاريع المنتجة. ويُعد تمويل الاستثمار أحد الركائز الجوهرية لتحقيق الانتقال من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد منتج ومتنوع.

ثالثاً: تعزيز السياسة الصناعية ودعم القطاعات ذات الميزة النسبية

تسعى الجزائر ضمن رؤية 2030 إلى تحقيق التنويع الصناعي عبر توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تمتلك فيها البلاد مزايا نسبية مثل الزراعة، الثروة الحيوانية، والتعدين. وتستلزم هذه العملية إصلاح الإطار التشريعي للعمل الصناعي، وإصدار القوانين المنظمة لعلاقات العمل وحركة اليد العاملة بما يسمح بمرونة أكبر في إعادة توزيع الموارد البشرية. كما يجب إنشاء مناطق صناعية متكاملة وتجمعات إنتاجية وطنية للحد من استيراد المنتجات نصف المصنعة ودعم سلاسل القيمة المحلية.

رابعاً: حوكمة النموذج الجديد للنمو الاقتصادي:

لا يمكن تحقيق أي نموذج تنموي فعال دون حوكمة رشيدة تقوم على الشفافية والمساءلة. ولتحقيق ذلك، من الضروري وضع آليات مؤسساتية تضمن التنسيق الديناميكي بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والهيئات العمومية، مع تطوير نظام وطني متكامل للإحصاء والمعلومات الاقتصادية، وإقامة جهاز وطني للإصلاح والتحديث الإداري يهدف إلى تحسين الأداء المؤسسي واعتماد ممارسات الإدارة الحديثة.

ولكي تنجح الجزائر في الانتقال من الاقتصاد الأحادي القائم على المحروقات إلى اقتصاد متنوع ومستدام، يجب أن تستند استراتيجيتها إلى أسس علمية واقعية تشمل مجموعة من المحاور التكاملية، من أهمها:

1-على مستوى التعليم، التكوين، والبحث والتطوير:

يُعتبر رأس المال البشري حجر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية، وهو ما يفرض على الدولة رفع الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتشجيع الابتكار، وتبني اقتصاد المعرفة. كما ينبغي مراجعة سياسات التكوين المهني لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل، وتحفيز المؤسسات التعليمية والجامعية على التفاعل مع المحيط الاقتصادي، بما يسهم في إعداد كفاءات قادرة على قيادة عملية التنويع الاقتصادي.

2- على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية:

مثل السياسة الاقتصادية الكلية الإطار العام الذي توجه من خلاله الدولة النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف محددة مثل النمو والتوازن المالي والاستقرار النقدي. ومن أجل دعم التنويع، يجب اعتماد تدابير مالية ونقدية مرنة تراعي تحقيق التوازن بين النمو والاستقرار، وضمان استمرارية تطبيقها. كما يتعين تفعيل السياسات القطاعية الموجهة نحو القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة والسياحة، وتعزيز التكامل بينها وبين السياسات الاستثمارية والتجارية.

3- تعزيز الترابط بين القطاعات الإنتاجية:

إن تحقيق التنويع الاقتصادي يستدعي بناء ترابط عضوي بين مختلف القطاعات الإنتاجية. ويمكن استغلال الفترات التي تشهد ارتفاعاً في أسعار النفط لتوجيه الفوائض المالية نحو دعم القطاعات غير النفطية. كما يتعين التنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية بقطاعات النقل، الاتصالات، الطاقة، والصناعة لضمان التكامل القطاعي، مع تبني مقاربات حديثة تراعي مفاهيم الاقتصاد المستدام مثل الاقتصاد الأخضر والأبيض والبنفسجي.

4- تطوير القطاع الفلاحي:

يُعتبر القطاع الفلاحي أحد القطاعات الاستراتيجية التي يمكن أن تسهم بفعالية في تحقيق الأمن الغذائي والتنوع الاقتصادي. ويتطلب ذلك تعزيز مقوماته الأساسية الثلاثة: الأرض، رأس المال البشري، والمياه. وينبغي التركيز على استصلاح الأراضي، وتكوين اليد العاملة الفلاحية، واستخدام التقنيات الحديثة في الري والإنتاج الزراعي. كما يجب تقديم الدعم للمستثمرين وتفعيل السياسات التجارية لحماية المنتوج الوطني وتشجيع تصديره.

5- تطوير القطاع الصناعي:

يحتل القطاع الصناعي مكانة محورية في عملية التنويع الاقتصادي باعتباره المصدر الرئيسي للسلع نصف المصنعة ومستلزمات الإنتاج. ويتعين على الجزائر تطوير مقوماته الأساسية من مواد خام، ورأس مال، وبنية تحتية للنقل والطاقة، مع إدماج التكنولوجيا الرقمية في الإنتاج الصناعي لرفع الإنتاجية وتحسين الجودة. كما يجب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الصناعات التحويلية ذات القيمة المضافة العالية.

6- النهوض بالقطاع السياحي:

يمثل القطاع السياحي أحد المجالات الواعدة لتنويع مصادر الدخل، غير أنه ما زال دون إمكانياته الحقيقية. ولتحسين أدائه، يجب استغلال المقومات الطبيعية والبشرية بفعالية، ورفع مستوى الخدمات السياحية، وتخفيض الأسعار لجذب السياح، مع تحسين النظافة والوعي السياحي وتوفير شرطة سياحية متخصصة لضمان أمن الزوار.

7- تطوير قطاع النقل:

يُعد النقل حلقة الوصل بين مختلف القطاعات الإنتاجية، مما يجعله عنصراً أساسياً في تحقيق التكامل الاقتصادي. ويتطلب تطويره وضع خطط علمية لتوسيع الشبكات وصيانتها، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الإدارة والتسيير، وضمان الاستغلال الأمثل لوسائل النقل وفقاً لمواسم الطلب لتفادي الاختلالات التشغيلية.

8-تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

يعتبر هذا القطاع من أكثر المجالات ديناميكية في الاقتصاد الحديث، وله تأثير مباشر على الإنتاجية والتنافسية. ومن أجل دعمه، ينبغي تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة في المجال عبر الإعفاءات الضريبية، وتخفيض كلفة الإنترنت، وتوسيع البنية التحتية الرقمية. كما يجب وضع إطار تنظيمي لحماية البيئة من مخلفات الأجهزة الإلكترونية وضمان الاستخدام الآمن للتكنولوجيا الحديثة.

الخلاصة:

يُعتبر التنويع الاقتصادي أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع البترول والغاز الطبيعي، والذي يشكل المصدر الرئيسي للإيرادات العامة وصادرات الدولة. ورغم أهمية هذا القطاع في دعم الاقتصاد وتمويل المشاريع التنموية، فإنه يظل عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، ما يجعل تحقيق التنويع الاقتصادي ضرورة استراتيجية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل الاعتماد على المحروقات. وقد شهدت الجزائر خلال السنوات الماضية محاولات لتطوير القطاعات غير النفطية مثل الصناعة، الزراعة، السياحة والخدمات، بهدف زيادة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي وخلق فرص تشغيلية مستدامة. وتبرز أهمية التنويع في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتحقيق نمو مستدام يقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد الأحادي على الموارد الهيدروكربونية، ويتيح إقامة قاعدة اقتصادية أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التغيرات العالمية.

كما قمنا في هذه الدراسة بتقييم أثر هذه الجهود على مؤشرات التنويع الاقتصادي في الجزائر، والتي شملت :مؤشر تنوع الناتج المحلي الإجمالي لمعرفة مدى مساهمة القطاعات المختلفة في الاقتصاد، ومؤشر تنوع الصادرات والواردات، ومؤشر التنوع في الإيرادات العامة، ومؤشر التنوع في إجمالي رأس المال الثابت، إضافة إلى مؤشر التنوع في مساهمة القطاعات الاقتصادية في التوظيف .وفي الختام، تطرقنا إلى سبل ترقية القطاعات غير النفطية في الجزائر لتعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق تنمية مستدامة تقلل الاعتماد على المحروقات وتدفع الاقتصاد الوطني نحو مصاف الاقتصادات المتنوعة والمرنة.

الخاتمة

الخاتمة

يمثل التنويع الاقتصادي خيارًا استراتيجيًا لا غنى عنه لضمان استدامة النمو وتحقيق التوازن الهيكلي للاقتصاد الجزائري في ظل التحولات العالمية المتسارعة وانحسار دور الموارد الريعية. ومن خلال تحليل واقع الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2001–2022)، تبيّن أن الجزائر قطعت خطوات معتبرة نحو تنويع قاعدتها الإنتاجية عبر تبني جملة من الإصلاحات والسياسات القطاعية، لاسيما في مجالات الفلاحة، السياحة، والصناعة التحويلية، غير أنّ نتائج هذه الجهود ما تزال دون المستوى المأمول بالنظر إلى استمرار هيمنة قطاع المحروقات على مؤشرات النمو والإيرادات والصادرات.

أظهرت الدراسة أن محدودية التنويع الاقتصادي تعود بالأساس إلى مجموعة من العوائق الهيكلية، من بينها ضعف النسيج الصناعي، وتشتت الجهود المؤسسية، ونقص التنسيق بين السياسات القطاعية، إضافة إلى محدودية التمويل والبيروقراطية الإدارية التي تعرقل ديناميكية الاستثمار. كما أن غياب التكامل بين القطاعات الإنتاجية وعدم استغلال المزايا النسبية للبلاد بالشكل الأمثل حال دون تحقيق تحول فعلي نحو اقتصاد متنوع ومستدام.

ورغم هذه التحديات، كشفت المؤشرات عن بوادر إيجابية في بعض القطاعات غير النفطية، خاصة في الزراعة والصناعات الغذائية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بدأ يظهر أثر السياسات الإصلاحية التي تبنتها الدولة في تعزيز تنافسية المنتجات الوطنية ورفع قدراتها التصديرية. كما مثّل إطلاق الاستراتيجية الصناعية الجديدة خطوة مهمة في مسار تنويع الاقتصاد، من خلال التركيز على تثمين الموارد المحلية، وتطوير سلاسل القيمة، وتشجيع التصنيع الموجَّه نحو التصدير.

وانطلاقًا من التحليل الكمي والكيفي لواقع التنويع خلال الفترة المدروسة، يمكن القول إن الجزائر ما تزال في مرحلة الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع، وهي مرحلة تتطلب المزيد من الاتساق في السياسات الاقتصادية والجرأة في الإصلاحات البنيوية. فالتنويع لا يتحقق بمجرد إصدار الخطط والبرامج، بل يستدعي إرادة سياسية واقتصادية قوية، وإصلاحات مؤسساتية شاملة تعيد هيكلة منظومة الإنتاج والاستثمار.

اختبار الفرضيات

استنادًا إلى نتائج التحليل الكمي والنوعي الذي تم خلال فصول الدراسة، يمكن تلخيص اختبار الفرضيات كما يلي:

- **الفرضية العامة** :تأكدت صحة الفرضية العامة جزئيًا، إذ أظهرت النتائج أن الجزائر لم تحقق بعد تنويعًا اقتصاديًا فعليًا، رغم الجهود الإصلاحية المبذولة، حيث ما زال الاقتصاد الوطني يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي للإيرادات والناتج المحلي.
- **الفرضية الأولى** :ثبتت صحة الفرضية الأولى، حيث ظلت البنية الاقتصادية الجزائرية خلال الفترة (2001–2022) أحادية الطابع، تهيمن عليها عائدات النفط والغاز بنسبة مرتفعة في الصادرات والإيرادات العامة.
- **الفرضية الثانية** :تبيّن من خلال تحليل المؤشرات أن درجة التنويع الاقتصادي بقيت محدودة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية، حيث بقيت مساهمة القطاعات غير النفطية ضعيفة في الناتج المحلي الإجمالي رغم الإصلاحات القطاعية.
- **الفرضية الثالثة** :تأكدت صحة الفرضية الثالثة، إذ أظهرت الدراسة أن العوائق الهيكلية والإدارية، وعلى رأسها ضعف مناخ الاستثمار، ونقص الكفاءات الإنتاجية، وتعدد القيود البيروقراطية، كانت من أهم العوامل التي أعاقت تحقيق التنويع الاقتصادي الفعلي.
- **الفرضية الرابعة** :تم التحقق من صحة الفرضية الرابعة، حيث أثبت التحليل أن استمرار التبعية لقطاع المحروقات جعل الاقتصاد الجزائري عرضة لتقلبات أسعار النفط، مما أثر سلبًا على الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي.
- **الفرضية الخامسة** :تبيّن أن الفرضية الخامسة صحيحة جزئيًا، إذ تمتلك قطاعات الزراعة، السياحة، والصناعات التحويلية إمكانات واعدة يمكن أن تسهم مستقبلاً في التنويع الاقتصادي، غير أن مساهمتها الحالية تبقى محدودة وتتطلب مزيدًا من الدعم المؤسسي والتمويلي.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إنّ نتائج اختبار الفرضيات تعزز الطرح القائل بأن الجزائر ما تزال في **مرحلة انتقالية** نحو تحقيق التنويع الاقتصادي المنشود، وأن الجهود المبذولة تحتاج إلى المزيد من الاتساق والتكامل بين السياسات العمومية والقطاعية لتحقيق الأهداف المرجوة.

التوصيات

في ضوء النتائج السابقة، يمكن اقتراح جملة من التوصيات التي من شأنها دعم مسار التنويع الاقتصادي في الجزائر:

- **تعزيز الاستراتيجية الصناعية** من خلال تطوير الصناعات التحويلية التي تعتمد على الموارد المحلية ورفع نسب الإدماج الوطني في سلاسل الإنتاج.
- **تحسين مناخ الأعمال** عبر تبسيط الإجراءات الإدارية وضمان استقرار الإطار القانوني للاستثمار.

- **تشجيع الابتكار وريادة الأعمال** لا سيما في مجالات التكنولوجيا والطاقة المتجددة والخدمات ذات القيمة المضافة.
- **دعم الزراعة المستدامة** وتطوير الإنتاج الفلاحي بالاعتماد على التقنيات الحديثة لتحسين الإنتاجية والصادرات.
- **تنمية القطاع السياحي** عبر الترويج الفعّال للوجهات السياحية وتحسين البنى التحتية والخدمات.
- **تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص** لإقامة مشاريع استثمارية مشتركة تسهم في خلق القيمة المضافة وتوفير مناصب الشغل.
- **الاهتمام بالعنصر البشري** من خلال إصلاح منظومة التعليم والتكوين المهني بما يواكب متطلبات القطاعات الإنتاجية الجديدة.

إن تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر ليس خيارًا ظرفيًا، بل ضرورة استراتيجية لبناء اقتصاد قوي ومتوازن قادر على مواجهة التقلبات العالمية وتحقيق تنمية شاملة ومستدامة. ولن يتحقق ذلك إلا من خلال رؤية اقتصادية متكاملة تستند إلى الابتكار، الإنتاجية، والتكامل بين القطاعات، بما يضمن انتقال الجزائر تدريجيًا من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد متنوع وتنافسي في أفق رؤية 2030 وما بعدها.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

1. أزهر، ع. ع. ح. (2021). دور الإنفاق العام في التنويع الاقتصادي: دراسة تحليلية عن دولة قطر.
2. (30 افريل 2009). التقرير السنوي 2008. لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها.
3. الدليل الاقتصادي والاجتماعي. (1987). الجزائر: المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار. تم الاسترداد من المؤسسة الوطنية للنشر والاشهار.
4. الدولي البنك. (2020). تقرير عن مناخ الأعمال في الجزائر. واشنطن: البنك الدولي . تم الاسترداد من واشنطن: البنك الدولي.: https://www.albankaldawli.org/ext/ar/home
5. النهوض بالقطاع السياحي في البلاد ضرورة حتمية لاستغلال الإمكانيات السياحية. (25 05, 2009). تم الاسترداد من جزايريس محرك بحث اخباري: https://www.djazairess.com/elmouwatan/4529
6. براهيمي، ب، ح. مصطفاوي، ن. (2024). أثر برامج التمويل الزراعي على الأمن الغذائي في الجزائر (2000–2022): تقييم مؤشرات أداء القطاع الزراعي. مجلة دفاتر بوادكس، الصفحات 13(01)، 67–91.
7. بوطالعة محمد، د. بن دبيش نعيمة. (2018). ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط – إمكانية الاستفادة من تجارب دولية. مجلة البشائر الاقتصادية، 5.
8. (2009). تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
9. توفيق تمار، عبد الرؤوف عزالدين. (01 06, 2019). التمويل العمومي للقطاع الفلاحي والتنمية الريفية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2015. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، الصفحات 38-54 Volume 6, Numéro 1, Pages.
10. حوحو حسينة، حوحو سعاد. (03 11, 2011). الية تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية. مجلة العلوم الانسانية، الصفحات 323-333 Volume 11, Numéro 2, Pages.
11. خالد كواش. (2004). أهمية السياحة في ظل التحولات الاقتصادية- دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في تخصص العلوم الاقتصادية.
12. خير الدين وحيد. (2013). أهمية الثورة النفطية في الاقتصاد الجزائري والاستراتجيات البديلة لقطاع المحروقات. اطروحة دكتوراه. جامعة بسكرة.
13. د. أحمين شفير. (2021). الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر: من أجل بديل تنموي تشاركي ومستديم. ميثاق الشركاء الاجتماعيين جنوب المتوسط حول قضايا المرأة.
14. سعاد مزلف. (2020). اليات ترقية القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، دراسة تحليلية. اطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية.
15. صالح مفتاح، عتيقة وعساف. (10/09 03, 2010). متطلبات صناعة السياحة في ظل اتفاقية تحرير تجارة الخدمات السياحية مع الاشارة لحالة الدول العربية. ملتقى الدولي حول اقتصاديات السياحة ودورها في لتنمية المستدامة، . بسكرة: جامعة بسكرة.
16. طير محمد، بوزيد سايح. (01 03, 2023). أثر برامج الدعم التنموية على القطاع الزراعي والأمن الغذائي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، الصفحات 550-569 Volume 6, Numéro 1, Pages.
17. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية. (1998). الاقتصاد الصناعي في النظرية والتطبيق. الاسكندرية: الدار الجامعية.
18. عطية عبد الرحمان، بلقوس عبد القادر. (23-24 افريل, 2012). أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر. ملتقى وطني حول: الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر. جامعة مستغانم.
19. عمار لوصيف، لزهر العابد. (2019). نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات –رؤية استشرافية. مجلة العلوم الانسانية، 15-16.

20. غربي محمد. (2012). القطاع الزراعي الجزائري واشكاية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى النظمة العالمية للتجار. اطروحة دكتوراه، 152. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر.

21. فرح بن سالم. (2021). واقع القطاع الفلاحي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. الملتقى العلمي الوطني حول القطاع الفلاحي في الجزائر، الواقع والافاق. البويرة: جامعة البويرة.

22. قميتي عفاف. (2019). تحدٍيات تطبيق نموذج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر-قراءة تحليلية-. مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، 57-59.

23. قوريش نصيرة. (بلا تاريخ). أبعاد وتوجيهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقا العدد5 جامعة الشلف، الصفحات 97-98.

24. مصطفى يوسف كافي. (2009). صناعة السياحة والأمن السياحي. سوريا: مؤسسة ارسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

25. مهدوي، ح. (1970). "أنماط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية: حالة إيران. تأليف كتاب "دراسات في التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط. م. أ. كوك. مطبعة جامعة أكسفورد.

26. موفق عدنان عبد الجبار الحميري. (2010). أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة. الاردن: الوراق للنشر والتوزيع.

27. ناصر بوعزيز. (01 03, 2016). سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية قالمة. مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، الصفحات 417-430 Volume 16, Numéro 1, Pages.

28. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية. (2021). الإحصائيات الزراعية الوطنية. تم الاسترداد من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر: https://madr.gov.dz/admin-centrale-2021/

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

29. A. Gelb. (2010). Economic Diversification in Resource-Rich Countries. IMF.

30. AfDB. (2020). African Economic Outlook 2020. African Development Bank.

31. Aissaoui Mohamed Ridha. (June 2019). Water Supply in Algeria. تأليف Aissaoui Mohamed Ridha ، Agriculture, Water Supply and Vegetation. Inc New york: Nova sceince publishers. تم الاسترداد من ResearchGate: https://www.researchgate.net/publication/333950964_Water_Supply_in_Algeria

32. Auty, R. M. (1993). Sustaining Development in Mineral Economies: The Resource Curse Thesis. Routledge.

33. B.A Albassam. (2015). Economic Diversification in Saudi Arabia. Resources Policy.

34. Bebbington, A. J., & Bury, J. T. (2013). Subterranean Struggles: New Dynamics of Mining, Oil, and Gas in Latin America. texas: University of Texas Press.

35. Beblawi, H., & Luciani, G. (1987). The Rentier State.

36. Beblawi, H., & Luciani, G. (1987). The Rentier State. Croom Helm.

37. Boualem Remini. (26 February, 2025). ALGERIA'S GROUNDWATER AN UNTAPPED STRATEGIC RESOURCE FOR WATER SECURITY. Larhyss Journal431-401 ، الصفحات.

38. Callen, M.T., et al. (2014). Economic Diversification in the GCC. Gulf Cooperation Council.

39. Cherif Rezzoug et Remini Boualem MERZOUGUI Touhami. (09 Sep , 2023). Groundwater in Southwestern Algeria: An Essential Heritage and Keys to Development. Journal of Water.

40. Collier, P., & Hoeffler, A. (2005). Resource Rents, Governance, and Conflict. Journal of Conflict Resolution, 49(4),633-625 ،.

41. Corden, W. M., & Neary, J. P. (1982). Booming Sector and De-Industrialisation in a Small Open Economy. The Economic Journal, 92(368)848-825 ،.

42. D Rodrik. (2005). Policies for Economic Diversification. CEPAL Repository.

43. Deller, S.C., & Chicoine, D.L. (1989). Economic Diversification and the Rural Economy: Evidence from Consumer Behavior. Journal of Regional Analysis.

44. Economic OECD. (2018). OECD Economic Outlook. Organisation for Economic Co-operation and Development.

45. FAO. (2008). AQUASTAT - FAO's Global Information System on Water and Agriculture. تم الاسترداد من FAO: https://www.fao.org/aquastat/en/geospatial-information/global-maps-irrigated-areas/irrigation-by-country/country/DZA

46. FAO. (2010). FAO STATISTICAL PROGRAMME. FAO.

47. FAO. (2021). Near East and North Africa Regional Overview of Food Security and Nutrition. Cairo: the Food and Agriculture Organization of the United Nations, International Fund for Agricultural Development, United Nations Children's Fund, United Nations World Food Programme, World Health Organization and United Nations Economic and Social Commission.

48. FAO. (بلا تاريخ). Family Farming Knowledge Platform. تم الاسترداد من Food and Agriculture Organization (FAO): https://www.fao.org/family-farming/countries/dza/en/

49. FAOSTAT. (2020). FAOSTAT Database. تم الاسترداد من FAOSTAT : https://www.fao.org/faostat/en/#home

50. FAOSTAT. (2020). Statistics. تم الاسترداد من FAO: https://www.fao.org/statistics/en

51. FOA. (2021). https://www.theglobaleconomy.com/. تم الاسترداد من TheGlobalEconomy.com: https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/precipitation/

52. GEO- AQUIFER . (2025). تم الاسترداد من platform.aquifer-sudoe.eu: https://platform.aquifer-sudoe.eu/fiche_innovante/geo-aquifer/

53. Hartmann, D., & Pyka, A. (2013). Innovation, Economic Diversification. University of Hohenheim, Center for Research on Innovation and Services.

54. Hausmann, R., Hidalgo, C.A.,. (2014). The Atlas of Economic Complexity. Harvard University.

55. IMF. (2021). Staff Report for the Article IV Consultation. Algeria: International Monetary Fund.

56. IMF fund. (2014). IMF Report on Diversification in Resource-Dependent Economies. International Monetary Fund.

57. John Zadeh. (4 JUNE, 2025). Algeria to Allow Foreign Firms to Mine Critical Metals. تم الاسترداد من Discovery Alert: https://discoveryalert.com.au/news/algeria-mining-legislation-foreign-ownership-2025

58. Karl, T. L. (1997). The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States. California: University of California Press.

59. Lashitew, A.A., Ross, M.L., & Werker, E. (2021). What drives successful economic diversification in resource-rich countries? The World Bank Research Observer.

60. Leite, C., & Weidmann, J. (1999). Does Mother Nature Corrupt? Natural Resources, Corruption, and Economic Growth. . IMF Working Paper No. 99/85.

61. M Landesmann. (2013). International Trade and Economic Diversification: Patterns and Policies in the Transition Economies. ECNOSTOR.

62. MADR. (2015). Rapport sur la mise en œuvre du PNDA et du PNDAR. تم الاسترداد من Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural: https://fr.madr.gov.dz/statistiques-agricoles/

63. MADR. (2021). Annuaire statistique de l'agriculture 2000–2020. تم الاسترداد من Ministère de l'Agriculture et du Développement Rural: https://fr.madr.gov.dz/statistiques-agricoles/

64. Mishrif, A., & Al Balushi, Y. (2018). Economic Diversification in the Gulf Region the Private Sector as an Engine of Growth. Cambridge, Library of Congress Control: Gulf Research Centre Cambridge.

65. Nabila Hales. (2023). Grain and Feed Annual. USA: GAIN Global Agricultural Information Network.

66. OECD/FAO. (2021). OECD FAO Agricultural Outlook 2021 2030. OECD/FAO .

67. ONS. (2020). Annuaire statistique de l'Algérie. تم الاسترداد من Office National des Statistiques: https://www.ons.dz/spip.php

68. Ratiba Ferrah. (28 May, 2021). Report Name: The Algerian Agricultural Roadmap 2020-2024. United States Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service.

69. Ricardo, D. . (1817). On the Principles of Political Economy and Taxation. John Murray.

70. Ross, M. L. (2001). Does Oil Hinder Democracy? World Politics, 53(3)361-325 ،.

71. S Dhir. (2015). Diversification: Literature review and issues. Strategic Change.

72. S., Bengougua, K., Maaoui, M., Zeguerrou, R., Belhamra, M., & Halis, Y Lahmadi. (01 06, 2016). Participation Of Rural Women In Agricultural Activities In Algeria, The Case Of The Commune Of Maafa (south East Algeria). Journal Algérien des Régions Arides40-35 الصفحات ،.

73. Saliha Mebarki & Benali Kharroubi Mohammed Amin Kendouci. (23 March, 2023). Investigation of overexploitation groundwater in arid areas: case of the lower Jurassic aquifer, Bechar province Southwest of Algeria. Springer Nature .

74. Shediac, R., Abouchakra, R., & Moujaes. (2008). Economic Diversification. Grist.

75. Shem Oirere. (29 12, 2021). Algeria seeks self-sufficiency in grain. تم الاسترداد من world-grain.com: https://www.world-grain.com/articles/16284-algeria-seeks-self-sufficiency-in-grain

76. Siegel, P.B., Johnson, T.G., & Alwang, J. . (1995). Regional economic diversity and diversification. Growth and Change.

77. Slimane Bédrani, Messaoud Lazereg Bouzid Amel. (2019). Revue Stratégique de la Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie. Centre for Research in Applied Economics for Development. تم الاسترداد من Ministère du Commerce.

78. Soumeya Bekkis Amine M. Benmehaia. (04 08, 2024). Agri-food policy trends in Algeria:Selected explorations. New Medit.

79. Streimikiene, D., & Lekavicius, V. (2023). Review and assessment of import diversification methods. Acta Montanistica Slovaca.

80. T. Gylfason. (2017). From double diversification to efficiency and growth. Comparative Economic Studies.

81. The World Bank. (2023). Algeria: Employment in agriculture. تم الاسترداد من the global economy.com: https://www.theglobaleconomy.com/Algeria/Employment_in_agriculture/?utm_source=chatgpt.com

82. Torvik, R. . (2002). Natural Resources, Rent Seeking, and Welfare. Journal of Development Economics,470-455 ،.

83. Trading Economics. (2025). Algeria Gold Reserves. تم الاسترداد من Trading Economics: https://tradingeconomics.com/algeria/gold-reserves

84. Transparency International. (2022). Corruption Perceptions Index 2022. Berlin: Transparency International.

85. U UN org. (2019). UN Economic Development Report. https://www.un.org/.

86. UNCTAD. (2021). World Investment Report 2021. United Nations Conference on Trade and Development.

87. Van der Ploeg, F. (2011). Natural Resources: Curse or Blessing? . Journal of Economic Literature, 49(2), ، 420-366.

88. World Bank. (2020). World Bank Development Indicators Handbook. World Bank.

89. World Bank. (2022). Algeria DZ: Arable Land: % of Land Area. تم الاسترداد من ceic data: https://www.ceicdata.com/en/algeria/environmental-land-use-protected-areas-and-national-wealth/dz-arable-land--of-land-area

90. World Bank. (2023). Algeria Employment and Unemployment. تم الاسترداد من CEIC: https://www.ceicdata.com/en/algeria/employment-and-unemployment

91. worldometers. (2025). التركيبة السكانية الجزائر. تم الاسترداد من worldometers: https://www.worldometers.info/demographics/algeria-demographics

92. WTO. (2021). Trade Policy Review: Algeria. تم الاسترداد من World Trade Organization: https://www.wto.org/english/tratop_e/tpr_e/tp_rep_e.htm

قائمة الملاحق

الملاحق

تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية

الجدول رقم 01 يوضح إجمالي تطور قيمة الصادرات و الوردات خلال فترة 2000 الى 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	السنوات	الصادرات	الواردات
2000	22031	9173			
2001	19132	9940	2011	73489	47247
2002	18825	12009	2012	71866	50376
2003	24612	13534	2013	64974	55028
2004	32083	18308	2014	62886	58580
2005	46001	20357	2015	34668	51702
2006	54613	21456	2016	30026	47089
2007	60163	27631	2017	35191	46059
2008	79298	39479	2018	41797.32	46330.21
2009	45194	39294	2019	35823.54	41934.12
2010	57053	40473	2020	23796.60	34391.64

Ministère du commerce et Direction Générale des Douanes:

الجدول 2 : مساهمة الايرادات البترولية في ميزانية الدولة خلال الفترة 2000-2022

السنوات	الايرادات الكلية (مليار دج)	الجباية البترولية (مليار دج)	النسبة الجوية (%)
2000	1578.16	1173.23	74.34
2001	1505.5	1001.4	66.5
2002	1603.3	1007.9	62.9
2003	1974.4	1350	68.4
2004	2229.7	1570.7	70.4
2005	3081.7	2352.7	76.3
2006	3639.8	2799	76.9
2007	3687.8	2796.8	75.8
2008	5190.5	4088.6	78.8
2009	4379.6	2412.7	65.6
2010	4379.6	2905	66.3
2011	5790.1	3979.7	68.7
2012	6339.3	4184.3	66
2013	5940.9	3678.1	61.9
2014	5738.4	3388.4	59.04
2015	5103.1	2373.5	46.5
2016	5042.2	1781.1	35.32
2017	6047.9	2177	35.99
2018	6751.4	2887.1	42.76
2019	6601.6	2668.5	40.42
2020	5640.9	1921.6	34.06
2021	6597.5	2609.2	39.5
2022	9467.3	5657.7	59.7

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر، أعداد مختلفة.

الجدول 3 : مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة 2001-2023

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي مليار دج	الناتج المحلي للقطاع المحروقات مليار دج	نسبة مساهمة المحروقات في الناتج المحلي الاجمالي %	سعر البرميل من النفط (دو
2000	4098.8	1616.3	39.4	28.5
2001	4227.1	1443.9	34.2	24.5
2002	4522.7	1868.9	35.6	25.2
2003	5247.9	1868.9	35.6	28.2
2004	6151.9	2319.8	37.7	38.5
2005	7564.7	3352.9	44.3	54.6
2006	8512.2	3882.2	45.6	65.7
2007	9408.3	4089.3	43.5	74.9
2008	11042.8	5001.5	45.3	99.9
2009	10212	3242.3	31.74	62.3
2010	12049.4	4180.4	34.7	80.2
2011	14588.6	5242.5	35.93	112.9
2012	16208.7	5536.4	34.15	111
2013	16650.2	4968.8	29.85	109
2014	17242.5	4657.8	27.07	100.2
2015	16712.7	3134.3	18.9	53.1
2016	17514.6	3025.6	17.3	45
2017	18876.2	3699.7	19.6	54.12
2018	20259	4547.8	22.4	71.44
2019	20284.2	3910.1	19.3	64.49
2020	18383.8	2575.1	14	42.12
2021	22021.6	4734.4	21.5	70.89
2022	27688,9	8617,4	31.1	103.7
2023 ث1	7270,7	1792,3	24.7	87.55

المصدر: التقارير السنوية للبنك الجزائر, أعداد مختلفة

الشكل 1: اجمالي الصادرات والواردات لدولة ماليزيا لسنة 2019